الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كليةالعلوم الإنسانية والإجتماعية

قسم العلوم الإنسانية **تخصص: فلسفة عامة**

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة ماستر في الفلسفة

موسومة بـــــ:

النظرية السياسية بين التنظير والواقع

الديمقراطية" أنموذجا"

إعداد الطالبين: **إشراف الأستاذ:**

- بوحلاسة طيب - بوعمود أحمد

- بوعلي صباح

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ بن سليمان عمر..... رئيسا
الأستاذ بوعمود أحمد..... مشرفا
الأستاذ سباعي لخضر.....مناقشا

السنة الجامعية:

1436-1437هـ الموافق ل 2015-2016م

مقـــدمـــة

مقدمة

شهد الفكر السياسي على مرَ التاريخ تطورا كبيرا و تعددت الأقاويل و الأطروحات عنه مفادها أن اليونان هم مصدر كل فكر إنساني و فلسفي مستنكرين و متجاهلين أهمية الحضارات السابقة حيث ترى هذه العيون أن تلك الحضارات غير كاملة بسب الأفكار الساذجة التي كانت تحوم في سماء تلك الحقبة ،ولكن إذا تناولنا مسألة سياسية أو تحدثنا عن السلطة، أو نظام الحكم فنجد الفكر الشرقي القديم حاضرا بكل قوة ،فأخناتون و كونفوشيوس و حمورابي و بوذا كانت لهم لمسة سحرية في الفكر السياسي، بالرغم من أن افتراضاتهم و أرائهم التي امتزجت بالطابع الديني اللاهوتي لكنها تبقى من المحاولات التي ساهمت في وضع نظام سياسي إجتماعي الذي يحقق السعادة للفرد، وهكذا اتجه الفكر السياسي إلى النور و خاصة مع الحضارة اليونانية،فاتخذت مسألة السلطة كمسألة فلسفية بين الفكر والممارسة ،وهذا واضح من خلال كتابات هيرودوت و توسيدات و أفلاطون و أرسطو الذين تركوا ميراث عقليا وتاريخيا، يصفون لنا أنظمة الحكم التي سادت المدن الإغريقية ومن بينها تجربة أثينا السياسية التي كانت تتبنى الديمقراطية كنظام لها، و خير دليل على إهتمام الإغريق بالفكر السياسي،كتاب الجمهورية لأفلاطون الذي تصور فيه النظام النموذجي الناجح في تسير شؤون الرعية،الذي كان قوامه العقل المجرد و حكمة الفلاسفة،ومن هنا نشير إليه بأنه كان رافضا لفكرة الديمقراطية ، كما لا يفوتنا هنا أن نذكر حادثة سقراط و فكرة الديمقراطية التي دفع ثمن حياته من أجلها. كما لا ننسى إسهامات الفكر السياسي في العصور الوسطى أمثال أوغسطين و مدينة الله و الفيلسوف الإسلامي الفارابي الذي قرأ وترجم و تأثر بالفكر اليوناني و خاصة في الفكر السياسي و هذا واضح من خلال كتابه آراء المدينة الفاضلة ومن خلال الفكر السياسي في العصور الوسطى، نعرج إلى العصر الحديث عند نظرية العقد الإجتماعي وخاصة روسو الذي قدم لنا إنتاج فكريا لا يقدر بثمن، وهذا واضح من خلال طرحه لفكرة العقد الإجتماعي التي تميزت عنده بالدقة و إعطاء الإعتبار للسيادة الشعبية، فقد قيل عنه الأب الروحي للديمقراطية في العصر الحديث كما قيل من قبل عن بركليس في العصر الأثيني، فقد كان الأثينيون بشكل بارز هم أ صحاب الفضل في تحقيق ما نود تسميته بالتحول الديمقراطي الأول، من التنظير إلى ممارسة الحكم فقد كانت مدينتهم هي المكان الوحيد الممكن تصوره

لوجود الديمقراطية و قُدر لهذا التصور غير العادي للحكم أن يختفي عن الوجود لفترات زمنية طويلة الأمد و لم تحاول إلا فئة صغيرة من شعوب العالم أن تنجح في تكيف الواقع السياسي لينسجم مع المتطلبات الملِحة لهذا التصور، ومع ذلك فإن هذه الرؤية لم تفقد بشكل كامل قدرتها في تجسد على أرض الواقع فقد انبثقت و تطورت عبر آلاف السنين و ظهرت بعدة أوجه عديدة مما أسال حبرا من الجدل بين المعارضين الذين رأوا في الديمقراطية أمرا مستحيلا بالرغم من قوة هذا المفهوم من الجانب النظري ،ولكن هناك طرف متعاطف معها و وينادي بها و اعتبروها منهجا سياسيا له أصوله و فلسفته وعلى ضوء هذا يمكن أن نطرح الإشكالية، ومن خلالها تتفرع عدة من التساؤلات التي تبادرت في أذهاننا: هل تطابقت نظرية الديمقراطية مع الواقع؟ وهل تعتبر هذه النظرية مجرد فرضية لخدمة المصالح؟ ولماذا تمتد الأيدي و الأعين حول موضوع الديمقراطية؟ أو بصيغة أخرى هل طبقت الديمقراطية بحذافيرها أم أنها بقيت مجرد شعارا يتغنى به الشعوب؟و هل تطابق هذا الفكر المجرد مع الممارسة؟.

و بما أن هذا البحث يهدف إلى الكشف عن الحقيقة ،فإنه يقتضي علينا جمع المعلومات والبيانات قصد تحليها و تقييمها و لهذا استعملنا المنهج التحليلي النقدي الذي يتخلله المنهج التاريخي للحصول على المعارف المتنوعة، بحيث لا يمكننا فهم حاضرنا أو مستقبلنا دون الرجوع إلى الماضي فالباحث لا يمكنه أن ينطلق من الفراغ. وعلى هذا الأساس اهتدينا لوضع خطة ورأيناها مناسبة لتسليط الضوء على هذا الموضوع فقد حملت في أحشائها فصولا و مباحثا و جاءت كالتالي:

مقدمة التي حاولنا فيها رسم معالم الموضوع و تقديم أهم الإشكاليات المتبوعة بالمنهج الذي اعتمدنا عليه في البحث ، أما المرحلة الثانية من الخطة جاءت مقسمة إلى ثلاثة فصول. بالنسبة للفصل الأول تطرقنا إلى كيفية وطرق ممارسة السلطة نستعرض فيه تمهيد وثلاثة مباحث لتبرير طرق ممارسة السلطة ، فالمبحث الأول كان معنون بالمجتمع بين الحالة الطبيعية و الحالة المدنية فقد احتوى على فهم طبيعة تشكل المجتمع من رؤى بعض المفكرين أما بالنسبة إلى المبحث الثاني فقد كان خاص بالدولة وأسباب نشأتها، أما المبحث الثالث فخصصناه للحكومة و أشكالها و أخيرا خاتمة لهذا الفصل وجعلناها كمسلك للفصل الثاني الذي عُنون بماهية الديمقراطية حيث تضمن في محتواه تمهيد وثلاثة مباحث حيث

تناولنا في المبحث الأول مفهوم الديمقراطية و تطورها عبر التاريخ ، أما المبحث الثاني فقد كان عنوانه الديمقراطية بين الليبرالية و الاشتراكية، و المبحث الثالث تضمن خصائص الديمقراطية. والفصل الثالث والأخير جاء موسوما بالديمقراطية بين الإمكان و الاستحالة حيث حمل في جوانبه تمهيد و ثلاثة مباحث فالأول كان تحت عنوان إمكانية تطبيق الديمقراطية أما المبحث الثاني جاء عنوانه استحالة تطبيق الديمقراطية و المبحث الأخير خصصناه للديمقراطية من منظور إسلامي بين التنظير و الواقع و في الأخير خاتمة وهي عبارة عن حوصلة حول هذا الموضوع وتكون فيها إجابات عن الإشكالية، أما الهدف من دراسة الديمقراطية ليس من حيث هي نظام الحكم فحسب بل اعتبرناها مسألة من مسائل الفلسفة السياسية فقد أصبح موضوع الديمقراطية حديث العام والخاص فقد استعمرت هذه اللفظة العتيقة عقول الشعوب في ماضيها و حاضرها و ربما في مستقبلها وعلى هذا الأساس تم إختيارنا لهذا الموضوع لكن كانت لنا نزعة ذاتية في هذا الاختيار وهي حب السياسة حتى النخاع و الكشف عن حقيقة الديمقراطية التي اعتبرها البعض بأنها و صفة سحرية للتخلص من الاستبداد. كما لا يفوتنا هنا أن نعترف و نقر ببعض الصعوبات التي تواجه أي باحث في بحثه و من بينها عدم التحكم في المادة العلمية و تضارب في الأفكار و المعلومات و أيضا عدم كفاءتنا في مجال البحث و البحث في دقة المعاني التي تتطلب منا البحث في مراجع متخصصة ، فكان الجهد مضاعفا تتشتت فيه الأفكار ،و لاشك أن هذا سوف ينعكس على موضوع البحث بصورة ما،و قد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على عدة مراجع ومصادر التي كانت لها الفضل علينا فمن بينها نظرية العقد الإجتماعي لجان جاك روسو وأيضا مرجع تاريخ الفكر السياسي لنور الدين حاروش وفي أخير لا يسعنا إلا أن نقف وقفة إكبار و تقدير لجميع من ساهم في قبول على هذا البحث .

الفصل الأول :طرق و كيفية ممارسة السلطة

تمهيد:

"يرتبط الفكر السياسي بظهور الإنسان و ارتباطه في جماعة ،فلم توجد جماعة عبر التاريخ لم يكن لها من يسوسها بأساليب تختلف من جماعة إلى أخرى وفقا للقيم و العادات والتقاليد و الثقافة التي تسود كل جماعة من هذه الجماعات و عبر المسيرة التاريخية للجماعات البشرية فحاول الكتاب والمفكرين تقنين الأنماط التي تساس بها هذه الجماعات على اختلافها مما نتج عنه علوم كثيرة كان في مقدمتها إلى حد ما علم السياسة و قد انصبت اهتمامات جميع العلوم الإجتماعية و السياسية على دراسة الإنسان في ارتبـاطـه مــع الأخريـن أو فـي مواجهـته لـهم ."[1]

وعليه نطرح إشكال التالي: كيف يمكن ممارسة السلطة؟ أو صيغة أخرى ما هي الأســس الـتي تعتمــد عليهـا السلـطـة؟

سنحاول التعرض لكل هذه النقاط بالاستعانة ببعض النظريات السياسية و الإجتماعية حتى يتسنى معرفة وكيفية ممارسة السلطة ، فقد اعتمدنا المنهج التحليلي و ذلك وفق خطة بسيطة و رأينها مناسبة لمعالجة هذا الفصل وهي: تمهيد و يأتي المبحث الأول الذي كان معنون بالمجتمع و جاء الثاني قيام الدولة و نشأتها أما بالنسبة إلى المبحث الثالث كان معنــون بالحكومــة و أشكـالـها و خاتمـة .

[1] اسماعيل على سعد ، المذاهب و النظم السياسية و نشأة الدولة ،دار المعارف الجامعية ،(ب ط)، الإسكندرية 2013 ص 95.

المبحث الأول: المجتمع بين الحالة الطبيعية و الحالة المدنية

إن الإنسان كائن حي و يتكاثر مثل سائر الكائنات الحية الأخرى ، إلا أنه يختلف عنهم في قدرة التفكير و أيضا لا يستطيع أن يعيش منعزلا عن الآخرين ، لأن الإنسان يؤثر و يتأثر و يتفاعل مع الآخرين ، فمن خلال احتكاكه و تعامله مع بني جنسه ينتج نوع من التعاون ، الذي يؤدي إلى قيام مجتمع إنساني و يبرر إنسانيته ، ومن الصعب أن نشك بقولة أن الإنسان كائن إجتماعي بطبعه ، ولكن السؤال الجدير بالمناقشة ، ما هو المجتمع ؟ وكيف تشكل ؟ هل يمكن أن نتخيل الإنسان بمعزل عن الأخر؟.

و للإجابة عن هذا الأسئلة لزما علينا البحث و تطرق لبعض النظريات التي تعرضت لهذا الموضوع ، آملين من وراء هذا الوصول إلى هدفنا و مبتغانا ، وهو فهم طبيعة تشكيـــل المجتمـع ، أي انتقـال مـن الحالـة الطبيعـية إلى الحالـة المدنيـة .

"تعريف المجتمع: société:وهو مجموعة كبيرة من الناس مكتفية ذاتيا، و متصلة بشبكـة من المؤسسـات و العلاقـات المختلفـة."[1]

"ويعرفه جميل صليبا : أن المجتمع في اللغة موضع الإجتماع ويطلق في إصطلاحنا علـى الجماعـة مـن الأفـراد ، يجمعهـم غـرض واحـد" [2].

أما بالنسبة لأندري لالاند: فيعرفه بالمعنى الأوسع "هو مجموعة من الأفراد تقوم بينهـم علاقـات منظمـة و مصـالح أو خدمـات متبـادلـة"[3].

ومن خلال هذه التعريفات ، لابد من الإشارة إلى إسهامات الفلاسفة المسلمين في بنـاء الفكـر البشري فأخذنـا نموذجيـن وهمـا أبـو حامـد الغزالـي و وابـن خلدون.

---

[1] عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط3، بيروت 1995، ص31.

[2] جميل صليبا،المعجم الفلسفي ، دار الكتاب البناني، (دط) ،بيروت ا1982ص 345.

[3] أندري لالاند ،موسوعة الفلسفية ، تر: خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات ،ط2 ،بيروت 2001،ص 1305.

""فالغزالي يرى أن حاجة الإنسان إلى الإجتماع ، وإنشاء البلاد يعود لسببين وهما حاجة إلى النسل لبقاء الجنس الإنسان ، و التعاون على تهيئة أسباب العيش ، لأن الفرد لا يستطيع أن يسد حاجياته المتعددة لوحده ". أما بالنسبة إلى ابن خلدون صاحب الكتاب الشهير المقدمة "فيري أن الإجتماع الإنساني ضروري (الإنسان مدني بالطبع) أي لابد من الإجتماع ... ويقترب ابن خلدون من الأقوال السابقة على أن الإنسان غير قادر على توفير و سد حاجياته المتعددة بمفرده ، وجب أو اضطر إلى الإجتماع و التعاون مع بقية الأفراد و الجماعات ، لتلبية هذه الحاجيات ، وهذا التعاون يعطيه ابن خلدون عدة أبعاد منهـــا التعـــاون ضـــد العدوان الخارجي ، والتعاون لبقاء الجنس البشري و الحفاظ عليه"[1].

ويمكن القول أن أفكار الغزالي و ابن خلدون كانت أفكار متقاربة و منطقية حول أسباب تشكل المجتمع ، فقد تطرقا المجتمع من الناحية البيولوجية و هو الحفاظ على النسل الإنساني من خلال إتحاد الأفراد في ما بينهم ، أي بنوى أفكارهم على قاعدة مادية بيولوجيـــة.

أما بالنسبة لنظرية العقد الاجتماعي أردت أيضا فك وحل لغز المجتمع. فتوماس هوبز يعتبر مؤسس النظرية الإجتماعية ، ما بعد العصور الوسطى ومن " أفكاره السياسية دراسة الطبيعة الإنسانية مستعينا بالمناهج الرياضية و التحليلية و السيكولوجية التي تطورت بهـا العلـــوم"[2].

فقد " فسر المجتمع تفسيرا ماديا . فقال إن الإنسان وجد نفسه مع الآخرين حيث يعيش الجميع في حالة من الفوضى و غياب الرادع القانوني ، ما أدى إلى انعدام إمكانية العيش و طمأنينة ، وقد أطلق على هذه الحالة اسم حالة الطبيعة التي لا يخضع فيها الإنسان إلى قوانين حركة الطبيعة ، بل يكون له عالمه الطبيعي الذاتي الذي يتكون من مجموعة من الغرائز و الرغبات ، و الدوافع النفسية التي يسعى إلى تحقيقها ، إذن فإن مصدر التغير حسب رأيه هو تحقيق الأنانية الفردية ، وهكذا لا يمكن أن يكتب

---

[1] نور الدين حاروش،تاريخ الفكر السياسي ، دار الأمة للنشر و التوزيع ،(د ط)، الجزائر 2010،ص ص 232 – 260 .

[2] زيد الطيب مولود ،علم الإجتماع السياسي ، دار الكتاب الوطنية ، ط 1، بغازي ليبيا ، 2007، ص 42.

الاستمرار للحياة الطبيعية الإجتماعية التي كانت توجد في المجتمعات السابقة على وجود المجتمعات البشرية ، وذلك لوجود دوافع أخرى للإنسان تدعوه إلى التحرك نحو الأمن و الاستقرار والسلام والتعاون ، حيث ينتقل الإنسان من الحالة الطبيعية المتوحشة إلى حالة الإجتماع أو المجتمع المدني ،وذلك لا يتم إلا عن طريق التعاقد الاجتماعي"[1].

ويعتقد هوبز أنه في حالة الوضع الطبيعي المملوء بالأخطار ، وعدم الاطمئنان اضطر الأفراد على التعاقد واتفاق لإنشاء جماعة ، أي دمج أنفسهم في وحدة اجتماعية من خلال هذا التعاقد ، الذي يتم في ما بينهم ، فوجب عليهم أن يختاروا حاكما يضمن لهم الحياة و البقاء و حريتهم ، ويوفر الأمن والسلام ، لأن الإنسان بطبعيه أناني ، حيث نجد هوبز يقر بحالة الطبيعة و لكنها حياة الفوضى و صراع حسب رأيه مما جعله" يرفض الفكرة الأرسطية القائلة بأن الإنسان حيوان سياسي رفضا قاطعا . السياسة ليست الطبيعة والحيوان في كل حالاته مخلوق طبيعي ، أي توصل مرفوض بالنسبة لهوبز فالإنسان موجود في حالة حرب مستمرة مع ذاته ككائن طبيعي ، وفي محاولة لإنتاج مضادات إجتماعية لطبيعتـه ، وكـل يـوم يعيـد إنتـاج الحـدود بينـه وبيـن الطبيـعة"[2].

فهوبز يريد من الأفراد أن يتنازلوا عن جميع حقوقهم الطبيعية لتكوين مجتمع منظم ، حيث نجد أنه" يفرق بين المجتمع الطبيعي الذي يحكم بقانون الخوف والعنف ، وبين المجتمع التعاقدي الناشئ عن التنازل الإرادي ، الذي تكون غايته هي البحث عن السلم والمجتمع الأول تحكمه المصادفة و العنف والاستبداد ، والثاني مدني يحكمه العقد والوفـاق"[3] .

و يستنتج هوبز أن الناس لا يملكون القدرة على تكوين مجتمع في حالتهم الطبيعية ، وأيضا لا يملكون القدرة على حكم أنفسهم "لأن غياب الدولة هو حالة طبيعة نظريا وهي حالة حرب و أي حالة خوف متساوي في توزيعه ، بين الأفراد و جزء لانهائي من الموت . وهي الدافع إلى إعمال العقل ... من

---

[1] زيد الطيب مولود، المرجع السابق ص ص 42، 43.

[2] عزمي بشارة المجتمع المدني (دراسة نقدية)، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2 ،القاهرة 2000 ، ص 78.

[3] عبد القادر بليمان ، الأسس العقلية للسياسة ، ديوان المطبوعات الجامعية ،دن ، بن عكنون الجزائر ،2007 ،ص 59.

أجل الخروج من أهوال حالة الطبيعة"،[1] ولهذا وجب عليهم إبرام عقد " وهو وحدة فعلية في شخص واحد، في نفس الشخص تتحقق كل واحد مع الأخر، بالصورة التي يكون الواحد. فخاطب الأخر قائلا: إني أفوض هذا الشخص أو هذه الجمعية ، و أتخلى عن حقي في حكم نفسي لهذا الشخص أو هذه الجمعية بشرط تخليك أيضا عن حقك بنفس الصورة ، وتفويضك له للقيام بجميع الأفعال".[2] ومن هنا يمكن القول أن هوبز قد قدم حلا لبناء نظام إجتماعي ، أي انتقال الإنسان من الحالة الطبيعيـة اللانظاميـة إلـى مجتمـع مدنـي يسـوده الأمـن و الاستقـرار.

جون لوك 1662- 1704 : ينطلق من فكرة مفادها ، هو انتقال الإنسان من حالة الطبيعة إلى حالة المدنية مع صيانة و المحافظة على حقوق الطبيعية " فيتفق لوك مع هوبز في أن الناس يكونون في حالة طبيعة قبل تحول إلى المجتمع المنظم ، إلا أن نظرته للأفراد في إطار هذه الحالة يختلف عن نظرة هوبز، فيرى أن للإنسان حقوقا مطلقة لا يخلقها المجتمع ، و إنما إستحقها الإنسان بحكم إنسانيته وأول هذه الحقوق الحرية التي تنشأ المساواة و الحقوق الأخرى وهي حق الملكية و الحرية الشخصية ... كما يري أن سلطة السياسية تنشأ بالتراضي المشترك ، و التعاقد الإرادي لأن أعضاء المجتمع جميعهم أفراد ضمن الحالة الطبيعية و قد تعاقدوا لصيانة حقوقهم الطبيعية و عهدوا الأخر بالحفاظ على هذه الحقوق لضمان بقاء المجتمع و استمراره."[3] والواقع أن لوك كان همه الوحيد هو ضمان حقوق الأفراد الطبيعية وحمايتها و الدفاع عنها ، ونجد أنه قد انتقد هوبز و هاجمه في بعض أفكاره وخاصة في النظرية القائلة :"" بأن حالة الطبيعة هي حرب الكل ضد الكل" . أما لوك يرى أن حالة الطبيعة هي حالة السلام و حسن النية و معونة متبادلة ومحافظة متبادلة على الذات ، و دافع على أساس أن قانون الطبيعة يهيئ عتادا

---

[1] عزمي بشارة،المرجع السابق، ص 79.

[2] TOMAS HOBBES ; LéVIATHAN ;TARD ; ORIGINALE DE PHILPPE FOLLIOT DIPPENORMANDIE 2002 AAPR DUIT EN VERSION Numérique PAR PHILLIPPE ; FOLLIOT ; CHAPITRE XX ; PP 11 12

[3] زيد الطيب مولود، المرجع السابق ،ص 44.

كاملا من حقوق الإنسان و وجباته "[1]، من هنا يمكن القول أن جون لوك يعارض هوبز بأن الإنسان متوحش و أناني في حالة الطبيعة ، التي يسودها قانون الغاب " فبعد وصفه للحالة الطبيعية التي يسودها الأمن و المعونة المتبادلة ، وبعد تعريف الحقوق نجد أن لوك قد بنا نظرية العقد الإجتماعي على الحقوق الطبيعية للإنسان ، وهي الحقوق التي لا تزول بقيام الحكومة المدنية ، ويقول أرى البشر كما هم بالطبيعة أحرار ومستقلون"[2]، و هكذا يصبح المجتمع طبيعيا سابق على المجتمع المدني، يبدو لنا أن نظرية الفيلسوف الإنجليزي جون لوك أن الفرد وحقوقه كمبادئ نهائية لا يمكن التخلي عنها فهو يذكرنا بتوما الإكويني.

أما بالنسبة للفيلسوف جان جاك روسو فهو ينطلق من فرضية القائلة :" أن الإنسان كان متواجدا في الغابة لا يعرف أهله و لعله لم يكن يعرف أولاده ، ولا لغة له ولا صناعة له و لا فضيلة له ولا رذيلة له "[3]، ومن هنا يمكن القول أن روسو يتعرف بأشكال الاجتماعات البشرية القديمة ، أي أن الإنسان البدائي الذي يعيش من أجل تلبية حاجياته فقط، لكنه لم يستطيع أن يعيش منعزلا ، فبدأ بتكوين الأسرة و لكن هذه الأخيرة لم تشكل مجتمعا مستمرا حسب روسو فيقول في هذا السياق "الأبناء مرتبطين بالأب طالما هم بحاجة إليه ، من أجل بقائهم ، فيما أن تنتهي الحاجة حتى تنحل الرابطة الطبيعية وإذا يصبح الأولاد متحررين من الطاعة الواجبة عليهم نحو الأب ... ويعودون جميعا على سواء إلى الإستقلال ، إذا هم استمروا متحدين ، فإن ذلك البقاء لا يعود طبيعيا بل يكون إراديا والأسرة نفسها لا تبقى أسرة إلا بالتعاقد"[4]

ومن هنا يمكن القول أن المجتمع في هذه الحالة ظرفي ينتهي بانتهاء الحاجة ، " فقد كان الإنسان الطبيعي سلوكه غريزي بحت ... كان يفتقد تماما إلى اللغة ، إلا في شكل صرخات غريزية ، وبدون لغة

---

[1] جورج سباين ، تطور الفكر السياسي ،الكتاب 3، تر: راشد البرادي ، دار المعارف ، (د ط)، القاهرة مصر 1971، ص 269

[2] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص 325.

[3] إسماعيل زروخي ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، ط 1، القاهرة 2001 ص 219 .

[4] جان جاك روسو ، في العقد الإجتماعي ، ترجمة دوقان قرقوط ، دار القلم ، بيروت لبنان ،(د ت)، ص 36.

تكون أية فكرة عامة شيئا مستحيلا ، وبناء على ذلك لم يكن الإنسان الطبيعي أخلاقيا، ولا شخصا شريرا ، ولم يكن تعيسا ولكنه لم يكن سعيدا أيضا ، و واضح أنه لم يكن لديه ملكية .

إذا الملكيـة نتجـت عن أفكـــار وحاجـات متوقعـة ، و معـرفة و مثابـرة وهـذه لم تكن طبيعية في ذاتها بل انطوت على اللغة و فكر و مجتمع ، فالأنانية و التذوق و الإحترام والفنون و الحرب و الرق و الرذيلة و المحبة و الأبويـة ، كلهـا لا و جـود لهـا إلا إذا كانـوا فقـــط كائنـــات تميـــل إلى الاجتماع ، يعيشـون بعضهـم مـع البعـض فـي مجموعـات صغـير أو كبيـرة "[1].

يرى روسو " أن الرغبة في الوحدة (إتحاد الأفراد فيما بينهم) هي التي أدت إلى هذا العقد الإجتماعي ، و المقصود بالوحدة هي وحدة الجسم الإجتماعي ، أي تبعية المصالح الخاصة للمصالح العامة ، و العقد عنده ليس عقد بين الأفراد مثل هوبز و لا عقد بين الأفراد و الحاكم كما يراه لوك ولكنه أعطاه شكلا أخر ، بموجب العقد الإجتماعي كل واحد يتحد مع الكل ، و العقد معقود مع المجموعة و كل واحد يصبح في الشراكة مع شخص ، وكل قدراته تحت سلطة الإرادة العامة ، و نحن نلتقي ككل أي كجسم واحد .. وكل عضو كأنه جزء لا يتجزأ من الكل ، وكل شريك يتحد مع الكل ولا يتحد مع أي شخص بشكـل خـاص وهكـذا لا يخضـع إلا لذاتـه ، ويبقـى حـرا كمـا فـي السـابـق ."[2]

ويرى روسو أن الإنسان عندما انتقل من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية قد تغير تغيرا ملحوظا فيقول " الحرية الطبيعية التي ليس لها حدود لها إلا قوى الفرد ، و الحرية المدنية التي تكون محدودة بالإرادة العامة "[3]، حيث يقصد روسو من هذه المقولة أن الفرد يفقد الحرية الطبيعية في العقد ويحصل بالمقابل على حرية مدنية و سياسية واجتماعية أي يفقد الحرية الأنانية وحب التملك و السيطرة لكي يحصل على الحرية المعنوية.

---

[1] جورج سباين ،تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، تر: علي إبراهيم السيري ، دار المعارف ،(د،ط)، القاهرة 1971، ص65

[2] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ،ص 346.

[3] جان جاك روسو ، المصدر السابق ، ص 55.

ومن هنا يمكن القول أن فلسفة العقد الإجتماعي ، وخاصة روسو قد لعبت الدور الأساسي في بناء التفكير السياسي، و هذا واضح من خلال فهم طبيعة المجتمع "، وقد استخدمنا عبارة المجتمع المدني للوهلة الأولى للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة (الفطرية) ، إلى الحالة المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقـدي ، وبهـذا فـإن المجتمـع الـمدني هـو المجتمـع المنظـم تنظيـما سياسيـا .

وقد مثل لدى هيجل ذلك الحيز الإجتماعي و الأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وهذا يعني أن تشكيل المجتمع المدني ، يتم بعد بناء الدولة ، و هو ما يميز المجتمع الحديث عن المجتمعـات السابقـة"[1] .

"وقد أبرزت دراسة المجتمعات اللبرالية أهمية الفردانية ، من جهة و التعاون من جهة أخرى ، بينما انشغلت الماركسية بتأثير المجتمع على الفرد بصراع الطبقات ، و يؤكد الماركسيون لدى تحليلهم للمجتمع على أن الإنسان هو أكثر المخلوقات الحية ميلا للإجتماع و أن عقليته الإجتماعية ناجمة عن العيش والعمل من أجل الاكتفاء المادي (الطعـام السكـن و اللباس) ، مبتدئا بالتجمـع و الاصطياد ثـم المشاركة فـي توزيع العمـل" [2].

والإنسان في رأي ماركس " هو ذلك الذي لا يقيم تحقيقه لذاته وكماله ، على أي شكل من المجردات مثل الألوهية و الأيدلوجية ، وإنما يحقق نفسه بالإتحاد مع العالم بواسطة العمل الخلاق و النشاط البناء و العلاقات الإجتماعية ، و لهذا يقول ماركس :" إنه في المجتمع السليم يجب أن يكون العمل تعبيرا مباشرا عما هو إنساني في الإنسان" ... وعلى هذا النحو يوجد العمل الخلاق بين الإنسان و بين ذاته ، وبينه وبين سائر الإنسانية ويمكنه من تحقيق إمكانيته العقلية و العاطفية ، والتواصل العيني

[1] ثامر كامل محمد الخزرجي ، النظم السياسية الحديثة و السياسات العامة (دراسة معاصرة في الإستراتيجية إدارة السلطة) ، دار مجداوي للنشر و التوزيع ، ط1 ، 2012-2013 ،عمان الأردن ، ص 105.

[2] عبد الوهاب الكيالي ،الموسوعة السياسية ، المرجع السابق ، ص 31.

بينه وبين سائر بني جنسه"[1]، ونجد أن النظرية الماركسية بنت نظريتها على قاعدة المادية التي تحدد لنا بناء مجتمـــع.

"و قد توصل إميل دوركهايم إلى تحديد نمطين من المجتمعات التقليدي و الحديث حيث يتكون المجتمع التقليدي من مجموعات من العوائل أو العشائر المعتمدة على الإنتاج الزراعي و المتمسكة بالقيم والمعتقدات التقليدية ، كما تتمتع كل مجموعة بالإكتفاء الذاتي أي أن المجموعات لا ترتبط فيما بينها بعلاقات اقتصادية ، إذا لم يتم تقسيم العمل وتوزيع المهمـات فـي إطـار كـل مجموعـة .

وانصب اهتمام دور كهايم في تفسير الظواهر الإجتماعية في البحث عن الأسباب الموجودة والوظيفة التي تؤديها ، فالظواهر التي لا تؤدي وظائف مفيدة لا تستمر بالبقاء لذا يفترض البحث عن الظواهر التي تخلق توافقا داخل المجتمع ، لذلك نجده قد حاول البحث للكشف عن العوامل المؤدية إلى إدامة نظام إجتماعي ، لأنها ضرورية لظهور جماعة من الأفـراد يمكـن أن تسمـى مجتمعـا ".[2]

و قد يتساءل أي قارئ لهذا البحث، و يتبادر في ذهنه أي نظريات هي أفضل لتفسيـر المجتمع، أو بصيغة أخرى أي النظريات استطاعـت تفسير وفهم طبيعة الاجتماعيـة ؟

والجواب ببساطة ليس هناك أي نظرية أفضل ، فحسب ما درسنا أن كل هذه النظريات عبارة عن محاولات فلسفية لفهم طبيعة المجتمع ، وتهدف جميعا للوصول إلى هدف واحد و هو المجتمع ، ونجد أن النظريات مازالت حتى يومنا هذا تتفحص وتبحث في أصل المجتمع و تطوره (انتقاله من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية) ، لأنها مواضيع تبقى للنقـاش العقـلي أي جـدل فلسفـي .

---

[1] عبد الرحمن بدوي، الموسوعة الفلسفية ، الجزء الثاني ، دار النشر المؤسسة العربية للدراسات و النشر ،ط 1 ،بيروت لبنان 1984 ص 420.

[2] فيصل حسين غازي ، التنمية السياسية في بلدان عالم الثالث ، دار الراية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان الأردن ، 2014 ، ص ص 19 - 20.

وفي الأخير يمكن أن نستنتج من تلك النظريات أن الإنسان كائن إجتماعي ، فهو لاستطيع أن يعيش بمعزل عن أخيه الإنسان ، لأن رغبته البيولوجية و الغريزية على الحياة مع غيره من الأفراد جعلته من أكبر الكائنات ميلا للاجتماع ، و بالرغم أن الإنسان تحكمه الأنانية ، ورغباته في تحقيق أهدافه ومصالحه الشخصية على حساب الأخر ، مما يؤدي إلى تضارب في المصالح و وهكذا يهدد حياته إلى الخطر فلابد من تنظيم هذه العلاقات أي سلطة ، " و معني هذا أن السلطة ظاهرة إجتماعية ، وضرورة غريزية في كل مجتمع بشري مهما حجمه و طبيعته ، فعندما التقى الإنسان بأخيه الإنسان في المجتمع البدائي و ظهرت الحاجة البيولوجية و الإجتماعية ، إلى ضرورة التعاون فيما بينها ، بدأت السلطة في التطور و عندما تطور المجتمع و تعدد الأسر و العائلات و الجماعات وبدأت القرى في الظهور حول مصادر المياه أو في المناطق الزراعية ، وظهرت المدن و الدول ، بدأت ظاهرة السلطة صورا وأشكالا مختلفة متأثرة في ذلك بالظروف السياسية و الإجتماعية و الاقتصادية والثقافية لكل جماعة على حد و الحقيقة أن السلطة ظهرت في المجتمعات البشرية كضرورة للوقوف في مواجهة الأنانية الفردية لحماية المجتمع أو الجماعة البشرية ، فالفرد أناني يسعى لإشباع رغباته دون اهتمام نجاحات الآخرين ورغباتهم ."[1]

[1] ربيع أنو عبد الفتاح الباب متولي، النظم السياسية (السلطة ، الدولة ، الحكومة و صورها و أساليبها) ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،ط1،بيروت لبنان 2013 ،ص 13.

المبحث الثاني: قيام الدولة ونشأتها.

"إن الدولة هي أقوى النظم و المؤسسات الاجتماعية و أعمها، فحيثما عاشت الكائنات البشرية فترة من الزمن ،فإننا نجد هنالك التنظيم و السلطة و حيثما نجد تنظيم وسلطة فهنالك تتوافر لدينا نواة الدولة "[1]و يعرفها" الفقيه الفرنسي كاري دي مالبيريج malberg-carre الدولة بأنها مجموعة من الأفراد تستقر على إقليم معين تحت تنظيم خاص ،يعطي الجماعة معينة سلطة عليا تتمتع بالأمر و لإكراه وهو تعريف متقارب من تعريف جيكول gicquel و أندري هوريوHauriou حيث يعرفان الدولة بأنها جماعة إنسانيـــة مستقـــرة داخـــل إقليـــم معيـــن تحتكـــر السلطـــة الإكـــراه.

أما الفقيه الإنجليزي هنسلي hinsley يعرف الدولة بأنها مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة" أما الفقيه الفرنسي بارت ملي barthemy فيعرف الدولة بأنها مجتمع منظم يخضع لسلطة سياسية و يرتبط بإقليم معين " أما الأستاذ الدكتور محسن خليل فإنه يعرف الدولة بأنها جماعة من الأفراد تفطن على وجه الدوام ،و الاستقرار إقليما جغرافيا معينا وتخضع في تنظيم شؤونها سلطة السياسية تستقل في أساسهـا عـن أشخـاص مـن يمارسهـــا." [2]

من خلال هذه التعريفات لم يجمع علماء السياسة على تعريف موحد للدولة فهناك ما رأى فيها،هي السلطة و القوة و هنالك من وهناك من رأى هي علاقة بين الحاكم و المحكوم و "و في هذا السياق يقول الفقيه السويسري بكنتشي فقد عرفها بأنها جماعة معينة مستقلة من الأفراد يعشون بصفة مستمرة على إقليم معين بينهم طبقة حاكمة وأخرى محكومة ". أما بالنسبة لنشأة الدولة فأصلها وطبيعتها كان من الموضوعات الأساسية التي شغلت منذ القدم ، المفكرين السياسيين الذين اعتمدوا في تفسيرهم لنشأة الدولة على افتراضات نظرية و تأملات فلسفية وعلى الرغم من أن المعرفة الإنسانية

[1] غسان مدحت الخير،الفكر السياسي، (مفاهيم و نظريات) ، دار الراية ،ط 1،عمان الأردن 2013 ،ص 11.

[2] أحمد الخطيب نعمان، الوسيط في النظم السياسية، دار الثقافة ،ط7،عمان الأردن 2013 ص 14 .

الحديثة قد كشفت عيوب و شوائب الكثير من هذه النظريات التأملية القديمة إلا أن بعضها لا يزال يسيطر علـى اهتمامـات المفكريـن."[1]

ومن يمكـن نطـرح الإشكـال التـالي:كيـف نشـأت الدولـة ؟

و للإجابة على هذا السؤال يجب تطرق إلى التاريخ بعض النظريات ، ففي الحضارة الإغريقية "ارتبط مفهوم الدولة بالحاضرة و المدينة ، في اللغة العربية ما تعبر كلمة الحاضرة cite مرادفة لكلمة المدينة ville ، و لكن هناك فارق كبير بين الحاضرة و المدينة فهده الأخيرة تحمل معنى ماديا، كونها مجموعة من الأبنية و الشوارع و الساحات بينما الحاضرة على العكس المدينة لم يكن لها مفهوم ماديا إنما إنساني و حقوقي .

فهي مجموعة من المواطنين القاطنين في المدينة لم يكن منهم المواطنون في اليونان القديمة؟ لم يكن كل إنسان يسكن مدينة مواطن فالنساء لم تكن لهن حقوق لذلك لم تشمل المواطنة الرجال والنساء على حد سواء إنما اقتصر على الرجال فقط أولئك الذين يتمتعون بوضع حقوقي ممنوح لهم من الحضارة ويخول لهم حق المشاركة في الحياة السياسية وتولي مناصب الإدارية والسياسية وهذا يعني عمليا أن عددا كبيرا من الرجال كانوا محرومين من المواطنة هؤلاء هم العبيد والأجانب وعليه فإن الحاضرة هي مجموعة "[2]"العلاقات المنظمة والقائمة بين الأشخاص الذين يتمتعون بصفة المواطنة وهذا المرسوم للحاضرة ارتبط لمفهوم المدينة والدولة الذي كان سائدا في اليونان القديمة،إذا كانت المدينة و ملحقاتها تؤلف الدولة لها مقومات الدولة العادية،أي أرض وشعب والسلطة الممارسة على الشعب الذي يعيش على هذه الأرض،فإن الإنسان القديم،كما يعرفه أرسطو كحيوان مدني وليس كحيوان إجتماعي لأن الحيوان يمكن أن يكون حيوان اجتماعي بمعنى يعيش ضمن جماعات أو قطعان ،أما الإنسان وحده سياسي ،إذا يعيش

[1] أحمد عارف أرحيل ، مقدمة في العلوم السياسية ، ، دار القنديل للنشر ،ط1، القاهرة 2010، ص ص13-،139.

[2] عصام سليمان، مدخل في النظم السياسية، دارا لمنشورات الحلبي الحقوقية، ط6، بيروت لبنان 2015، ص 9 .

في تنظيم جماعي الذي يشكل الحاضرة التي هي بالنسبة لـه ضـرورة طبيعيـة و المثـال الأخلاقـي علـى حـد تعبيـر مارسيـل بريلـو."[1]

ونجد أن الدولة لها دور وأهمية في نمو و تطور الإنسان لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش منعزلا ولا يمكن تحقيق رغباته وحاجاته فهو يحتاج إلى المجتمع،أي إلى تنظيم أي دولة،وقد تعددت تفسيرات حول نشأة الدولة وأصلها،"فحسب أفلاطون تنشأ الدولة من مبدأين : المبدأ الأول:هو عدم اكتفاء أي شخص بنفسه.وأما المبدأ الثاني:هو اختلاف قدرات الأفراد،وبذلك افترض مدينته الخيالية،أسس بنيانها على ركنين جوهريين:ركن اقتصادي وركن نفسي،فهو يقول أن المدينة أو الدولة إنما نشأة لسد حاجاتنا الطبيعية مثل الغذاء والسكن والكساء وغير ذلك من الحاجات الضرورية،فأن الإنسان منذ البدء قد اكتشف أنه لا يستطيع الاستقلال والانفراد بإنتاج كل ما يتطلبه من حاجات متنوعة،وقد اكتشـف فـي نفـس الوقـت أن لكـل فـرد استعـداد خاصـا لنـوع مـن الأعمـال."[2]

وعليه نفهم من الفكر الأفلاطوني لتفسير نشأة الدولة أن لها نشأة طبيعية ضرورية أي من الغرائز الأولية عند الإنسان،أما بالنسبة"لأرسطو يرى أصل نشأة الدولة يرجع إلى الأسرة فأول كل شيء كان الفرد ثم أخذ هذا الفرد يبحث عن رفيقه في الحياة،فكانت الأسرة (الأسرة في نظره لم تشمل الرق لأن أرسطو كأفلاطون لم يراعيا في نظام الرق) ومن الأسرة تكونت القرية ثم المدينة،ومن مجموعة قرى ومدن كانت الدولة"[3] "ويذهب أرسطو إلى أن الدولة أتت إلى الوجود لكي يمكننا أن نعيش معيشة سعيدة فهو يقول:أن الدولة تأتي إلى الوجود ناشئة من الحاجات الضرورية للحياة تستمد من أجل الحياة الطبيعية وبتعبير أخر يرى أرسطو أن إرضاء الحاجات الاقتصادية هو السبب الرئيسي لوجود الدولة.وليست الدولة من الأسر تكوم كما يكوَم الرمل،بل هي جسم عضوي وليست علاقة جزء بالجزء(علاقة آلية ميكانيكية)،بل هي علاقة عضوية،فالدولة لها حياة خاصة وأعضاء،وإذا كان الفارق بين الجسم العضوي

---

[1] عصام سليمان ، المرجع السابق ، ص10.

[2] غسان مدحت الخيري ،المرجع السابق، ص39.

[3] أمين أحمد نجيب زكي ،قصة الفلسفة اليونانية ، دار الكتب المصرية ،ط2، القاهرة ،1935 ، ص255.

ولا العضوي فالأول له غاية لنفسه والثاني له غاية خارجة عنه،كانت الدولة لها غاية في نفسها والفرد كذلك له غاية في نفسه وأن غاية الدولة تتضمن غاية الفرد وبعبارة أخرى أوضح كل من الدولة والفرد غاية،وكل له حياة وحقوق"[1] "فأرسطو يرى أن الأسرة كفرد،جزء حقيقي من الكل الإجتماعي،وهو الدولة .أما أفلاطون يلغي نظام الأسرة لمصلحة الدولة بإشراك النساء في تربية الأولاد في مربى عام،بهذا قضى أفلاطـون عـلى الأسـرة التـي هـي جـزء مـن الدولـة فـي نظـر أرسطـو."[2]

أما بالنسبة "لابن خلدون فقد فسَّر نشأة الدولة تفسيرا اجتماعيا واقتصاديا،فربط نشوء المجتمع لضرورة تأمين الحاجات المعيشية واعتبر العصبية أساس القدرة السياسية وتماسك المجتمع،فالعصبية هي صلة رحم طبيعية في البشر وهي التي يحصل بها الإتحاد والالتحام ويظهر ذلك في القبيلة الواحدة أو في القبائل متخالفة النسب العام ويقترن بعصبية عامة ونسب خاص يقترن بعصبيات خاصة،ولحمة النسب الخاص هي أقوى من لحمة النسب العام لذلك تتنافس العصبيات الخاصة على الرئاسة فتظفر بها العصبية الأقوى أي تلك التي تستطيع التغلب والوصول إلى الملك والملك منصب شريف ملذوذ ويجتمع على جميع الخيرات الدنيوية والشهوات البدنية،والملاذ النفسانية فيقع فيه التنافس غالبا وعليه تقـع المنازعـات"[3] .

ويقول في هذا السياق ابن خلدون حول نشأة الدولة"لهذه العصبية يكون تمهيدا للدولة وحمايتها من أولها"[4] " فالدولة تنشأ بسبب العصبية وتستمر طالما استمرت هذه العصبية وتضمحل عندما تفسد هذه العصبية"[5]،وأما بالنسبة لنظرية العقد الاجتماعي"أن الدولة قامت نتيجة اتفاق مقصود واختياري من ناحية البشر البدائيين الذين خرجوا من حالة الطبيعة وهي تفترض أنه كان هناك عهد التاريخ البشري

---

[1] أمين أحمد نجيب زكي ،المرجع السابق ،ص256.

[2] المرجع نفسه،ص258 .

[3] عصام سليمان ، المرجع السابق ،ص214 .

[4] عبد الرحمن ابن خلدون ،المقدمة، دار القلم، (دط)،بيروت لبنان 1978 ص154.

[5] عصام سليمان ،المرجع السابق ،ص 215.

حين لم توجد الدولة مطلقا ولم يوجد قانون أساسي"[1]أو بصيغة أخرى "إن النظريات التي تفسر الدولة بأنها ظاهرة قوة وهناك مذاهب فلسفية تقول إن الدولة نتيجة إنفاق الأفراد فأصل الدولة هو تعاقدي،وهو يفترض وجود نوع من العقل الذي يربط ما بين الأفراد الذين يعيشون في إطار مجتمع الدولة.وهذه الفرضية حول نشأة الدولة هي قديمة "[2]،ونتناول تفسير نشأة الدولة على ضوء نظرية العقد الاجتماعي توماس هوبز و جون لوك و جان جاك روسو."فتوماس هوبز يرى أن رغبة القوة ورغبة حياة السلام تتناقضان لذلك يجب من أجل حماية الإنسان من عيوبه بالذات تنظيم المجتمع الذي هو مجبر على العيش فيه و يتم ذلك ببناء سلطة عليا قوية قادرة على رفض النظام الذي تزيل العنف الطبيعي ويحل محله السلام الإجتماعي في سبيل تحقيق مصالح المواطنين ، و قيام السلطة يكون إرادي و هو عقد ضمني يتنازل بموجبه الناس على حريتهم و يتركون الأمر حماية مصالحهم إلى هذه السلطة التي هي الدولة وهذا يعني أن إنشاء المجتمع السياسي للدولة و يفترض أن المواطنين قد اتفقوا جميعا على التخلي الكلي عن قوتهم الفردية و نقلها إلى السلطة العامة أي الدولة و هذا التخلي يتم بإرادة المواطنين و هو دليل على التعقل و الحكمة ،و هذا ضروري للحفاظ على السلم الإجتماعي و تكون السيادة واحدة غير قابلة لتجزئة "[3]إن هذا العرض المختصر بنظرية هوبز يبين أن الدولة برأيه هي ظاهرة إرادية فقد ولد المجتمع الدولة كنتيجة لميثاق إرادي بين حاكـم ومحكـوم ،ووضـع لهـدف حمـاية المواطنيـن.

أما بالنسبة إلى جون لوك الفيلسوف الإنجليزي سيبعد الحجج التي طرحها هوبز وتكن بشكل مغاير فيصل إلى نتيجة معاكسة لتلك التي توصل إليها هوبز و إن تكن ترتكز على فكرة عقد الإجتماعي، فيرى "جون لوك أن لإنسان في حالة طبيعة هو كائن واع و حر و لكنه يطمح ليكون في حالة أفضل لذلك يتنازل طوعيا عن بعض مطامحه ويولي القدرة للدولة بواسطة عقد ، وللدولة رسالة هي تأمين احترام حقوق المواطن والعمل على ازدهارها و هذه الحقوق لا يمكن التصرف بها ،و يختلف عقد

[1] غسان مدحت الخيري، المرجع السابق، ص 69.

[2] عصام سليمان ،المرجع السابق، ص216.

[3] المرجع نفسه ، ص 217.

تأسيس الدولةأو السلطة العامة عند لوك عن العقد الذي تخيله هوبز، فهذا الأخير يتصور العقد تنازلا كاملا من قبل المواطنين، بينما يرى لوك أن المجتمع الطبيعة يملك القدرة على تنظيم ذاته بانسجـــام ."[1]

أما بالنسبة لجان جاك روسو الفيلسوف الفرنسي الذي نشر عام 1762 كتابه الشهير العقد الإجتماعي ، ومن هنا سنتطرق إلى أصل نشأة الدولة لروسو ، فهو ينطلق من مسلمة ""خلق الإنسان صالحا و لكن المجتمع أفسده" فالمجتمع السياسي المثالي يعرض على ميثاق إرادي و هذا الميثاق أو عقد إجتماعي هو بأن يضع كل واحد من الناس شخصيته و كل قوته تحت قيادة إرادة عامة عليا ، فتنشأ عن هذا العمل الترابطي هيئة معنوية و جماعية ، و هذه الهيئة تتألف من عدد من الأفراد مساو لعدد الأصوات الجمعية وهي تتلقى من هذا الفعل بالذات وحدتها ،و حياتها و إرادتها ، وهذا الشخص العام الذي يتكون هكذا بواسطة إتحاد كل الأشخاص المتعاقدين هو الدولة ، و بموجب هذا العقد الإرادي يبقى كل واحد بذاته حرا ، في الوقت الذي يخضع فيه للإرادة العامة المجسدة في الدولة ، فهذا العقد هو تعبير عن قبول بالسلطة أي شرعية السلطة فبتوقيعهم العقد الاجتماعي ، يسهـم المواطنـون فرديـا أو جماعيـا بتحقيـق الهـدف نفسـه." [2]

ومن هنا يمكن القول أن نظرية العقد الإجتماعي كان تفسيرها لأصل الدولة مختلف من شخص إلى أخر، لكن كان هدفهم واحد و هو إبرام عقد بين الحاكم والمحكومين علـى وجـود الدولـة والقيـام بوظائفهـا بشكـل صحيـح .

أما بالنسبة للنظرية الماركسية لتفسير الدولة من خلال رؤية اقتصادية تاريخية ، "فقد فسر ماركس وجود الدولة من خلال صراع الطبقات عبر التاريخ ، فقد وجدت مجتمعات التي كانت في غنى عن الدولة ،ولم تكن لها أية فكرة عن الدولة و سلطتها ، و عندما تطورت تلك المجتمعات اقتصاديا و نشأت طبقات بعد مرحلة الشيوعية البدائية جاءت الدولة بمثابة الأداة بيد الطبقة الغالبة لتحقيق مصالحهم ضد

[1] عصام سليمان ،المرجع السابق، ص217.
[2] المرجع نفسه ،ص219.

الطبقة المغلوبة "[1]،" و الدولة بنظر الماركسية هي جهاز قمعي طبقي فهي انعكاس لقوة الطبقة المسيطرة ، فنشوء الدولة مرهـون ببـروز طبقـة داخـل المجتمـع. "[2]

عناصر الدولة

إن تعريف بوجود الدولة يجب أن تتوفر شروط و أركان حتى يمكن أن نقول هناك دولة، و هذه الأركان هي الأرض و الشعب و السيادة و حكومة فإذا توفرت هذه الشروط يمكـن أن تكـون هنـاك الدولـة.

"**الجماعة البشرية (الشعب)**: وجود الجماعة البشرية ركن أساسي لابد منه لقيام الدولة ، و إن كان عدد هذه الجماعة غير مشروط لحد أدنى لعدد هذه الجماعة ، ومع ذلك يجب أن يكون هذا العدد معقولا حتى تستطيع الدولة أن تنشأ[3]، "و يقسم السكان الذين يعشون في الدولة إلى فئتين فئة المواطنين و فئة الأجانب ، فالمواطن هو الشخص الذي يرتبط بالدولة برابط القانوني وهو الجنسية ، فالمواطنون هم الأعضاء المشاركون بالمجتمع السياسي الذي يكون الدولة ، أما الأجانب فهم المواطنون لدولة أخرى المقيمون في دولة غير دولة التي يحملون جنسيتها ، و الأجنبي الموجود في إقليم ما يخضع لسلطانها وهناك قواعد قانونية تنظم معاملة الأجانب كما أن هؤلاء يستفيدون من حماية الدولة التي ينتسبـون إليهـا."[4]

"و الغالب أن يسود بين الأفراد الشعب الانسجام المعنوي القائم على الجنس واللغة و الدين أو غيرها من العوامل ، ولكن هذا ليس شرطا أساسيا لأن الدولة يمكن أن تحتوي على عناصر لا تنسجم مع سائر المجموعة في الأصل و اللغة و الدين أو التقاليد تسمى بأقليات ،وعلى كل حال سواء وجدت

---

[1] أحمد قحطان الحمداني ،مدخل إلى العلوم السياسية ،دار الثقافة، ط1،عمان الأردن 2012 ،ص 150.

[2] عصام سليمان، المرجع السابق، ص 209.

[3] أحمد الخطيب نعمان ،المرجع السابق، ص 17.

[4] عصام سليمان ، المرجع السابق ،ص 192.

الرابطة أم لا توجد ، فسائر أفراد الشعب يرتبطون برابطة سياسية قانونية وهي الجنسية أو الرعوية وهي العلاقة التي تربط الرعايا بدولتهم ،وعلى هذا فالرابطة المعنوية هي التي تميز الشعب عن الأمة "[1].

وللأمة مفاهيم كثيرة و هي موضوع الجدل و نقاش بين المفكرين فيعرفها ""أرنست رنان Renan الأمة بأنها إرادة العيش الجماعي"، فهو يعتبر أن عاملين يكونان الأمة أحدهما كائن في الماضي و الثاني في الحاضر ،الأول هو الإرث المشترك و الذكريات والثاني هو الرضى الحالي والرغبة العيش المشترك ،في متابعة إعلاء من أن الإرث ،فالأمة وفق هذا التعريف هي حقيقة تاريخية يحددها مسار الماضي الخاص بها وتصميم على صنع المستقبـل" [2].

لهذا "فالشعب قد يتكون من أمة واحدة و تكون دولة في هذه الحالة أقوى ما تكون عليه الدول الأخرى ، و قد يتكون الشعب من عدة قوميات و انتماءات تاريخيةأو عرقية أو اقتصادية أو دنية وفي هذه الحالة يبدوا بناء الدولة ضعيفا و مزعزعا ، إلا إذا تمكنت الدولة أن تصهر هذا الشعب في صورة جديدة ، يشد بعضه البعض بمجموعة روابط جديدة تخلق فيه روح الأمة"[3]، وفي هذا السياق يقول " روسو: يمتلك الشعب حقوقا كمواطنيـن وعليـه واجبـات كرعيـة"[4].

السيادة:

"إن السيادة و القانون هما الميزتان للدولة و يقصد بالسيادة السلطة النهائية و هي السلطة التي يمكن اللجوء إلى استئناف منها ، فالاتحادات الإجتماعية غير الأسرة قد يتوفر لها السكان والإقليم وحتى شكل ما من التنظيم الإجباري لكنها لا تملك السيادة(...) وعلى حد تعبير هارولد لاسكي : إنه بامتلاك السيادة تتميز الدولة عن جميع أشكال الإجتماع البشري .

---

[1] أحمد الخطيب نعمان، المرجع السابق، ص 17.

[2] عصام سليمان، المرجع السابق، ص 193.

[3] أحمد الخطيب نعمان،المرجع السابق، ص 18.

[4] غسان مدحت الخيري ،المرجع السابق ،ص 24.

فالسلطة هي العنصر الأساسي المكون للدولة و الدولة تحتاج إلى تنظيم المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وهذا يتطلب ممارسة السلطة على شعب مقيم في إقليم دولة ذات سيادة تكون مبررة على المحكومين حتى لا يكون هناك استبداد وتدخلات خارجيـة. "[1]

الإقليم أو الأرض:

"يلعب الإقليم الذي تقوم عليه الدولة دورا أساسيا بالنسبة لممارسة السلطة السياسية، فهو يسهم إلى حد بعيد في تحديد هوية الجماعة، و يحدد من ناحية أخرى الإطار الجغرافي الذي تمارس الدولة سلطتها ضمنه ".[2]

"و كما لا يشترط في عدد السكان حدا أدنى ، فلا يشترط أيضا في الإقليم أن يكون على درجة معينة من الاتساع إلا بالقدر الكافي لإقامة ، أي مجموعة من الأفراد فقد تكون مساحة الإقليم قليلة"[3] مثال الدول الخليج قطر و البحرين .

"إلا أن الشعور بالانتماء إلى الوطن ما ارتباطا وثيقا بالأرض فلا يمكن تصور وطن أو دولة دون أرض أو إقليم يقوم عليه هذا الوطن أو الدولة و وجود جماعة بشرية في إقليم وحيز واحد إلى تقوية الروابط بين أفرادها بسبب تداخل مصلح هؤلاء ، ونمو العلاقات الإجتماعية و الاقتصادية و السياسية فيما بينهم و يسهم تدريجيا في تحويل هذه الجماعة إلى أمة لها تقاليد و عادات و نمط عيش و ثقافة متميزة ، أي لها هوية محددة ، فالإقليم يشكل بالنسبة للجماعة رمزا حاميا لفكرة الوطن "[4].

و قد أهملنا نقطة هامة وهي اعتراف الدولي بالدولة، أي اعتراف بعض الدول الأخرى بالدولة ما مثال اعتراف الجزائر بدولة فلسطين سنة 1988 وهذا الأمر يجب ذكره

---

[1] غسان مدحت الخيري،المرجع السابق ،ص 25.

[2] عصام سليمان ،المرجع السابق، ص 189.

[3] أحمد الخطيب نعمان ،المرجع السابق، ص22.

[4] عصام سليمان، المرجع السابق، ص 190.

وظائف الدولة :

إن البحث في وظائف و أعمال الدولة يتطلب النظر في الأسباب التي وجدت من أجلها الدولة وبذلك يتضح أن الحديث عن وظائف الدولة يفترض أن الدولة هي الوسيلة وليست الغاية بحد ذاتها ، وذلك بعكس ما ترى بعض النظريات .

ومن خلال استعراضنا لنظريات الدولة المختلفة ، وجدنا أن الاتجاه الفكري العام هو أن تكوين الدولة جاء استجابة لتطور الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث أصبحت تنمية رفاهية الفرد والجماعة تحتاج إلى الحماية و الأمن و التنظيم . فإذا كانت هي أهداف الدولة الأساسية ، كما جددها المفكرين و الفلاسفة ، فما هي الوظائف و الأعمال التي تحتاج الدولة إلى القيام بها لكي تتمكن من تحقيق أهدفها على أكمل وجه ؟

للإجابة على ذلك يمكن القول" بأنه ليس هناك خلاف حول تحديد وظائف الدولة خاصة الحماية و الأمن و العدالة ، التي يري الجميع أهميتها لقيام الدولة ، ولكن هناك اختلافات تنشب حول قيام الدولة بالوظائف و الخدمات ، وهي تتعلق بنظرية تنظيم علاقة الفرد الاقتصادية و الاجتماعية بالجماعة و هكذا تقوم الحكومة بتنفيذ الغرض الذي من أجله تكونت الدولة ، والغرض من وجود الدولة هي تحدد شكل الحكومة ، فإذا قرر الشعب إعطاء الحكومة سلطات واسعة للتدخل في شؤون الأفراد وتوجيه نشاطاتهم ."[1]

الاستنتـــــــــاج:

ونجد أن وظائف الدولة هي حماية الأفراد من كل تدخلات خارجية و حماية ممتلكاتهم من بعضهم البعض و أيضا حماية الأفراد على الغير القادرين ، ويجب الأفراد الحرص على أداء بواجباتهم نحو الدولة .

[1] عبد الحميد رجب،مبادئ العلوم السياسية ،دار الكتاب الحديث ، ط1،القاهرة، 2012،ص ص 127 ، 128.

المبحث الثالث: الحكـــــــــومة و أشكالهـــــــا

تعريف الحكومة:"يقصد بها السلطة أو الهيئة التي تتولى إدارة البلاد، و الإشراف على الأمور وتنظيم العلاقات الشعب و استغلال ثروات البلاد و تنظيم اقتصادها وإدارة سياساتها الخارجية و حماية الوطن من العدوان الخارجي ،و تحقيق الأمن والاستقرار ومنع الاعتـداد و تنفيـذ القـوانيـن ."[1]

و من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الحكومة هي حجر أساس في تنظيم حياة الفرد و من هنا لا يمكن تصور دولة بدون حكومة و إلا سادت فوضى و علي هذا الأســـاس يمكـــن أن نطـرح الإشكـــال التـــالي:

مـا هـي الأشكـال التي ظهرت بهـا الحكـومـة على مـر التـاريـخ ؟

"إن موضوع أشكال الحكومات قد تناوله الباحثون بالدراسة منذ القديم وبالتحديد فلاسفة الإغريق حيث قسمها أرسطو معتمدا في ذلك على ما ذكره أستاذه أفلاطون.» وعلى هذا الأساس سنتولى دراسة التقسيمات الحديثة لأشكال الحكومات التي حصرناه في أربـع أشكـال:

الحكومة الأقلية: "هي الحكومة التي تكون فيها السلطة في يد عدد محدود من الأفراد ، وقد يطلق على الحكومة الأقلية اسم أرستقراطية إذا كانت السلطة في يد طبقة مميـزة مـن الأفـراد مـن حيـث الأصـل أو العلـم ."[2]

فالحكومة الأرستقراطية هي" أن حكم ا الأقلية العاقلة أو الأقلية الممتازة بكفايتها فإذا فسدت تنشأ عنها الحكومة الأولكغارشية وهي حكم الأقلية الغنية أو الأقلية القويـة."[3]

---

[1] أحمد قحطان الحمداني، المرجع السابق،ص 167.

[2] أحمد الخطيب نعمان، المرجع السابق،ص 223.

[3] أمين أحمد زكي نجيب، المرجع السابق،ص 259.

و يقصد بها في المفهوم اليوناني (حكومة أحسن الناس) وتكون السلطة بيد القلة و الطبقة البارزة التي تعتمد في إدارة البلاد على نفسها دون غيرها و هي مختلفة و قد قال عنهـا أفلاطـون بأنـها حكـم القلـة النبيـلة[1]

ونجد في هذا السياق أن أفلاطون قد" نادى بهذه الحكومة واعتبرها النموذج المثالي و الناجح لتسير شؤون الرعية لأن الحكم فيها بين يدي فئة على دارية كبيرة، تملك الفضيلة و الحكمـة ، وهـي بعيـدة كـل البعـد عـن الخطـأ و الشهـوات". [2]

فحسب دراستنا للكتب التي تناولت الفكر الأفلاطوني تبين لنا أن أفلاطون كان أرستقراطي حتى النخاع و هذا راجع إلى نسبه حسب رأي المفكرين ، و نقصد بذلك أنه ينحدر من عائلة أرستقراطية، وهذا ما جعله يتبني النظام الأرستقراطي .حيث رأى أن الحاكم لابد أن يكون فيلسوفا يكتسب الحكمة حتى يمكن من تسير دولته و تحقيق العدالة و الأمن و السلام .

"ووفقا لهذا التصور فإن فكرة الحاكم الفيلسوف أو الفيلسوف الحاكم هما شيء واحد أو وجهان لعملة واحدة ، لا تبدو بدعة مستغربة و لا أمرا مستنكر فهي تفترض أن فضيلة الفيلسوف الحاكم مصدر معرفته هي سبب علة فضيلته ، لأن قدراته العقلية و مهارته الطبيعية قد تطورت و رسخت بالتعليم و التدريب لتكون الأفضل بين مواطني دولة المثالية. فهو إذا أصلحهم و أكثرهم أهلية لحكم هذه المدينة و إدارة شؤونها ، لأنه أعرف بخيرهـا و أعلمهـم سبيـل تحقيـق سعادتهـا و طـرق الوصـول إليهـا."[3]

فمن خلال الفكرة الفيلسوف الحاكم عند أفلاطون تبينا لنا أن العقل الإنساني له مكانة مرموقة في الفكر الأفلاطوني و هذا واضح من خلال إفتراضه بأن أفضل الدول التي يحكمها أفضل العقول

---

[1] أحمد قحطان الحمداني، المرجع السابق،ص 237.

[2] نور الدين حاروش ،المرجع السابق،ص 79.

[3] عامر حسن الفياض ، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، منشورات الجامعية قارنوس ، ط1، بنغازي ليبيا ، 2004،ص 206.

و الفلاسفة هم أصحاب هذه العقول ، فهم الأحق و الأجدر لحكم المدينة و لكن هنا سؤال يتبادر في أذهننا متى يصل الحاكم إلى درجة الفيلسوف و هل من يدعي الحكمة يمكن أن يكون فيلسوفا حاكما؟

و للإجابة عن هذه الأسئلة فلابد الطرق إلى تركيبة المجتمع عند أفلاطون و يشتمل طبقات المجتمع لديه إلى ثلاث:

ـ "طبقة الحكام:

هم الفلاسفة المؤهلون بحكم قدرتهم العقلية المتفوقة لحمل المسؤوليات الحكم و أعبائه ، وهذه الطبقة تقابلها في تقسيمات النفس عند أفلاطون النفس العاقلة.

ـ طبقة الحراس:

المحاربين المؤهلون بحكم قدراتهم الجسدية و العقلية لحمل المسؤولية حراسة الدولة و الدفاع عنها و هذه الطبقة تقابله النفس الغضبية.

ـ طبقة المنتجين:

هم المزارعين و الصناع و التجار المؤهلون بحكم قدراتهم الجسدية لحمل المسؤولية توفير مستلزمات الحياة المادية للدولة و الخضوع للحكم و طاعتهم فهذه الطبقة تقابلها النفس الشهوانية." [1]

وليحظى هذا التقسيم بإقناع الناس و قبولهم، يقدم له أفلاطون أساسا دينيا يفترض فيه" أن أصل البشر من الباطن الأرض والآلهة عندما خلقتهم مزجت بعضهم ذهبا و هؤلاء هم الفلاسفة الحكام ومزجت غيرهم فضة وهؤلاء هم الحراس، ومزجت الآخرين نحاسا و حديدا هم المنتجون لكل طبقة من طبقات المدينة قوتها النفسية المتحكمة فيها الموجهة لنشاطها ،فلاسفة الحكام تحركهم القوة العقلية

[1] عامر حسن الفياض، المرجع السابق،ص 207.

والحراس تحركهم القوة الغضبية". [1]ولكن هناك ملاحظة ينبغي أن نشير إليها أن أفلاطون لا يقوم بتقديم الأفكار و المعلومات عند الفيلسوف الحاكم بل يخبرنا عن أهدافه الأساسية في بناء المدينة المثالية و النقطة الثانية هي كيفية تقسيمه للمجتمع إلى ثلاثة طبقات التي أعطاها صبغة دينية حتى يتمكن من إقناع المجتمع تبرير النظام الأرستقراطي.

الحكومة الملكية: "التي يتولى فيها رئيس الدولة منصبه عن طريق الوراثة و لمدة غير محدودة، باعتبار أن العرش حق ذاتي له بمقتضى نسبه ، سواء سمي ملكا أو أميرا أو سلطان أو إمبراطورا"[2]، ومن هذا السياق نجد هذا الشكل له تاريخ عريق فلو درسنا أي حضارة نجدها تُسير شؤونها إدارتها عن طريق هذا الشكل ، ولهذا يقال عنه من أقدم أنظمة الحكم في العالم .

وهناك عدة طرق للوصول إليه، "الملكية الوراثية و هي أكثر انتشار في العالم، فيستسلم الملوك سلطاتهم وفق قوانين العرش أو عادات و تقاليد معروفة ، وعادة تكون الوراثة من الأب إلى ابن أكبر سن و جميع الحالات فإن الملك يحكم بصورة فردية، أما الملكية الانتخابية وهي انتخاب الملك من قبل أفراد و هيئات كحاكم، ثم استمرار الحكم من بعده بالوراثة ، حيث نجد الرومان القدامى ينتخبون ملوكهم من أعضاء الأسرة المالكة غير متقيدين بالوراثة المباشرة. أما الملكية من خلال القوة و قد نسمى ملوكها بالطغاة لأنهم وصلوا إلى الحكم بالقوة و العنف بدلا من الشرعية ، ومارسوا السلطة حسب أهوائهم وخدمة مصالحهم."[3]

فمن خلال التاريخ الطويل لهذا النظام، فهناك عدة صور ظهر بها ،فمن بينها الملكية الاستبدادية هي التي لا تخضع للقانون و تكون إدارة الملك منفردة ويمكن أن نستشهد من قول لويس الرابع عشر (ملك فرنسا) حين قال: "أن الدولة و الدولة هي أنال"،أما بالنسبة للملكية المطلقة فهي تختلف عن الملكية الاستبدادية بوجود القانون،و لكن الملك لا يأخذ به ، فالسلطة المطلقة لا حدود لها و إدارته هي

[1] عامر حسن الفياض ، المرجع السابق،ص 107.

[2] أحمد نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص 199.

[3] أحمد قحطان الحمداني، المرجع السابق،ص 275.

القانون يلزم به مواطنوه[1] ومن هنا يمكن القول أن الملك يمثل السلطات الثلاثة التشريع و التنفيذ و القضاء، وهكذا أن الملك يحكم و يملك في آن واحد قولا وفعلا، أما بالنسبة إلى الملكية المقيدة و هي التي ينقسم فيها السلطات السياسية بين الملك و البرلمان و تعتبر أمثلة للحكومات المقيدة و التي تتمكن من خلالها كل سلطة من مراقبة السلطات و هذا ما نشهده في النظام البريطاني.

الحكومة الاستبدادية:" هي الحكومة التي لا تخضع في ممارستها للسلطة القانون أي كان مصدره فالمحدود الأول و الأخير لوسيلة الحكم وعلاقة السلطة بالفرد هو الحاكم صاحب السيادة الوحيد ولذلك قيل بأنه في ظل الحكومة الاستبدادية لا يوجد حريات حقيقية، لأن الاستبداد يؤدي إلى إهدار الحريات".[2]

و عليه نجد أن الحكم الاستبدادي يمثل إرادة الحاكم و رغباته و في هذا السياق نجد يقول أفلاطون": فتبًا لنظـام لا يسـوده القانون...فالسيادة دولة هي القانون وليست للحكام." [3]

الجدير بالذكر أن هناك من الفقهاء السياسة يميزون بين الحكومة الاستبدادية و الحكومة "البوليسية ،مع أنهما اشتبها في إطلاق سلطتهما بعدم خضوعهما وستعملان كل الوسائل دون مراعاة الحقوق والحريات إلا أنهما يختلفان من حيث الهدف ،فالأولى تعمل من أجل تحقيق المصلحة الشخصية للحكام دون مراعاة لمصالح الغير أما الثانية تهدف إلى المصلحة العامة في غالب الأحيان رغم أنها لا ترعى حقوق و حريات الأفراد. وعليه فإنهما يتشبهان في عدم تقيدهما من حيث الوسيلة المستعملة لتحقيق الأهداف إلا أنهما يختلف في الغايـة." [4]

---

[1] أحمد قحطان الحمداني، المرجع السابق،ص 276.

[2] أحمد نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص 20.

[3] جورج سباين ، تطور الفكر السياسي، الكتاب الأول، تر:حسن جلال لعروسي، دار المعارف، ط4، القاهرة1971،ص56.

[4] سعيد بوشعير، القانون الدستوري و النظم السياسية، ج2 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،ط4 ، بن عكنون الجزائر،(ب،ت)،ص 40.

فإذا رجعنا إلى الفكر الأفلاطوني نجد قد فصل في أنظمة الحكم التي بإمكانها التحقق في أي مكان و زمان ورتبها حسب الأفضلية فقد كانت الحكومة الاستبدادية في المركز الأخير وهذا دليل على أنها تحمل في طياتها الكثير من الطغيان والإستبداد و إنتهاك الحريـات وسلـب الحقـوق .

فنجد أفلاطون يبرر كيفية قيام الحكومة الاستبدادية حيث "يرى بأنها فساد الديمقراطيةو انتشار الفوضى في المجتمع الذي يدفع الفرد بالأخذ بزمام الحكم و الإنفراد، لذلك سميت بحكومة الفرد الطاغية، هذا الفرد يعيش في حالة قلق و خوف دائمين أي حالة في حالة الاستقـرار"[1]

أما بالنسبة إلى الفكر الإسلامي نجد الفارابي الذي عرف بإنتاجه العلمي في شتى المجالات و هذا راجع بالطبع إلى سعة إطلاعه على الفكر اليوناني بحيث أقدم على دراسته و تعليق عليه،ومن هنا نجد الفارابي يقدم لنا من تقسيماته للمدينة ، فمن خلال هذه تقسيمات يتبن لنا الحكومة الاستبدادية التي حصرها في ا"لمدينة الضالة وهي المدينة التي يسود فيها الضلال و الخداع و الغرور فأهلها لا يعتقدون في الله و لا في العقل ، بل إنهم يذهبون إلى أن العقل من ضمن الأفكار الفاسدة ، و رئيس هذه المدينة يخادع الناس وينافقهـم و يزعـم أنه يتلقـى الوحـي فهـو مـن طينتهـم."[2]

أما بالنسبة إلى الفكر المعاصر نجد الحكومة الاستبدادية يقبلها مصطلح الدكتاتورية "فتمتاز بالطابع الشخصي و تركيز السلطات بيده و استخدام القوة ضد خصومية السياسيين بالاعتماد على الحزب الواحد أو القبيلة أو المذهب الواحد و يسخر الإعلام لتمجيده و جمع السلطات بيده فضلا عن القيادة العامة للقوات المسلحة و الأم الداخلي و إلغاء الأحزاب السياسية المعارضة ومن الأمثلة هتلر(عام 1932م) الذي انفرد بالحزب النـازي و الفكـر العنصـري".[3]

---

[1] نور الدين حاروش ، المرجع السابق، 78.

[2] المرجع نفسه ، ص 208.

[3] أحمد قحطان الحمداني، المرجع السابق،ص 235.

الحكومة الجمهورية:" وهي التي يختار فيها رئيس الدولة عن طريق الانتخاب لمدة محددة ويمكن لأي شخص الوصول إلى هذا المنصب أي رئاسة الدولة إذا توفرت فيه الشروط التي ينص عليها في الدستور أو في القوانين الخاصة بهذا المنصب و يسمى رئيس الدولة في هذه الحالة برئيس الجمهورية ويستمد حقه في الرئاسة عن طري الانتخاب و ذلك حسب ما ينص الدستور و يمكن حصرها في ثلاثة أساليب : انتخاب الرئيس الجمهورية عن طريق البرلمان، و ثانيا انتخاب الرئيس عن طريق الشعب أو عن طريق اشتراك الشعـب و البرلمـان فـي انتخابـه"[1]

ونستخلص في الأخير أن هذه الأشكال دائرة مغلقة و متعاقبة حسب أفلاطون و الحكومة الأرستقراطية تقوم في حكمها على العقلاء أما الحكومة الملكية تقوم على فكرة الحق الذاتي لعائلة معينة في تولي العرش أما بالنسبة للحكومة الاستبدادية فقد كانت أسوء الأشكال الحكم و أما الحكومة الجمهورية تقوم على أساس الشرعية في ممارسة الحكم و سنتطـرق إليهـا فـي الفصـول القادمـة.

خاتمة الفصل:

وختما لهذا الفصل نستخلص أن ممارسة السلطة تتطلب وجود مجتمع واعي و دولة حتى يمكن يكون هناك نشاط سياسي وفي هذا السياق نقول لا سلطة بدون مجتمع ولا دولة بدون سلطة و لا مجتمع بدون دولة فمن خلال هذه المعادلة العكسية نستنتج أن المجتمع و الدولة هما أهم في صنع السلطة فالسلطة لا تنبع من العدم وهي لا تساوي شيء بدونهما فعندمـا تتجمـع هذيـن العنصرين ينبثـق عنهـم إذا صـح التعبيـر السلطـة (الحكومـة).

[1] ربيع أنو عبد الفتاح الباب متولي، المرجع السابق،ص 256.

الفصل الأول :طرق و كيفية ممارسة السلطة

تمهيد

إن كلمة الديمقراطية لها تاريخ عريق وطويل الأمد ، فكانت تأبى أن يعلو فوق صوتها صوت فقد اعتبرها بعض المفكرين بأنها معجزة انبثقت من الحضارة اليونانية ، فصارت مثل المغناطيس الذي يجذب معدن الحديد إليه ،فإذا نظرنا إلى الواقع، فكثير من الشعوب في العالم نجدها تنادي بالديمقراطية حيث رؤى فيها الوصفة السحرية التي ترضيهم و ترجع لهم كرامتهم التي فقدت و الإشكال الذي يمكننا طرحه في هذا المقام فهو جدير بالمناقشة:

ما الديمقراطية ؟ و أين نشأت ؟ ولماذا الديمقراطية؟

وبما أن بحثنا(الفصل) هذا يهدف إلى كشف عن ماهية وحقيقة الديمقراطية وهذا يقتضي جمع المعلومات و البيانات و الحقائق التي تساعدنا على معرفة جوهر الموضوع وفي هذه الحالة استعملنا المنهج التاريخي للحصول على هذه المعارف المتنوعة و ذلك قصد دراستها وتحليلها بحيث لا يمكننا فهم الحاضر و التنبؤ بالمستقبل دون الرجوع إلى الماضي لأن الباحث لا يمكنه أن ينطلق من العدم بل يرجع إلى الماضي و المرجعيات التي سبقته

وجاء هذا الفصل في تمهيد و ثلاثة مباحث نستعرض في المبحث الأول مفهوم الديمقراطية و تطورها التاريخي ، وجاء في المبحث الثاني المعنون بالديمقراطية بين الليبرالية و الاشتراكية أما المبحث الثالث فخصصناه لذكر مزايا و خصائص الديمقراطية و في الأخير خاتمة لهذا الفصل كما لا يفوتنا هنا أن نقر ببعض الصعوبات التي واجهتنا في هذا الفصل و المتمثلة في صعوبة تضارب و الاختلاف الموجود فيما يخص المعلومات و الأحداث.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية و تطورها التاريخي

ليس مستغربا بأن تكون الديمقراطية من أكثر الكلمات تدولا على كل لسان ، بشكل لم نعرف له مثيل ، وذلك أن الديمقراطية هي محور نقاش المجالس اليوم ، وباتت تهيمن على ساحة الرأي و النقاش ومع أنها من أكثر المصطلحات استخداما إلا أن الديمقراطية بقيت مفهومـا يتجـادل العلمـاء السيـاسية و المفكـرين حولـه .

ولقد ظهرت عدة تساؤلات من بينها ما الديمقراطية ؟ متى وأين وكيف نشأت ؟

1 مفهوم الديمقراطية لغة :

"أي قاموس اشتقاق في اللغة الفرنسية يدلنا على أن الكلمة مركبة من مفردتين يونانيتين وتعني سلطة الشعب أو سلطة الجماهير... أي بتعبير تحليلي موجز سلطة الإنسان."[1]

فأصل الكلمة يوناني و مركبة من لفظين هما :

ديموس Démos : أي الشعب و كلمة كراتوس Cratos : أي السلطة ومعناها سلطة الشعب [2]

ويعرفها أندري لالاند ": الديمقراطية لغة : حكم الشعب.

أما اصطلاحا: هي حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة، بلا تميز على أساس المولـد و الـثروة أو القــدرة"[3].

وجاء تعريفها في القاموس الجديد بأنها" نظام حكومي تكون مباشرة السلطة فيه للشعـب."[4]

---

[1] مالك ابن نبي ، القضايا الكبرى ، دار الفكر ، ط 1 ، الجزائر 1991،ص 135.

[2] محمود الخالدي ، قواعد الحكم في الإسلام ، مؤسسة الإسرء ، ط 1، قسنطينة الجزائر ، 1991،ص ص 42 -43.

[3] أندري لالاند المعجم الفلسفي المرجع السابق ص 259.

[4] علي بن داهية ، القاموس الجديد ، المكتبة الوطنية للكتاب ، ط 7 ، الجزائر ، 1991 ص 351.

2 تطور مفهوم الديمقراطية عبر التاريخ

2-1 نشأة مصطلح الديمقراطية

"ظهر مصطلح الديمقراطية في كتاب تاريخ بيليبرنيزية للمؤرخ اليوناني توسيديس 460-400 ق.م عندما ذكر عبارة رجل دولة في أثينا وهو بركليس ."[1]

وقد" أكد المؤرخون السياسيون أن الإغريق هم أول من استنبط فكرة الديمقراطية ، وطبقها في المدن الإغريقية حيث شكلت ممالك مستقلة ، وكان قائدها السياسي بركليس أول من استخدم مصطلح الديمقراطية في أثنيا و قد وضع للديمقراطية ثلاث مبادئ :

_ الحكم للأغلبية وليس للأقلية.

_ المساواة أمام القانون في النزعات الشخصية.

_ توزيع المناصب في الشؤون العامة حسب الكفاءة دون اعتبار للطبقة."[2]

2-2 مفهوم الديمقراطية وتطورها

الديمقراطية كما يرى علماء السياسة و المفكرين، من المفاهيم الكثيرة الاستعمال لكنها في نفس الوقت من المفاهيم التي يصعب تحديدها ، إعطائها تعريفا جامعا مانعا يكون محل اتفاق الجميع ، وهذا ما يدفعنا إل التحري و تتبع هذه الكلمة لعل ذلك يساعدنا على معرفة مدلولها و المقصود منها .

الديمقراطية في العصور القديمة(الهند القديمة) : " أولى أشكال الديمقراطية ظهرت في الهند القديمة و التي تواجدت في فترة 6 ق.م ، قبل ميلاد بوذا وكانت تلك الجمهوريات تعرف " ماها جانابادس"

---

[1] مراد وهبة ، رباعية الديمقراطية ، دار الكتب المصرية ، ط 1 ،القاهرة 2011 ص 5.

[2] أماني غازي جزار ، التربية السياسية (السلام الديمقراطية حقوق الإنسان) ، دار وائل للنشر و التوزيع ، ط1 ،عمان 2008 ص 72.

ومن بين هذه الجمهوريات فايشالي التي كانت تحكم فيما يعرف اليوم ببيهار في الهند ، والتي تعتبر أول حكومة جمهورية في تاريخ البشرية ، وبعد ذلك في عهد الإسكندر الكبير في القرن الرابع ق.م كتب الإغريق عن دولتي سابار كاي و سامباستايي التين كانت تحكمان فيما يعرف اليوم بباكستان و أفغانستان ، وفقا للمؤرخين اليونانيين الذين كتبوا عنهما في حينه . فإن شكل الحكومة فيهما كان ديمقراطيا و لم يكن ملكيا."[1]

الديمقراطية عند الإغريق : "لقد ظهر نظام الحكم الديمقراطي منذ منتصف القرن الخامس قبل الميلاد و استمر تطوره عبر التاريخ "[2] ، وربما أن الأثنيون هم الذين صاغوا تعبير الديمقراطية أو الديمقراطيا من الكلمة ديموس Démos أي الشعب و كراتوس Cratos يحكم "[3]،أو بصيغة أخرى "أن الديمقراطية بشكلها الإغريقي تم نحتها في أثينا القديمة في،القرن الخامس قبل الميلاد و الديمقراطية الأثنية عموما ينظر إليها على أنها من الأولى الأمثلة ."[4]

"فلقد ارتضت هذه المدينة في تمام توسعها و وهبت نفسها تدريجيا بنية سياسية ديمقراطية وهذه هي التي سيطرت على الأفكار ، سواء بطريق مفكريها من أبنائها أم عن طريق الأجانب الذين استضافتهم مثل بوثاغوراس ."[5]

ونجد بركليس في تلك الحقبة يشجع أهل أثينا على تحلي بالصدق و المساواة و العمل والإتحاد و التعاون والمواطنة مما جعل الديمقراطية أثينا أكثرة شهرة قديما وحديثا ويقول في هذا السياق :"أن المواطن الأثيني لا يهمل شؤون الدولة بحجة انشغاله بشؤون أسرته بل إن المنهمكين منا في أعمالهم لا

---

[1] حسام مرسي ،مدخل العلوم السياسية ، دار الفكر الجامعي ، ط1، الإسكندرية،2012 ،ص 167-168.

[2] أماني غازي ،المرجع السابق ،ص 72.

[3] روبرت أ.دال ، عن الديمقراطية ، ترجمة احمد أمين الجمل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة العالمية ،ط 1، القاهرة 2000 ،ص 17.

[4] حسام المرسي ،المرجع السابق ،ص 167

[5] جان توشار ، تاريخ الأفكار السياسية ، دار التكوين للتأليف والنشر ، ط1 ، دمشق سوريا 2010 ،ص 27.

تنقصهم الفكرة السليمة عن شؤون السياسة . إن المواطن الذي لا يعـني بالمسائـل العامـة لا نـرى فيـه رجـلا منعـدم الضـرر بـل منعـدم الفائــدة."[1]

ولكن نلاحظ من خلال خطابات بركليس المثيرة و الرائعة ، "لا تظهر كلمة الديمقراطية بل تحل محلها كلمتان وهما حرية الرأي و المساواة في القانون ، و أيضا فإن كلمة المساواة هي التي ذكرها كثيرا بركليس في خطاباته الموجهة إلى أهل أثينا . و هكذا إن الدولة الديمقراطية هي الدولة التي يكون فيها القانون واحد للجميع ، وتتحقق المساواة في المشاركة في الأعمال وفي السلطة في تلك الحقبة."[2]

"وإثر هزيمة أثينا ارتأى أفلاطون 427 -347 أن الديمقراطية هي سبب الهزيمة ، ومن ثم دعا إلى استبعادها"[3]،حيث يرى أفلاطون لكيفية الانتقال إلى الديمقراطية التي هي نتيجة حتمية لجشع الأولغارشية "التي أسرفت في جميع الثروة بغير تحفظ و لا حذر ... وهذا يؤدي ثورة الشعب يوما ما وعندئذ تنهض الديمقراطية فيتغلب الفقراء على أعدائهم وينتقمون لأنفسهم من هؤلاء الحكام بالقتل و ثم يسوى بين الناس في الحرية و القوى .

وهذه "الديمقراطية نفسها إذا ما تطرفت في مبادئها انهار بناؤها ، لأنها جعلت الناس جميعا سواسية في الحقوق و القوى ، فلن يستطيع أن يحسنوا اختيار حكامهم و يوضع الأمر أيدي طائشة و جاهلة تسير بسفينة الدولة في بحر متلاطم الموج حتى ينتهي الحكم الديمقراطي إلى أوتوقراطية مستبدة"[4]

ونجد أن أفلاطون يفسر الديمقراطية على أنها حافلة بالفوضى و تحمل في أحشائها بذور الاستبداد ، لأن الحكام في هذه الحكومة (الديمقراطية) يتم اختيارهم عن طريق القرعة وهكذا تقع

---

[1] جورج سباين ، الكتاب1،المرجع سابق، ص 51.

[2] جان توشار ، المرجع السابق ،ص 29.

[3] مراد وهبة، المرجع السابق ،ص 5.

[4] أحمد أمين نجيب زكي، المرجع السابق ،ص 187.

السلطة في أيدي الجهلة و الطغاة ، ولهذا يفضل أفلاطون الحكومة الأرستقراطية و يرها الحكومة المناسبة (انظر إلى الفصل الأول المبحث الثالث).

ومن جهته يرى" أرسطو أن المدينة هي أفضل أشكال المجتمعات ، فهي الجماعة المنظمة من المواطنين والمواطن له الحق المشاركة في مسائل المدينة و حق الإشتراك في السلطة"[1]

ورأى "أن أشكال الحكومات تختلف بإختلاف البيئة و الزمان ، فقال أن هناك ستة نماذج للحكومة منها ثلاثة جيدة و ثلاثة رديئة ، و يصنف الديمقراطية من الحكومة الرديئة ويرى الحكومة الجمهورية هي أن أفراد الأمة متساوين وليس فيها فرد أو طبقة ممتازة و يشرك الأفراد كلهم في الحكم فإذا فسدت نشأت عنها الحكومة الديمقراطية وهي إن كان الحكم في يد الأغلبية فأهم ميزتها أن الحكم في يد الفقراء."[2]

ومن هنا يمكن القول أن حكومة أثينا معقدة إلى درجة لا يمكن وصفها و لكنها تركت أثر عميق وكتب لنفسها تاريخا ويقول وال دبورنت من خلال كتابه قصة الحضارة :

" إن ما أسهمت به أثينا من حضارة و فكر في تراث الإنسانية ، إنما يرجع إلى ديمقراطيتها ، إنه النظام الذي فجر الطاقات الخلاقة في الحضارة الإغريقية في مجالات الفكر و العلم و الفن و الفلسفة و المسرح ، وما من أحد ينكر أن هذه الديمقراطية كانت رائدة الحضارة الغربية الحديثة ، ولقد قدر لها الغربيون ذلك "[3]

أما بالنسبة في العصر الوسيط :" هيمن التصور الديني على الفكر السياسي في العصر الوسيط وخاصة في أوروبا النصرانية ، حيث نسب الفكر اللاهوتي إلى السلطة ، فالسلطان هو ظل الله في الأرض

---

[1] جورج كتوره ، السياسة عند أرسطو ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، الطبعة 1 ، بيروت لبنان ، 1987 ص 26.

[2] أحمد أمين نجيب زكي ،المرجع السابق ،ص 209.

[3] محمد الخطيب ، الفكر الإغريقي ، دار علاء للنشر و التوزيع ،ط 1 ، دمشق سوريا 1999 ،ص 297.

ومشروعية السلطة تقع خارج الإنسان و فوقه. فالله هو في أصل السلطة كما هو في أصل المجتمع و الطبيعة معا. ومن أشهر المفكرين السياسيين في تلك الحقبة القديس أوغسطين في بداية القرن 5 م وتوما الإكويني عاش في القرن 13 م."[1] وفي هذه المرحلة لم يكن الحكم في الأغلبية أو بصيغة أخرى لم تكن هناك ديمقراطية أي حكم الشعب و حرية الرأي و التفكير بل كان نظام إقطاعي كنسي .

الديمقراطية في العصر الحديث :

"الديمقراطية في المجتمع الأوروبي (العصر الحديث) ليست وليدة زمانها أو مكانها ، وإنما جاءت عبر تطور متواصل لعلاقة المحكومين بالحكام و صراع الشديد بين السلطة الزمنية التي كانت يمثلها الملوك و السلطة الدينية التي كانت تمثلها الكنيسة ، وانتقال هذا الصراع بين أطراف السلطة الممتثلة بالملوك و الحكام من جهة و الشعوب من جهة أخرى. "[2]

"فقد ظهرت الديمقراطية في أثينا " وكانت المصدر الذي استوحى منه الغرب فصول ومشاهد ديمقراطيته الحديثة ، وكان مصدر إلهام مفكريه في عصر النهضة. "[3]

" وقد استطاع مفكرون سياسيون و فلاسفة مميزون بفكرهم خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، أمثال جون لوك في انجلترا و جان جاك روسو في فرنسا أن يمهدوا لانقلاب جذري في فكر الشعوب شارعين أسلحتهم المختلفة في أوجه الحكم المطلق آنذاك لهدف تقيد السلطة و الحد من صلاحياتها."[4]

فمن خلال أراء و مفكري نظرية العقد الإجتماعي" فهناك رأي من يعطي الحاكم سلطة مطلقة وعبر عنه المفكر توماس هوبز، ورأي أخر يرى بضرورة تقيد سلطة الحاكم، وعبر عن هذا الرأي المفكر

---

[1] أحمد سليم البرسان ،علم السياسة (المفاهيم و الأسس الدولة السلوك السياسي السياسة الدولية) ، دار زهران للنشر و التوزيع ،ط1، عمان الأردن 2014، ص 58.

[2] أحمد نعمان الخطيب ، المرجع السابق، ص 227.

[3] محمد سليم محمد غزوي ، نظرات حول الديمقراطية ، دار وائل للطباعة و النشر ، ط1 ، عمان ،2000 ص 16.

[4] أحمد نعمان الخطيب ،المرجع السابق ،ص 228.

جون لوك. ورأي ثالث نادى بالإرادة العامة لجان جاك روسو، وأن الحاكـم ليـس إلا ممثـل عـن هـذه الإرادة." [1]

"إذا كان العقد الإجتماعي عند هوبز يؤسس عاهلا إلها فانيا ذا سلطة مطلقة فإن العقد عند روسو يؤسس شعبا قائما برؤسائه أو دونهم . فإرادة العامة لا تتجزأ ولا تنقل و لا يمكن التنازل عنها إلى إذا تنازل الشعب عن كونه شعبا."[2]

ونجد روسو يبرر نظام حكم الشعب فيقول " فإن الشعب على كل الأحوال هو سيد دائما في تغير قوانينه حتى إن كانت أفضل القوانين لأنه إذا يسره أو يضر نفسه فمن الذي يحق له أن يمنعـه ."[3]

ويقول أيضا تترع مشيئة العامة على الدوام إلى صالح العام ، لذا لابد أن يكون هذا الأخير هدف التشريـع ."[4]

وهكذا فإن أفكار روسو الفلسفية جاءت لإنكار حق الملوك في السيادة ن لإنكار الحكم الفردي و تفنيده . ونرى من خلال العقد حالة الطبيعية للمجتمع التي كان الإنسان يفعل ما يشاء ثم أنشأ عهدا جديد و هو المجتمع المنظم الذي أصبح فيه السيادة و السلطة من حق الكل وليس حق الفرد وحده . ويعتقد روسو أن الحكومة الديمقراطية هي الأجود وأفضل في أشكال الحكومات و يرى أن الشعب له صفات بأنه قادر على أن يكون ديمقراطيـا .

بعد تطرقنا و متابعة نشأة المصطلح الديمقراطية و التطورات التي مرت بها ، بدءا من الحضارة الشرقية القديمة (الهند) أولى أشكال مرورا بالحضارة اليونانية مهد الديمقراطية ثم العصر الحديث حيث تبلورت على يد فلاسفة عصر التنوير وظهرت بشكل أخر الذي سنتطـرق لـه مـن خـلال أشكـال الديمقراطيـة

---

[1] (أنظر الفصل الأول ، المبحث الأول).

[2] عزمي بشارة ، المرجع السابق ، ص 155.

[3] جان جاك روسو ، العقد الإجتماعي ،المصدر السابق ص 42.

[4] ف. فولغين ، فلسفة الأنوار ، ترجمة ، هنرييت عبودي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط1 ، بيروت 1981 ص 211.

3 أشكال الديمقراطية :

3-1 الديمقراطية المباشرة :

" تسمى عادة بالديمقراطية النقية وهي أقل شيوعا وتمثل النظام الذي يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها ، وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر السلطة ، و صنع قرارات من دون وسطاء أو نواب ينوبون عنهم ، وكان هذا الشكل من الأشكال الحكم نادرا نظرا لصعوبة جمع كل الأفراد المعنيين في مكان واحد من أجل عملية التصويت على القرارات وقد كان هذا الشكل في أثيـنا. "[1]

"ويقول المؤرخون أن مجموع سكان أثينا كان يقدر بثلاثمائة وخمسة عشرا ألفا ولكن عدد الذين كان يحق لهم الحضور الإجتمعات السياسية بلغ ثلاثة و أربعون ألفا فقط أما من الناحية الفعلية فلم يحضر منهم سوى ثلاثة ألف ، ومن الناحية أخرى هناك شروط تتوفر في المواطن الذي يحق له المشاركة في المناقشة ألا يكون مدينا للمدينة بدين مالي ، وأن يتمتـع بأخـلاق فاضـلة و لا يكـون فـار مـن أي معركـة حربيـة."[2]ومن هنا يمكن القول أن عدد سكان أثينا كان قليلا يمكن جمعهم في ساحة واحدة أخذ رأيهم استشارتهم و نلاحظ أن الشعب في هذه الحالة هو هيئة حاكمة و محكومة في نفس الوقت إلا أن هذا الشكل معرض لنقد لأن إذا تزايد عدد الشعب يستحيل جمعهم واستشارهـم .

-2 الديمقراطية النيابية :" والتي يقصد بها الحكم النيابي ذلك الشكل من الحكم الذي بواسطته يختار الشعب أشخاصا يمثلونه في الدولة ... وبهذا يعني أن الشعب لا يتخذ القرارات المتعلقة بالوظيفة الأساسيـة في الدولة المتمثلة في التشريع ، إنما يكفي بانتخاب ممثلين عنه يشرعون باسمه."[3]

---

[1] حسام مرسي ، المرجع السابق ، ص171 .

[2] عصام سليمان ، المرجع السابق ، ص 212.

[3] سعيد بوشعير ، المرجع السابق ، ص 81.

"وقد أخذت الغالبية العظمى من الدول الديمقراطية بالنظام التمثيلي المسند إلى مبدأ سيادة الأمـــة "وقـــد ظهـر هـذا الشكـل فـي العصـر الحديث .

ومن هنا نجد أن هذا الشكل من الديمقراطية قام على الفكرة القائلة بأن الشعب لا يستطيع حكم نفسه بنفسه لذلك عليه أن يحيل إلى ممثليه مهمة الحكم لأنه من الصعب عمليا اجتمـاع المواطنيـن جميعـا حـول قـرارات الـتي تتعـلق بأمـر الدولـة .

3-3 الديمقراطية شبه المباشرة :" والتي تمتاز بمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار فهي تتميز عن الديمقراطية المباشرة بوجود هيئات تمثلية منتخبة من الشعب بالاقتراع العام و تتميز عن الديمقراطية التمثيلية بالرجوع غالبا إلى الشعب في اتخاذ القرارات المهمة باقتراح مشاريع القوانين من قبل الشعب ."[1]

ويقوم هذا الشكل على مزج بين الشكلين الديمقراطية المباشرة حيث يتولى الشعب السلطة بنفسه وبين الشكل الديمقراطية النيابية حيث يقتصر دور الشعب على اختيار ممثلين يتولون الحكم باسمه و نيابة عنه ، فالديمقراطية شبه المباشرة ترمي إلى التدخل الشعب مباشرة للتقرير في شؤونه العامة ، إلا هذا التطور يظل نسبيا.

الاستنتـــــاج

يمكن القول في النهاية أن الديمقراطية هي أعقد قضايا الإنسانية في ماضيها و حاضرها وسبـب تعقيـد فـي سيمـاتها المميـزة و الأسـس الـتي قامـت عليهـا وهـي حكـم الشعب .

[1] عصام الدبس ، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي الدول . و الحكومات)، دار الثقافة للنشر و التوزيع ،ط1، عمان الأردن ، 2013 ، ص ص 185 ، 186.

المبحث الثاني : الديمقراطية بين الليبيرالية و الإشتراكية

"الديمقراطية كلمة محببة إلى قلوب و أفئدة الشعوب لأنها ليست مجرد شكل من أشكال الحكم فحسـب، بـل هـي نظـام مـن النظـم المجتمـع .[1]

" وتعتبر الديمقراطية ذات طابع سياسي ، ثم ظهرت أنماط الديمقراطية في مجالات الحياة الاقتصادية و الثقافية و الإجتماعية و التعليمية ، و قد تطور هذا المفهوم (الديمقراطية) بفضـل الجهـود الفرديـة و الاجتماعية و الـثورات و الحركـات الفلسفيـة و السياسيـة. "[2]

" وتقوم فكرة الديمقراطية في سياقها التاريخي أفي الخلاصات الفكرية على مبادئ التي حددها جون لوك و مونتسكيو تعني الحكم بالرضا (عبر الإنتخابات) و حكـــم الأكثرية أو الأغلبيـة (الفائـز بأكبـر عـدد مـن الأصـوات)." [3]

ومن هنا نجد أن الديمقراطية تختلف من شخص إلى أخر ومن عصر إلى أخر، لكن يبقى المعنـى واحـد و هـو حكـم الأغلبيـة (الشعـب) .

فهي في الأخير هي عبارة عن منهج سياسي له أصوله و فلسفته." و الخلاف بين الليبرالية و الماركسية حول مفاهيم الدولة و المساواة و الحرية أدى إلى خلاف بينهما حول مفهوم الديمقراطية."[4]

و عليه نطرح الإشكال التالي: كيف نظرت اللبرالية و الاشتراكية إلى الديمقراطية ؟

قبل الإجابة عن هذا الإشكال لابد من التطرق إلى مفهومي اللبرالية و الاشتراكية ومن ثم سنحـاول رؤيـة اللبراليـة و الاشتراكيـة للديمقراطيـة.

---

[1] نعمان أحمد الخطيب، المرجع السابق، ص 288.

[2] أماني غازي جرار المرجع السابق ، ص 71.

[3] آرنيت ليبهارت ، الديمقراطية التواتفقية في المجتمع المتعدد ، ترجمة حسني زينة ، الفرات للنشر و التوزيع ، ط 1 ، بغداد العراق 2006،ص6 .

[4] عصام سليمان ، المرجع السابق، ص 218.

1 مفهوم اللبرالية :

"لكلمة ليبرالية سحر خاص ، فهي من الكلمات الجميلة التي تزخر بها قاموس الفلسفة عامة والسياسة خاصة ، و تمتلك هذه الكلمة جاذبية لا تقاوم بالرغم من الجمالية المفرطة و الجاذبية الكبيرة التي تتضمنها لفظة الليبرالية بإحالتها المباشرة إلى الحرية وهي غاية الإنسانية نبيلة ، ولكن الغموض يلفها وهي اليوم أكثر من ذي قبل بحكم التأويلات التي تتنازعها و القناعات التي تفرض أحادية طرحها".[1]

"فالبيرالية لفظ معرب و اللفظ المعرب هو اللفظ المصبوغ بصبغة عربية عند نقله بلفظه الأجنبي إلى اللغة العربية و اللفظ الأجنبي وهو Libéralisme مشتق من اللفظ اللاتيني Libéralise و معناه الإنسان الحر . و لكن هناك ثلاثة أقاويل حول نشأة مصطلح البيراليـــة :

_ إن عام 1812 هو بداية تداول هذا المصطلح لتحديد هوية حزب الإسباني

_ إن نشأة اليبرالية ملازمة لنشأة الرأسمالية بدعوى أن الرأسمالية هي الطريق تحقيق الغاية من اليبرالية وهي حرية الفرد.

_ إن حروب الأديان في القرنين 16 – 17 في أوروبا قد انبثقت عنها البيرالية لأن التسامح هو الطريق إلى منع الحروب و هو في الوقت نفسه الطريق إلى الليبرالية من حيث التسـامح يستـلزم الحريـة. "[2]و حرية الأفراد و مصالحهم سوف تنعكس على حرية المجتمع ، ولذالك ربط الفكر الليبرالي الحرية الاقتصادية بالحرية السياسية و الثقافية و العلمية من أجل منح الفرص للأفراد للتقـدم فـي كـل المـجالات والإبـداع و الابتكار . وقد اعتبرت أن تدخل الدولة في مشروعات التي يقوم بها الفرد في كافة الميادين يعتبر اعتداء على الحرية ."[3]

---

[1]) محمد جديدي ، الحداثة و ما بعد الحداثة ، "أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الدولة في الفلسفة "، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية ،قسم فلسفة ،قسنطينة ،2006 ،ص 279.

[2]) مراد وهبة ،المرجع السابق ،ص 29.

[3]) أحمد قحطان الحمداني ، المرجع السابق ، ص 202.

ومن هنا يتبن لنا ماذا تعني اللبرالية" أي قدرة الفرد على تحديد غاياته بنفسه و تعني أيضا أن سلطـة الفـرد فوق سلطـة المجتمـع ."[1]

2 الديمقراطية الليبرالية :

"يعني تعبير الديمقراطية حكم الشعب أو سلطة الشعب على أساس اعتبار الشعب هو أساس الحكم أو السلطة يستوي في هذا الخصوص أن الشعب يباشر الشعب بنفسه (الديمقراطية المباشرة) أو يباشر الحكم عن طريق نواب أو ممثلين (الديمقراطية النيابية) أو أن يشترك الشعب مع نوابه في شؤون الحكم (الديمقراطية شبه المباشرة)"[2] .

كما ذكرنا سابقا ولكن كثيرا ما يطلق اللفظ الديمقراطية الليبرالية و يقصد بها النظام السائد للديمقراطيـة فـي دول الغـرب .

"و مصطلح الليبرالية في الديمقراطية الليبرالية يشير إلى الفكر الليبرالي السياسي و من سمات هذا النوع و جود حماية لحقوق الأفراد ... و يكتسب الفرد أهمية خاصة في الليبرالية كما هو الحال عند فلاسفة عصر التنوير الذين تبنوا فكرة العقد الإجتماعي مثل توماس هوبز و جون لوك و جون جاك روسو. "[3]لقد قامت الديمقراطية الليبرالية على افتراض أساسي هو حرية الاختيار و نقلت مفهوم حريـة المستهلـك مـن مجـال الاقتصـاد إلـى مجـال السياسيـة .

فكما تصورت الليبرالية نظاما إقتصاديا يقوم على الإختيار و المنافسة المستهلكة فيه تصورت أيضا نظام سياسي يقوم على الحرية الإختيار بين الأحزاب و الإتجاهات السياسيـة .[4]

---

[1] حسام مرسي ، المرجع السابق ، ص 182.

[2] إبراهيم عبد العزيز شيي ، مبادئ الأنظمة السياسية (الدول – الحكومات) ، الدار الجامعية للطباعة و النشر ، (د،ط) ، بيروت 1982، ص 148.

[3] حسام مرسي ، المرجع السابق ،ص 172.

[4] عصام سليمان ، المرجع السابق، ص ص 218، 219.

"و لهذا تنطوي الديمقراطية الليبرالية على وحدة كاملة ، النظام السياسي و النظام الاقتصادي يبدوان مرتكزتان على القواعد ذاته،ا ، مساواة و الحرية و التعددية و المنافســـة."[1]

"لقد مرت الديمقراطية الليبرالية بمرحلتين امتازت الأولى بتطبيق المبادئ الديمقراطية النابعة من تحديد الديمقراطية تحديدا نظريا مجرد عن الواقع المجتمعي وهذه الديمقراطية الكلاسيكيةأو الديمقراطيـة السياسيـة*

بينما امتازت المرحلة الثانية بتحول الذي طرأ على مفهوم الديمقراطية تحت تأثير الأزمة التي واجهتها فتحولت ديمقراطية ذات مضامين إقتصادية و اجتماعية إضافة إلى مضمونها السياسي ."[2]

"غير أن النمط الديمقراطي الذي يستخدم كمرجع أو معيار في العالم المعاصر يبقى مع الخطوط العريضة للديمقراطية الليبرالية ."[3]

"ويعتبر جون ديوي الديمقراطية السياسية أفضل وسيلة وجدت حتى الآن لتحقيق الغايات الكامنة في ميدان العلاقات البشرية الواسع و لتطوير الشخصية الإنسانية ، إلا أنها تبقى في نظره غير كافية لأنها عانت فرغا اجتماعيا و أخلاقيا .

لأن الديمقراطية الأصلية ذات بعد إنساني الفعلي ، أي بصفتها نمط حياة اجتماعي وفردي يتضمن قيما تحتل المرتبة الأولى في السلم القيم الإجتماعية."[4]ويمكن القول أن الديمقراطية بمضامينها السياسية

---

[1] موريس ديفرجيه، المؤسسات السياسية و القانون الدستوري ، تر: جورج سعد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر ، ط1 لبنان 1992،ص40

* الديمقراطية السياسية هي مذهب سياسي لا اجتماعي و لا اقتصادي تقوم على إسناد السلطة السياسية للشعب دون أن تعمل على أصلاح المجتمع و تحقيق رفاهيته من الناحية المادية و هناك فرق بين الديمقراطية السياسية والاجتماعية ، فالأولى تعني أن كل شيء بالشعب و الثانية تعني أن كل شيء للشعب .انظر إلى إبراهيم عبد العزيز شيبي المرجع السابق ص ص 151، 152.

[2] عصام سليمان ،المرجع السابق ،ص 219.

[3] موريس ديفرجيه، المرجع السابق ،ص 43.

[4] جميلة، حنفي ، دور الديمقراطية في المدرسة،الأكاديمية للدراسات الإجتماعية و الإنسانية ، العدد 10 جوان 2013 ص 43.

و الاقتصادية و الإجتماعية تهدف إلى تحرير الفرد من كل أشكال القمع والاستبداد و التعسف السياسي .

– "فعلى الصعيد السياسي ترمي إلى حماية الفرد من الاستبداد والقهر و إشراكه في وضع القواعد القانونية ، أما على الصعيد الاقتصادي و الإجتماعي فهي تهدف إلى توفير شروط حياة تضمن لكل فرد الأمان و السعادة أي إيجاد مجتمع تتحقق فيه المساواة عمليا في الواقع وليس على مستوى النظري فقط .[1]فالديمقراطية الليبرالية شكل من أشكال الديمقراطية تكون فيه السلطة الحاكمة خاضعة لسلطة القانون ومبدأ فصل السلطات* ويضمن دستور الدولة للمواطنين (بالتالي للأقليات أيضا) حقوقا لا يمكن انتهاكها.[2]

3 خصائص الديمقراطية الليبرالية :

"تتميز الديمقراطية الغربية (الليبرالية) هي اعتبار الشعب صاحب للسيادة أي كانت طريقة ممارستها، فإن هذه الديمقراطية تتسم بخصائص أخرى عديدة نستطيع إجمالها فيما يلي:"[3] "إيمانها المطلق بحرية الإنسان ، فالحرية ملازمة للطبيعة البشرية ويستمد هذا المفهوم جذوره من بعض الأفكار التي سادت أوروبا في القرن 18 وخاصة فكرة جون لوك و جان جاك روسو.و التي تتلخص بأن الإنسان في حالة

---

[1] عصام سليمان، المرجع السابق ،ص 223.

* مبدأ فصل السلطات "هذا ضمان يأتي عن طريق القانون و ليس من الأفراد الذين يقرون حسب أهوائهم الشخصية و للمحافظة على حرية الفرد التي هي من أساسية يجب أن تكون السلطة الحكومة محدودة و تتمثل هذه الحدود في وجود ثلاثة هيئات سياسية تقوم بدورها المخول لها وهي سلطة التشريعية تكمن مهمتها الأساسية تحضير وسن القوانين و تعديلها أو إلغائها . السلطة التنفيذية مهمتها العمل والإشراف على تحقيق الأمن و الدفاع و استقبال الدبلوماسية . السلطة القضائية تكمن مهمتها في فصل النزعات و إقامة العدل بين الأفراد و معاقبة مرتكبي الجرائم و حل الخلافات ....و هذا حسب توصيات مونتيسكيو . " انظر إلى نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص ص 337 ، 338.

[2] حسام مرسي ،المرجع السابق ، ص 176.

[3] إبراهيم عبد العزيز شيي، المرجع السابق ،ص 151.

الطبيعية هو كائن حر و طيب، و إذا تمكن المجتمع في بعض الحالات من حد حريته و إفساده هذا لا يعني أن طبيعة الإنسان أصيبت بالفساد فالإنسان يبقى حرا وطيبا بطبيعته. "[1]

"حيث نجد أول شيء قامت به الديمقراطية الليبرالية هو محاربة الحكام و الملوك ووضع حد لسلطانهم المطلق و طغيانهم و تقرير الحقوق و الحريات الشخصية للأفراد و منع الإعتداء عليها".[2]

"و نجد أن أفكار الليبرالية ملخصة في المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان و المواطن التي تنص على أن الناس خلقوا وسيظلون أحرار ومتساوين في الحقوق.فكلمتي الحرية والمساواة تعبران عن الإيديولوجية*الليبرالية."[3]

و يمكن القول" أن الديمقراطية في الفلسفة الليبرالية هي أداة حفاظ على الحرية التي هي معطي طبيعي لا أكثر ولا أقل ، و تجدر الإشارة إلى أن الليبرالية تخشى أكثر ما تخشاه هو ذوبان الفرد في الجماعة لأن هذا يقضي على حريته الفردية".[4]

"فالديمقراطية ترمي إلى تمتع أفراد الشعب بحقوقهم السياسية بصفتهم أفرادا و دون نظر إلى اعتبار أخر يتعلق بعضويتهم في أية جماعة من الجماعات أو انتمائهم إلى طبقة من الطبقات . فهي تنظر إلى الفرد ذاته باعتباره إنسانا بصرف النظر عن المصالح التي يمثلها أو النقابة التي يتمتع بعضويتها أو الطبقة التي ينتمي إليها" [5]. و على هذا النحو قامت الديمقراطية الليبرالية

---

[1] عصام سليمان ،المرجع السابق، ص .236

[2] أحمد نعمان الخطيب ،المرجع السابق، ص 232.

* الإيديولوجية :هي كلمة معربة ، أصلها مركب من idée فكرة ، loge أي علم فهي تعني علم الأفكار من حيث نشأتها وأشكالها وقوانينها وعلاقاتها بالأمور الخارجية وهي تعبر عن الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية داخل المجتمع .انظر إلى اسماعيل علي سعد، المرجع السابق،ص 290.

[3] سعيد بوشعير، المرجع السابق، ص 156.

[4] عصام سليمان، المرجع السابق ،ص 221.

[5] إبراهيم عبد العزيز شيي، المرجع السابق، ص 152.

الديمقراطية الاشتراكية أو الاجتماعية:

قبل التطرق إلى الحديث عن الديمقراطية الاشتراكية لابد من الإشارة إلى بعض الأفكـار التي قـام عليهـا هـذا المذهـب .

وعليه إن مفهوم الاشتراكية حسب جميل صليبا " أن الاشتراكية مأخوذة من الإشتراك ونقـول: اشتراك قوم في كذا أي تشاركوا

وهي اصطلاح جديد يطلق على المذهب القائل : إن مجرد الاعتماد على حرية الأفراد في الحياة الاقتصادية لا يكفي لإيجاد نظام اجتماعي صالح ، و أنه من الممكن لا بل المرغوب فيه أن يستبدل الناس بالنظام الحاضر نظاما موافقا يحقق العدل الإجتماعي و يساعد على نمو الشخص الإنساني نموا كاملا ".[1]

وفي معجم فلسفي أخر يذكر أن الإشتراكية " مصطلح شاع في القرن الماضي على سان سيمون و مدرسته في فرنسا و روبرت أوين في انجلترا و هو إخضاع الفرد للمجتمع و تحقيق عالم اقتصادي و أخلاقي جديد".[2]

أما لالاند يقول أن الإشتراكية " ترى أن من غير الممكن الإعتماد على اللعبة الحرة للمبادرات و مصالح الفردية على الصعيد الاقتصادي لضمان نظام اجتماعي مرضي".[3]

أما بوجه عام :" هي نظام اجتماعي و سياسي يقوم على فكرة أساسية وهي الملكية العامة لوسائـل الإنتـاج ، فتصبـح ملكـا للدولـة أو لهيئـات تعاونيـة".[4] وعليه يمكن القول "أن المذهب

---

[1] جميل صليبا ،المرجع السابق، ص 88.

[2] إبراهيم مذكور معجم فلسفي ،الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، (د،ط)، القاهرة1983، ص 21.

[3] أندري لالاند ، المرجع السابق ،ص 1301.

[4] إبراهيم مدكور ،المرجع السابق ، ص 22.

الاشتراكي جاء كرة فعل على المذهب الفردي (الليبرالية) و نتائجـه."[1]

"ويقرر هذا المذهب الاشتراكي بأن الفرد ليس له حقوق و حريات طبيعية ثابتة لا يجوز المسـاس بها، وليـس للفـرد وجـود و كيـان ذاتي مستقـل عن المجتمع .

بل على العكس يجب أن ينظر للفرد باعتباره خلية من خلايا المجتمع ، ولا كيان ذاتي له بل هو جـزء من أجزاء الكيـان الاجتماعي ، فتـذوب شخصيتـه في شخصيـة الجماعـة ."[2]

وهكذا فإن المذهب الاشتراكي عكس المذهب الليبرالي فهو يرى أن الجماعة و حماية مصلحة العامة هي غايته الوحيدة في تحقيق العدالة الإجتماعية و يجب تقيد حقوق و حريات الأفراد و هكذا يمكن تحقيق المصلحة العامة للمجتمع عكس المذهب الليبرالي الـذي يقـدس الفـرد علـى حسـاب الجماعــة .

الديمقراطية الإشتراكية أو الإجتماعية :

إن الديمقراطية الليبرالية قد" أرست المساواة السياسية وألغت امتيازات الطبقة الإستقراطية"[3] لكنها "خلقت تدريجيا لا مساواة اقتصادية ، لأنها أدت إلى تكديس ثروات الأغنياء على حساب فئات الشعب ، فنتج عنها أرستقراطية جديدة ، نشأت في ظل الثورة الصناعيــة."[4]

ومفهوم الديمقراطية في النظام الاشتراكي هو مجموعة من المبادئ و المؤسسات تستمد جذورها من النظرية الماركسية ومن هنا يمكن القول أن "المذهب الاشتراكي جاء كما هو معلـوم نتيجـة مسـاوئ الثـورة الصناعيـة ."[5]

---

[1] عصام الدبس، النظم السياسية ، المرجع السابق ص 73.

[2] محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، (د،ط) ، بيروت لبنان 2007،ص 389.

[3] موريس دفريجيه ،المرجع السابق، ص 41.

[4] عصام سليمان، المرجع السابق، ص 221.

[5] نورا لدين حاروش، المرجع السابق ،ص 353.

"فالديمقراطية الإشتراكية أو الماركسية ترتكز على المضمون الاقتصادي و الإجتماعي للديمقراطية غير أن مفهوم الديمقراطية في الفلسفة الماركسية يختلف عن مفهوم الديمقراطية الليبراليـة" [1]

وكإيديولوجينا سياسية نشأت في أواخر القرن التاسع عشر و بدايات القرن العشرين على يد عدد من أنصار الماركسيـة وفي بدياتهـا كانت تضم عـددا من الإشتراكين الثوريين بمـا فيهم فلاديمير لينيـن ".[2]

"ولم يكن من طبيعيا عندهم أن يحاولوا تعزيز قيم اشتراكيتهم و بالقيم الديمقراطية ، لكنهم ملكوا نظرية أيضا لتقديمها تبرهن برهانا يرضيهم على أن الاشتراكية و الديمقراطية لا ينفكـان.

وبحسب هذه النظرية ، تعتبر السيطرة الخاصة على وسائل الإنتاج في أساس الطبقة الرأسمالية على استغلال العمال و قدرتها على فرض إملاءات مصلحتها الطبقية على إدارة الشؤون السياسـية للمجتمـع." [3]

"ولهذا يقوم المذهب الاشتراكي (الماركسي) على إنكار أغلب الأسس و الوسائل السائدة في الديمقراطيات الغربية و يعتبرها غير مجدية في احترام الحرية وحمايتها ، فالاشتراكية تحاول وضع الأصول العامة لنظام متكامل يؤدي إلى تحقيق الحرية ليس من الناحية الشكلية و النظرية بل من الناحية الواقعية الحقيقة ".[4]

الاستنتاج :وفي الأخير نجد أن الديمقراطية من المنظور الليبرالي كانت تهدف إلى تقديس الفرد على حساب الجماعة و إرساء الحرية و حماية حقوقه في المقابل قامت الإشتراكية على إنكار هذه الأسس

---

[1] عصام سليمان ،المرجع السابق ،ص 223.

[2] حسام مرسي، المرجع السابق ،ص 177.

[3] جوزيف أ. شومبيتر ، الرأسمالية و الإشتراكية و الديمقراطية ، ترجمة حيد الحاج إسماعيل ،المنظمة العربية للترجمة ، الطبعة 1 ، بيروت 2011 ص ص 455، 456.

[4] أحمد نعمان الخطيب ، المرجع السابق ، ص 128.

و رفضها ورأتها سوى خدعة من أجل إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان وقد يتساءل أي قارئ و يتبادر له في ذهنه أي الديمقراطية هي أصح ؟ فنقول له من هذا المنبر أن الديمقراطية الإشتراكية جاءت لحل مشاكل و تلبية حاجاته من خلال مبدأها الأساسي هو تحقيق العدالة الإجتماعية الذي يأخذ موقعا مركزيا في الفكر الاشتراكي التي ينطلق من الواقع أما بالنسبة للديمقراطية الليبرالية كانت كذلك، جاءت من أجل الفرد و حمايته أي وضعت سياستها منطلقة من حاجيات الفرد وهذا المبدأ يأخذ مركزا أساسيا في الفكر الليبرالي و في الأخير نختم هذا المبحث بحكمة يونانية مشهورة وتكون إجابة شافية وكافية للقارئ " الإسكافي يصنع الحذاء ،لكن من ينتعله هو وحده الذي يعرف أين يضايقـه".[1]

[1] إمام عبد الفتاح إمام ،الأخلاق ... السياسة ، دار النشر مجلس الأعلى للثقافة ،بد ط، القاهرة مصر ،2001 ، ص 35.

المبحث الثالث: خصائص الديمقراطية

لمفهوم الديمقراطية جاذبية خاصة ، جعلته يحظى بقدر كبير من الاهتمام الذي لم تحظى به المفاهيم الاقتصادية ، و الإجتماعية و السياسية الأخرى ، فكان الشغل الشاغل للفكر السياسي الإنساني منذ القدم حتى العصر الحديث "[1].

ولهذا يقول أفلاطون من خلال مؤلفه الجمهورية " إننا لا نناقش موضوعا هينا، إننا نناقش كيـف ينبغـي أن يعيـش الإنسـان "[2]

و "تناوله العديد من العلماء و المفكرين بالبحث و الدارسة ، ومحاولة استقصاء معانيه و مدلولاته العلمية ، وبذلك قد توفر على كم هائل من الفكر الإنساني الذي حمل إلينا أراء و أفكار متعددة و متنوعة ، ناتجة إما عن تجارب مجتمعات إنسانية في مجال الحكم وممارسة السلطة و إما عن جهود فكرية لمفكرين و علماء تصدوا لهذا الموضوع المهم لسبر أغـواره ".[3]

وعليه نطرح الإشكال التالي ماهي مميزات التي عززت من الديمقراطية و زادت من بريقها حتى أصبح كل المجتمعات ينادي بها ؟ أو بصيغة أخرى بماذا نادت الديمقراطية حتى تبناه المجتمعـات ؟

و للإجابة عن هذه الأسئلة لابد أن نتطرق لبعض أراء الفلاسفة و المفكرين الذين رؤى في الديمقراطية الوصفة السحرية التي تتحقق طموحات الشعوب ، لأن الإنسان دائما يسعى من أجل تحسين ظروفه المعيشية ، و ما من مواطن إلا ويتوق إلى أفضل نظام سياسي يستطيع فيه التعبير عن رأيه و يضمن له حريته و حقوقه ، فقد مرت الشعوب بعدة مراحل وصـولا إلـى تبنـي الديمقراطيـة .

"فنجد الفيلسوف الأمريكي المعاصر جون ديوي (1852- 1959) قد اهتم اهتماما كبيرا بالديمقراطية بصفة عامة و ا ارتباطها بالطبيعة البشرية بصفة خاصة ... فهو يذهب إلى أن الديمقراطية

---

[1] زايد الطيب مولود، المرجع السابق، ص 96.

[2] إمام عبد الفتاح إمام ،المرجع السابق،ص13.

[3] زايد الطيب مولود ،المرجع السابق، ص97.

تتضمن بالفعل إيمانا ، بأن المؤسسات السياسية ينبغي أن تحسب حسابا للطبيعة البشرية ، بمعنى أن ينبغي عليها أن تفسح لهذه الطبيعة مجالا واسعا ، تعمل فيها بحريـة أكثـر مـما تفسحـه المؤسسـات الأخـرى الغيـر الديمقراطيـة.[1]

"ولكي تتحقق الديمقراطية عمليا في الواقع السياسي ولا تبقي مجرد فكرة أو شعار لا قيمة فعلية له أو ستار للاستبداد، يجب أن يكون الشعب مؤمنا بها" [2]

" وقد كانت الديمقراطية باستمرار تتفق تماما مع الإيمان بإمكانيات الطبيعة البشرية أو أن الحاجة الماسة إلى مثل هذا النظام السياسي لتنمو فيه هذه الإمكانيات ، وإلى إعادة توكيد هذا الإيمان بقوة ن أو إلى العمل على ترقية وتطويره ، وفضلا عن ذلك فإن الإيمان بقيمة الرجل العادي و أهميته و جدارته بدلالة أن الديمقراطية ترتبط ارتباطا حيويا و وثيقا بالطبيعة البشريـة."[3]

"لأن فكرة الديمقراطية باعتبارها صيغة لنظام سياسي له جاذبية واسعة لا يمن إنكارها ولابد أن غليولومير أوذنيل على حق عندما شدد على أن الديمقراطية انتصرت في حرب الأفكار... في جميع أنحاء العالم تقريبا .ويستمد هذا الإنتصار من المحاولات المتعددة لتعزيز الديمقراطية كان ناجحا كفكرة جيدة و واسعـة" [4]"فالديمقراطية خير في ذاتها ، لأنها إلى حد ما تعطي القدرة لجميع السكان في تقرير مصيرهم بصورة عامة وهي تخلص الناس العاديين من الطغيان و الأذى اللذان يسودان معظم الأنظمة الحكم السياسية إضافة إلا أنها في أغلب الأحوال توفر ظروف حياة أفضل على الأقل حين يتعلق الأمر بالتعليم و العناية والحماية القانونية...إلخ."[5]

---

[1] إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق ،ص 29.

[2] سليمان عصام، المرجع السابق ،ص 233.

[3] إمام عبد الفتاح إمام ،المرجع السابق ،ص 31.

[4] زولتان بارني ، روبرت موزر ، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟ ، تر: جمال عبد الرحيم ، جداول للنشر والتوزيع ، ط1، لبنان 2012،ص 361 .

[5] تيللي تشارلز ، الديمقراطية ، ترجمة محمد فاضل طباخ ، دار النشر المنظمة العربية للترجمة و النشر ، ط1، بيروت لبنان 2010 ص 21.

ومن النقاط التي تحسب للديمقراطية هو تحقيق مبادئ الحرية و المساواة و العدالة:

1 العدالة :

" فعندما يتحقق العدل السياسي ويقف كل فرد أو جهة أو سلطة عنده ، فيطالب بيه ولا يتجاوزه إلى غيره ، تتحقق حرية المواطن ، وعندما يتحقق العدل الإجتماعي و يعرف كل فرد قدرته كإنسان وكمواطن له من الحقوق مل يجعله عزيزا بإنسانيته و بمواطنته تتحقق كرامة المواطن"[1] . وقد ذكرنا سابقا أن الديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب بنفسه ولكن إذا لم يتحقق العدل في هذا الحكم لا يمكن يحكم الشعب نفسه ، لأن الديمقراطية هي نظام إجتماعي مميز يسير عليه المجتمع وفق ثقافة سياسية وأخلاقية يتجلى فيها قيم الصـدق و العـدل وهكـذا يمنـح العتق الكامل من العبودية و الإستبداد لجميع المواطنين

2 المساواة:

"وتقوم فكرة الديمقراطية على أن الناس سواسية قانونيا ، صحيح أنهم خلقوا غير سواسية في المواهب الطبيعية ، إلا أن هذا التفاوت ليس حجة ضد المساواة ، إنما هو حجة لها فالمسـاواة أمـام القانـون ليسـت موضوعيـة ولا قانونـا طبيعيـا.

إنما هي مطلب سياسي قائم على قرار أخلاقي و لاعلاقة له بالنظرية القائلة بأن الناس ولدوا سواسية بالطبيعية بل المساواة هي (تساوي الفرص) هي التي تضمن و ترعى التفاوت العقلي بين بني البشر، لأن المساواة الفرص تضمن المواهب الفردية حق التميز و النمو وتحمي أصحاب المواهب من أن ينالهم الإظطهاد ممن يقلون عنهم موهبة "[2] ومن هنا يمكن القول أن الديمقراطية تجمع الناس تحت قدم المساواة حتى يتحقق التعايش و ترسخ قيم التضامـن والأخـوة و الإتحـاد في ما بينهـم بالرغـم من التفـاوت مـن ناحيـة القــدرات .

[1] سالم القمودي ، العدل و الحرية ، الدار الجماهيرية للنشر و التوزيع و الإعلان ،ط1، مصراتة ليبيا 1996، ص 30.

[2] مصطفى عادل ، فقه الديمقراطية ، رؤية للنشر و التوزيع ، الطبعة 1، القاهرة ، 2012 ص ص 22 ،23.

"ويقصد بالمساواة في هذه الحالة المساواة أمام القانون أي تطبيق القانون على الجميع بدون تمييز بسبب الجنس أو الدين بمعنى أن المواطن سواسية أمام القانون و لذلك نجد أن الدول الديمقراطيـة قـد كفلـت ذلـك فـي دساتيرهـا." [1]

3 الحريـــــة:

أما النقطة الثالثة التي تحسب لديمقراطية هي الحرية ، " فالإنسان يطلب الحرية و يسعى جهده للحصول عليها لا ليكون حرا و حسب ، ولكن ليحقق بذلك أو من خلال ذلك حقه في العيش كإنسان ... ..هذا الحق الذي لا يجب أن يقل بأي حال عن حق أي إنسان أخـر و لا يجـب مـن ناحيـة أخـرى أن يعـلوا فـوق حـق أي إنســان أخـر.

لأن" الحريـة هي نـــوع من الحقوق هـو حق المرء في ممارسة ما كفل له ، اقتداء من الأخرين لواجب مراعاتها ، وعدم الاعتداء عليها بالمقابلة حتى يمكن ممارستهـا ، فنحن لا نطلب الحرية من أجل الحريــة لأن الحريــة ليست هدف الوحيــد للفــرد ولكن نطلبهـــا من أجـــل تحقيـــق الشـــراكة في كـرامــة الإنســانية."[2]

وهل يمكن للمحارب أن يتخلى عن سلاحه في المعركة ؟ وجواب حتما سيكون لا، لأن الحريـة هـي سـلاح الإنسـان فـي الحيـاة .

فنجد الديمقراطية تقوم على أن الحرية الإنسانية هي حرية العقل بالدرجة الأساس و الإيمان و الضمير و حرية الرأي و الإجتماع و التبادل الرأي.

"ويوجد ارتباط وثيق بين الحرية و الديمقراطية ، فلا حرية دون ديمقراطية و لا ديمقراطية بدون حريـة . و لقـد مـر مفهـوم الحريـة بمرحلتيـن :

---

[1] أحمد سليم البرصان ، المرجع السابق ، ص 156.

[2] سالم القمودي، المرجع السابق ،ص ص 36،37.

الأولى مرحلة حقوق الإنسان الطبيعي ولذلك صدرت مواثيق الحقوق في انجلترا و إعلان الإستقلال الأمريكي و إعلانات حقوق الإنسان و المواطن في فرنسا إن كل هذه المواثيق أكدت على حقوق الإنسان الطبيعية للإنسان .

أما المرحلة الثانية من حقوق الإنسان الحقيقي فقد جاءت مع الثورة الصناعية و بروز العمل و المزايا الاقتصادية للمواطن وجاءت الماركسية لتحدد من حقوق و من جاءت نسبية الحقـوق ، وظهـر الديمقراطيـة الاجتماعية مقابـل الديمقراطيـة الفرديـة (الليبراليـة) ."[1]

وفي هذا سياق نجد العديد من المفكرين يرون أن الديمقراطية و الحرية وجهين لعملة واحدة "فيقول المفكر الأمريكي جون ملتون " أعطني الحرية لأعرف و لأتكلم و أناقش بحرية وفقا للضميـر ."

وينسب هذا القول لبعض مفكري الثورة الفرنسية و الثورة الأمريكية " أن كل الرجال أحرار و لهم حقوق لا يمكن التنازل عنها ومن هذه الحقوق الحياة و الحرية و السعي نحو السعادة."[2]

"يقول هانز كلسن :أن شكل الحكومة يحدده مدى اشتراك المواطنين في تقرير النظام الإجتماعي وفي نمط العلاقة القائمة بين الذين يصنعون القانون و أولئك الذين يخضعون له ويمكـن فـي هـذه الحالـة التميـز بيـن شكليـن مـن أشكـال الحكومـات وهمـا:

- الحكـــم الـديمقـراطي و الـذي يـشترك المـواطنين في تقـرير القــوانين .

- وهناك نظام الحكم المطلق حيث تفرض القرارات على كل المواطنين و هكذا يعتبر المواطـن خاضـع ولـيس مشـارك فـي الحكـم."[3]

---

[1] أحمد سليم البرصان ، المرجع السابق ، ص ص 154، 155 .

[2] دلال غسان خير الدين ، النظام السياسي في الإسلام ، دار الراية للنشر و التوزيع ، ط 1 ، عمان الأردن 2013، ص 115.

[3] أحمد سليم البرصان ، المر جع السابق ، ص 149.

فالمشاركة السياسية تعتبر من بنود وركائز الديمقراطية التي قامت عليها فإذا رجعنا إلي تعريفها نجد أن الكلمة الديمقراطية لها معنيين متميزين ولهما علاقة ببعضهما فلها معني سياسي محـدد (الحكـم أو السلطـة) و أخـر عـام وهــو اجتماعـي (الشعـب).

"وتعني المشاركة السياسية هي إشراك المواطنين في ممارسة السلطة في شتى المجالات أي أنها تتطلب الأخذ بالديمقراطية المباشرة (إذا كان عدد السكان قليلا) أو الديمقراطية غير المباشرة حتى يمكن الأخذ رأي الشعب في مسألة سياسية"[1] أو استشارته وهذا يمكن القول أن الشعـب يمـارس كـل حقوقـه الديمقراطيـة كاملـة .

"فممارسة الحكم باسم غالبية الشعب المعبر عن إرادته وهذه هي الديمقراطية ، والذين يمارسون الحكم هم الأشخاص الذين يقع عليهم اختيار الشعب ، فالديمقراطية تتعارض تمـاما مـع مبـدأ السلطـة التـي لا تنبـع مـن إرادة الشعـب ".[2]

"ومن مزايا الديمقراطية أيضا إرساء الاستقرار السياسي وهو من النقاط التي تحسب للديمقراطية ، هو أن خلق نظام يستطيع فيه الشعب أن ستبدل الإدارة الحاكمة دون تغير الأسس القانونية للحكم . وهذا أفضل نظام من الذي تحدث فيه التغيرات عبر اللجوء إلى العنـف ".[3]"وهذا السياق نجد الفيلسوف كارل بوبر يشرح لنا الديمقراطية على أنها القدرة على إقالة الحكومـة دون إراقـة الدمـاء". [4]

كما يقول أيضا المفكر" هيرنشو إن كل ما تعنيه الديمقراطية هو أن المجتمع ككل يملك السلطة السيادة ويحتفظ بالسيطرة النهائية و الأمور العامة ، فالديمقراطية من أشكال الحكـم هـي مجـرد طريقـة لتعيـن الحكومـة و الأشــراف عليهـا و عزلهـا ".[5]

---

[1] أحمد سليم البرصان ، المر جع السابق ، ص 153.

[2] عصام سليمان ،المرجع السابق ، ص 213.

[3] حسام مرسي ، المرجع السابق ، ص 198.

[4] كارل بوبر، في الحرية و الديمقراطية ، ترجمة الزواوي بغورة و لخضر مذبوح ، دار الغربية للعلوم ، ط1 ،بيروت 2008،ص 7.

[5] زايد الطيب مولود، المرجع السابق، ص 97.

"وكل ما تقدمه الديمقراطية من شعور و انتماء و ولاء لدى أفراد الشعب يقلل من أخطائهـم و يزيـد شعورهـم أيضـا بمسؤوليتهـم و رفع مستوى درجات الفضيلة لديهـم."[1]

الاستنتـــــاج :

يمكننا القول في نهاية أن الديمقراطية لها مزايا عديدة صارت تهيمن على ساحة الرأي العام

وقد لخصنا خصائص الديمقراطية على شكل نقاط وهي كالأتي :

-" للديمقراطية قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية فهي أرضية خصبة لكي يعي الناس مكانتهم و حقوقهم و واجباتهم و تحقيق مصيرهم و قد جعلت من الحرية عاملا مشتركا لكافة المواطنين .

- ترسيخ كرامة الناس و تنمي استقلالهم و نضوج تفكيرهم و سلوكهم الأجتماعي

- ترفع الخوف عن القلوب الناس بسبب وعيهم بحقوقهم و مراقبتهم للحكام.

- تصان الحريات العامة للمجتمع منها حرية التعبير و حرية العقيدة و حرية الإجتماع". [2]

- رفع المستوى الثقافي لدى الشعب و خلق روح المواطنة الصالحة لدى الفرد و تنمية الشعور بضرورة احترام القانون[3].

- "تجعل من الشعب في نفس الوقت حاكم و محكوم.

- تدير الصراع السياسي و الإجتماعي بشكل سلمي (إرساء الإستقرار).

- تعطي الشعب فرصا أكبر للتأثير على مجريات الأحداث و ليساهموا بالحياة العامة عن طريـق العمـل السيـاسي و المدنـي.

---

[1] أحمد الخطيب نعمان ، المرجع السابق ، ص 238.

[2] فاروق أبوسراج الذهب طيفور ، الشورا قراطية ، دار الخلدونية للنشر ، ط1 ، القبة الجزائر ،ص 28.

[3] أحمد الخطيب نعمان ، المرجع السابق ، ص 239.

- تفسح مجالا واسعا للجميع للنقاش لإقناع الأخر". [1]

- حماية حقوق الأقلية و احترامهم.

خاتمة الفصــل :

ونستنتج في الأخير" أن الديمقراطية نشأت وتطورت في مسار تاريخي فاكتسبت مضمونا اقتصاديا واجتماعيا إضافة إلى مضمونها سياسي فهي وليدة تحولات عميقة و طويلة الأمد قد اجتازت أنظمة الحكم مراحل متعددة قبل أن تصل إلى الديمقراطية لذلك لا يمكن خلق الديمـقراطيـة خلقـا مفاجئـا ."[2]

لأن الديمقراطية نظام حكم وضعه البشر من أجل التخلص من ظلم الحكام ، فهو نظام مصدره الإنسان من أجل تحقيق العدل و المساواة و الحرية ، مما جعل قوة هائلة في تحريك المجتمعات الإنسانية ويقول الرئيس الأمريكي السابق :" الديمقراطية هي حكم الشعب وبالشعــب و للشعــب "

"فالديمقراطية كمذهب و كنظام تبقى أكثر النظم تحقيقا للعدالة الإنسانية و أقربها للعقل والمنطق. وهي فكر و حدث و ممارسة لا يمكن الاستغناء عنها أو تجاهلها بل يجب الأخذ بكـل أسبـاب استقـرار وتوفـير كافــة شـروط نجاحهـا." [3]

[1] فاروق أبوسراج الذهب طيفور ، المرجع السابق،ص 29.

[2] عصام سليمان ،المرجع السابق، ص 265.

[3] أحمد الخطيب نعمان ، المرجع السابق ،ص 238.

الفصل الثالث : الديمقراطية بين الإمكان و الإستحالة

تمهيد

إن الديمقراطية كلمة عريقة تعود أصولها إلى الحضارة اليونانية حيث نشأت أول مرة .قد صيغت إلى اللغة اليونانية بنحو خمسة قرون قبل الميلاد كما ذكرنا سابقا ومازلت تنادي بها شعوب العالم في وقتنا الراهن، و أصبحت الجماهير في كل بقاع الأرض تكافح من أجل الحريات المكبوتة و السلطة المسلوبة و العيون التي لا ترى سوى الظلام الحالك متمنية أن ترى نور الديمقراطية يشرق عليها بمبادئها. فصارت هذه اللفظة العتيقة تغزوا و تسيطر على عقول البشرية في ماضيها و حاضرها و ربما في مستقبلها، لأنها من أعقد و أصعب القضايا الإنسانية وسبب هذا التعقيد هو مفهومها و مبادئها التي اكتسها الكثير من الغموض و الاختلاف، وهذا ما يدعونا إلى طرح تساؤلات محيرة التي تجاهلها المنظرين السياسيين والمفكرين أو أنهم خرجوا بإجابات سطحية غير كافية وشافية لعقول هذه الشعوب أو أنهم هم من يروج لهذا الفكر في عقول الشعوب، وعليه يمكن أن نطرح بعضا منها: هل يمكن تطبيق الديمقراطية في الواقع دون تضارب مصالح الشعب؟ وهل تعتبر النموذج الأمثل للحكم؟و هل تطابق المفهوم مع الواقع ؟ أي تجسد حكم الشعب في الواقع ؟.

سوف نسعى من خلال هذا الفصل للوصول إلى معارف وحقائق حول هذه التساؤلات و ذلك من خلال اتجاهنا للمنهج التاريخي للحصول على هذه المعارف قصد دراستها و تحليلها وتقيمها، وعلى هذا الأساس وضعنا خطة مبنية على الديالكتيك أي الجدل وهذا ما تشتهيه الفلسفة، حيث رأيناها مناسبة لتسليط الضوء على هذا الموضوع بصفة عامة فبعد التمهيد نستعرض المبحث الأول-نطاق تطبيق النظام الديمقراطي-، أما المبحث الثاني جاء كنقيض لتطبيق الديمقراطية وهو استحالة تطبيق الديمقراطية و المبحث الثالث نتطرق لدراسة الديمقراطية من المنظور الإسلامي بين النظري و التطبيق و في الأخير خاتمة للفصل وهي عبارة عن جلسة حوار تخلص إلى تسليط الحكم بالإمكان أو الاستحالة على فكرة الديمقراطيـة وكأنها متهمة تنتظر الحكم بالبراءة أو الإعدام.

المبحث الأول : إمكان تطبيق الديمقراطية

سنحاول في هذا المبحث تتبع إمكان تطبيق النظام الديمقراطي التي مر بها بدء من الحضارة اليونانية باعتبارها نقطة بداية الديمقراطية ، مرورا بالعصر الحديث حيث تبلور النظام الديمقراطي على يد الفلاسفة الغربيين و الثورات الغربية ، لأن الديمقراطية من أعقد قضايا الإنسانية و سبب التعقيد أن كل الشعوب تنادي بهاو هذا ما يدعونا إلى العودة إلى بديات هذا النظام وعليه يمكن أن نطرح الإشكال التالي :كيف طبقت الديمقراطية وعلى آي أســاس ؟ و هـل كـان فعـلا هـذا النظـام ديمقراطـيا ؟.

فالديمقراطية كلمة من مقطعين ديموس و تعني الشعب و كراتوس تعني السلطة أو الحكم وبجمـع المقطعيـن نحصـل علـى كلمـة الديمقراطيـة أي باللغـة اليونانية أي حكم الشعب .

ومن هنا يمكن أن ننطلق في دراستنا لأصول النظام الديمقراطي و تحديد مدلوله عبر العصور المختلفة ، "فأثينا تعتبر بداية هذا النظام فقد مورست الديمقراطية في شكلها المباشر كأول تجربـة فـي تاريـخ القديـم فـي أثينـا"[1]وهذا راجع إلى الإسهامات السياسيين في تلك الحقبـة.

"لأن المدينة في نظر الإغريق هي الوحدة المثالية للحياة الاجتماعية و التجمع الأمثل للكائنات البشرية و الإطار ذات الطابع المقدس للحياة المشتركة لأكثر غنى بالمعاني فهي تشكل مجتمعا كاملا يكفي ذاته في كل الميادين"[2]لأن الإنسان لا يستطيع أن يعيش بمعزل عـن الآخريـن و لاستطيـع تلبيـة حاجيتـه وحـده بـل يحتـاج إلـى الأخر (كما ذكرنا سابقا).

"وهذا ما جعل الديمقراطية الأثينية تبلغ أقصى ما يمكن أن تبلغه في الأحوال التي قامت فيها وتجـاوزت بنجاحاتهـا رؤى الحالميـن بالتقـدم الديمقراطـي"[3].

---

[1]) محمد سليم محمد الغزوي ، المرجع السابق ، ص 9.

[2])محمد الخطيب، المرجع السابق، ص 278.

[3] روبرت م.ماكيفر ، تكوين الدولة ، ترجمة حسن صعب ، دار الملايين للنشر ، الطبعة 1 ،بيروت 1966، ص 222.

لأنهم مارسوا ما يطلق عليه بالديمقراطية المباشرة وليست الديمقراطية التمثلية الممارسة الآن،"حيث كان يعتبر كل مواطن أثيني حر من الذكور من السن الثامنة عشر عضوا في (الإكليزنا)* طيلة حياته ويقدر عددهم خمسة و ثلاثون ألفا تقريبا في أوج أمجد أثينا في القرن الخامس قبل الميلاد."[1]

ومن هنا يمكن القول أن عدد سكان أثينا كان قليلا وهكذا يمكن جمعهم و أخذ استشارتهم و نلاحظ أن الشعب كان هيئة حاكمة في أثينا ،"وقد كانت حكومة أثينا معقدة إلى درجة أنه لا يمكن وصفها بشكل كاف هنا . وفي قلبها أو مركزها كانت توجد جمعية يحق لجميع المواطنين* المشاركة فيها."[2]

والهدف من هذه الجمعية هو الرغبة في إدماج المواطن اليوناني في الحياة السياسية و جعله المصدر الأول في السلطة وأيضا تحسين الظروف الاقتصادية و الإجتماعية في أثينا ، وقد استنتجنا هذا من مقولة بركليس حين قال : "نحن ننظر إلى المواطن الذي لا يهتم بمصالح و قضايا الدولة غير مسؤول فقط و إنما كمواطن عديم الفائدة ".[3]

"فظلت كل مدينة يونانية تزهو بإنجازاتها الثقافية و تميزها عن انجازات المدن الأخرى التي تجاورها و المدن التي تنافسها . وظلت كل مدينة ترى ثقافتها أعلى درجة من الثقافات الأخرى و غلبت هذه الروح بريكليس في خطبته الجنائزية الشهيرة فأشاد فيها أكثر ما أشاد بمزايا الثقافة الأثينية العظيمة ... وكانت وفقا على الذين أتاحت لهم الفرصة أو المكانة أو المشاركة في خلقها فأسهمت في رفع أبناء الشعب "[4]لأن بركليس كان له تأثير كبير على المجتمع الأثيني"وهذا ما جعل هذه المدينة في تمام توسعها

* الإكليزيا: هي الجمعية العمومية تتكون من المواطنين الأحرار أنشأها كليستينس . نور الدين حاروش ، المرجع السابق، ص56.

[1] محمد الخطيب المرجع السابق، ص 294.

* المواطنين :ليس بالمفهوم الحالي بل هم الأحرار من أصل أثيني أي الأب و الأم من أثينا .

[2] روبرت دال ، المرجع السابق ، ص17.

[3] عمر فرحاتي ، إشكالية الديمقراطية في الجزائر، "مذكرة لنيل شهادة الماجستير" معهد العلوم السياسية قسم التنظيمات السياسية، 1992، ص 3.

[4] روبرت م. ماكيفر المرجع السابق ص 221.

ووهبت نفسها تدريجيا بنية سياسية ديمقراطية وهذه هي التي سيطرت على حركة الأفكار"[1]في تلك المرحلة."...عن طريق ترويج هذا الفكر من خلال جملة من الفلاسفة الإغريق الذين كان شغفهم حب الحرية و الرغبة في الحياة السعيدة."[2]

ويقول بركليس في هذا السياق" " إن نظامنا يسمى الديمقراطية لأنه لا يطبق من أجل القلة و لكن من أجل أكبر عدد من الأشخاص ،" إضافة إلى ذلك يشدد بريكليس على أن هذه الديمقراطية مثالية ليس لأنها تظهر أكثر فعالية لممارسة الحكم و لكن تدرك أيضا توظيف الترقية و الترف اللذين جعلتهما ممكنين". [3]

"وقد كان الشعب في عهده يمارس الرقابة على الحكومة... و عليه أن المواطنين قد مارسوا حقوقهم كاملة. و استطاع المواطنون أن يقضوا على حصون الأوكارشية واحدا بعد الأخر وكانت العدالة أخر حصونها فاستولى المواطنون عليها و أصبحوا يختارون قضاة المحاكم ،فأصبح أكثرية المواطنين الذين اختيروا قضاة بالقرعة يصدرون الأحكام القضائية ".[4]

"على هذا النحو كانت المدينة كما يتصورها الأثيني مجتمعا يعيش أفراده معا في تألف و انسجام و يتيح لأكبر عدد مستطاع من أفراده فرصة مساهمة في الحياة العامة دون تميز كما يعطي لكل ذي كفاية مجالا طبيعيا هنيئا للعمل و الازدهار . و يمكن القول إلى حد كبير بأنه ربما لا يوجد مجتمع أخر نجح في تحقيق هذا المثل الأعلى مثلما نجح المجتمع الأثيني في عهد بركليس."[5]

"فتوحي هذه العبارات الأخيرة أن الديمقراطية الأثينية بتفوقها المثالي كانت في ذروة إمبراطوريتها صالحة لبلاد الإغريق برمتها. بما في ذلك الدول (المدن) التي كانت خاضعة لها و التي صدرت أثينا الديمقراطية

---

[1] جان توشار ، المرجع السابق ، ص 27.

[2] عمر فرحاتي ، المرجع السابق ، ص 2.

[3] زولتان باراني روبرت موزر ، المرجع السابق ، ص 51.

[4] روبرت م. ماكيفر ، المرجع السابق ،ص ص 220 ، 221.

[5] جورج سباين ، المرجع السابق ص 53.

إليها، و يمكن لهذه الدول أن تبدي إعجابها و تتعلم ما الذي يعنيه الازدهار الإنساني و ذلك بمشاهدة الإنجاز الذي تحقق فـي الديمقراطية الأثينيـــة ."[1]

إن الديمقراطية نظام سياسي و له بعد اجتماعي عميق و هذا ما ميز الديمقراطية الأثينية وكل هذا راجع إلى كيفية و ممارسة السلطة السياسية التي كانت بيد الشعب .وعليه فـإن ممارسـة السلطـة كانـت عـن طريـق هيئـات تتكون من ثلاثة مؤسسات رئيسية هي :

1 – الجمعية العمومية (العامة) :

"كانت هذه الجمعية تتكون من المواطنين الذين بلغوا العشرين وهي أعلى سلطة سياسية في الدولة أنشأها (كليستينيس) ، وجرت العادة أن يجتمع أعضاؤها عشرات مرات في السنة، ويمكن لهذه الجمعية أن تعقد جلسات أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك و ذلك بعدما تقوم الهيئة التنفيذية التي تنبثق من هذه الجمعية ،"[2]وقد كان ينظم فيها شؤون المواطن وكانت تسمى المؤتمر العام لأنه اجتماع عام لسكان المدينة" .[3]

"ومهمة هذه الجمعية التصويت على القوانين و مراسيم تنفيذها و انتخاب القادة العسكريين و القضاة و مراقبة أعمالهم فتقترح القوانين و تحتدم المناقشات لأن من حق الجميـع أن يدلـوا بآرائهـم ويجرى التصويـت برفـع الأيـدي".[4]

2 المجلس النيابي (مجلس الخمسمائة) :"يتكون من ممثلين عن القبائل العشرة، بحيث أن كل قبيلة تنتخب خمسين عضوا يمثلونها وكان دور هذا المجلس هو سن القوانين و تولي مهام التشريعية في الدولة

---

[1] زولتان باراني ، روبرت موزر ، المرجع السابق ، ص 51.

[2] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص 56.

[3] هايل عبد المولى طشطوش ، الاتجاهات المعاصرة في العلوم السياسية ،دار البداية للنشر و التوزيع ، ط1، عمان الأردن 2014، ص 30.

[4] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ،ص 57.

والقيام بمهام السلطة التنفيذية."[1]ويمكن القول أنه" يشبه مهمة مجلس الوزراء في العصر الحالي و وظائف هذا المجلس فتتمثل في ما يلي:

- تحضير أعمال الجمعية العامة و صياغة المشاريع و إعداد نصوص القوانين التي تصويت عليها الجمعية.
- توقيع المعاهدات السلام .
- مراقبة أعمال القضاة و الإشراف على الموظفين و السياسة الداخلية و الخارجية .
- فرض الضرائب .

إلا أن هذه المهام أو الصلاحيات ليست مطلقة ، فللجمعية الحق الكامل في محاسبته و تعديل اقتراحات المقدمة إليها أو رفضها "[2]، ومن يمكن القول أن المجلس له دور كبير في النظام الديمقراطي الأثيني و يعتبر من الركائز هذا النظام .

3 – المحاكم و دورها :

وهي "تمثل السلطة القضائية في زماننا الحاضر وكان من أهم الواجبات المحاكم هو إصدار الأحكام في القضايا المختلفة و مراقبة القوانين و إلغاء المخالف منها في الدستور ، وكذلك الإشراف و التدقيق على سجلات المرشحين للوظائف العامة".[3]فقد كانت محاكم أثينا تأخذ مركزا أساسيا في النظام الديمقراطي وتعتبر وسيلة من الوسائل الرقابة التي يمارسها الشعب على القضاة و القانون على سواء ،فحسب ما درسنا في الفكر السياسي اليوناني أن هؤلاء القضاة هم منتخبون من طرف الشعب.

ونستخلص في الأخير من خلال نموذج أثينا الديمقراطي أن المواطن الأثيني كان له الحق الكامل في ممارسة السلطة ومن هنا لابد من الإشارة أن أفلاطون "لم يكن ضد الديمقراطية إلا في بعض الجوانب الأخلاقية

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، المرجع السابق ، ص 29.

[2] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص 59.

[3] هايل عبد المولى طشطوش ، المرجع السابق ، ص 30.

و الإجتماعية التي تحدد مسار تولي السلطة عند اليونانيين إذ عاش أفلاطون العهد الديمقراطي لأثينا و صور شكل الحكم فيها ضمن كتابه الجمهورية المثالية كمصدر من مصادر السلطة في أفكار أفلاطون و في الفلسفة المثالية عن أصل المدينة ".[1] أما بالنسبة إلى العصر الحديث لا يمكننا التحدث عن النظام الديمقراطي ، إلا بالحديث عن الثورات (الفرنسية، الأمريكية، اللإنجلزية) التي هزة العالم بأسره في القرنين 18،17 م.

فقد أسست الديمقراطية لنفسها عهدا جديدا في تلك الحقبة(17-18م) وكل هذا راجع إلى القواسم المشتركة و الظروف التي عاشها الأفراد في تلك الفترة من انحراف و الإستبداد و الطغيان من طرف الملوك و الكنيسة ، فكانت حريتهم وحقوقهم ضائعة و مسلوبة وهذا ما أدى للثورة التي نشأة عنها هذا النظام الديمقراطي (أي إرساء قواعد الديمقراطية و تثبيتها وإعطاء السلطة للشعب) .ومن هنا سنطلق من فكرة منطقية بعد اختيارنا النموذج الذي سيساعدنا في بلوغ هدفنا و هو الثورة الفرنسية، وهي : "الضغط يولد انفجرا"وهذا "ما شهدته فرنسا من استبداد لملوكها و العلو بغير الحق للنبلاء و الإقطاعيين الكبار الذين سيطروا على المناصب الحساسة و استغلالهم إياه و ضرب مصالح المواطنين ".[2]

فنجد "أن ارتباط مبدأ تقرير المصير بالثورة الفرنسية يبدو أنه أكثر وضوحا إذ ما سقطت الملكية المطلقة في سنة 1789م حتى أعلنت قبولها السيادة الشعبية ويمكن أن نستشهد على ذلك ببعض النصوص:

ففي إعلان حقوق الإنسان الصادرة عن الثورة الفرنسية جاء نصه " ولد الناس ويضلون أحرار متساوين في الحقوق... القانون هو التعبير عن إرادة الشعب ... السيادة الملك محصورة في الشعب ... و للشعب حق ثابت في تغير دستوره ."""[3]و يقول في هذا السياق أحد المفكرين الغرب": إعلان لحقوق الإنسان

---

[1] عبد الصمد سعدون الشمري ، النظرية السياسية الحديثة ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2012، ص 43.

[2] عمر فرحاتي ، المرجع السابق ، ص 22.

[3] عمر اسماعيل سعد الله ، تقرير المصير السياسي للشعوب(في القانون الدولي العام المعاصر)،المؤسسة الوطنية للكتاب، (د،ط)، الجزائر 1986،ص 21.

يصلح لجميع شعوب الأرض التي أنعشتها شعورها بحريتها الجديدة ، و سيكون الإنجيل الجديد إنجيل البشرية جمعاء... و أن ينادي بها المنادون في الساحة العامة على أصوات الأبواق و أن يتلوها الكهنة على منابرهم و أن توزع في الأسواق على أوراق منفردة"[1]وهكذا نستخلص أن الثورة الفرنسية " دعت إلى القضاء على الإستبداد المسلط على الشعوب من قبل الحكام".[2] فمن خلال أراء مفكري نظرية العقد الإجتماعي فنجد روسو الذي ساهم بفكره ونظريته في الثورة الفرنسية بالرغم أنه "توفي (1778م) قبل الثورة بحوالي إحدى عشرة سنة و يعتبر من بين أهم المؤلفين الذين دعوا إليها".[3]وساعد على انتشار المبادئ الديمقراطية ، فإذا تأملنا في فكر روسو نجد" أن الإرادة العامة من أجل أن تكون حقيقية يجب أن تنطلق من الجميع حتى تطبق على الجميع." [4]

وهكذا يمكن القول أن روسو الأب الروحي للديمقراطية في العصر الحديث وهذا واضح من خلال مؤلفاته لدعم مسيرة الديمقراطية ففي كتابه المشهور العقد الإجتماعي يقول ": إذا ما تشاور الشعب بما فيه الكفاية ولم يكن أي اتصال بين المواطنين فإن العدد الأكبر و الإختلافات الصغيرة تسفران عن الإرادة العامة دائما".[5]

وفي هذا السياق نفهم أن روسو قد وضع السيادة في يد الشعب لأن "الإرادة العامة تكون عادلة و تميل إلى النفع"[6] ومن هنا يمكن الإشارة أن الديمقراطية في العصر الحديث لم تكن مثل الديمقراطية في عهد بركليس (الديمقراطية الأثنية).

---

[1] برنار غروتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات ، ط1 ، بيروت 1982، ص ص 156،157.

[2] عمر اسماعيل سعد الله ، المرجع السابق ، ص 23.

[3] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص 343.

[4] ف. فولغين ، المصدر السابق ، ص 71.

[5] جان جاك روسو ، العقد الإجتماعي (المبادئ الحقوق السياسية)، تر: عادل زعيتر ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط2 ، بيروت لبنان 1990،ص64.

[6] جان جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، تر: قرقوط ، المصدر السابق ، ص 54.

فقد شهدت في عصر الأنوار(الحديث) شكلا مغيرا ونقصد من ذلك ظهور الأحزاب والممثلين (النواب)وزيادة عدد السكان و انتشار الوعي السياسي و تطور الفكري والثقافي و الإجتماعي ....إلخ أدى إلى ظهور الديمقراطية بشكلين النيابية و الشبه المباشرة فقد تطرقنا إليهما في المبحث الأول في الفصل الثاني ففي هذا السياق نجد جان جاك روسو يرفض النواب و المثلين عن الشعب ففي هذا السياق يقول :" بأن لا يكون أي مواطن من الغني بحيث شراء مواطن أخر و أن لا يكون أي مواطن من الفقر يضطره إلى بيع نفسـه".[1]

فمن هذه المقولة نفهم أن روسو يتبنى الديمقراطية المباشرة "وهكذا ارتسمت فكرة دولة السيادة فيها الشعب من خلال الديمقراطية مباشرة ، حيث الشعب يضع القوانين بذاته فالشعب وحده قادر من خلال استشارته بطريقة مباشرة أن يضع القوانين فيقول : لا يمكن للسيادة أن تكون من خلال التمثيل و لا يمكنها أن تكون خاضعة ... إنها تنبثق أساسا من الإرادة العامـة الـتي لا يمكـن تمثـل ... بنـاء عليـه لا يمكـن لنواب أن يكونوا ممثليهـا."[2]

" لأن لكل فرد شخصيته قائمة بذاتها ...وليس حياة الفرد كحياة الحيوانات الإجتماعية كالنحل التي تحيا على مستوى الغريزة فيحتويها جماعتها احتواء كاملا و لا تترك لأهوائها مجالا للانطلاق"[3]، ومن هنا يمكن القول أن رهان الديمقراطية في بعدها المادي و المعنوي يجب أن يكون مثل مجتمع النحل حتى يمكن" أن يعطي كل مواطن رأيه كما يرى"[4]"و قد أكد روسو أن السياسة تخص كل المواطنين" [5] "فالشعب الذي يحسن الحكم دائما لا يحتاج أن يحكم فيه أبدا و هكذا تشتمل الديمقراطية جميع

---

[1] جان جاك روسو ، العقد الاجتماعي ، تر: قرقوط، المصدر السابق ، ص 97.

[2] روس جاكلين ، مغامرة الفكر الأوروبي ، تر: أمل ديبو ، هيئة أبوظبي للثقافة و التراث ، ط1 ، أبوظبي الإمارات المتحدة 2011،ص 255.

[3] روبرت م ماكيفر، المرجع السابق ، ص 491.

[4] جان جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، تر: عادل زعيتر، المصدر السابق ،ص 65.

[5] روس جاكلين ، المرجع السابق ، 262.

المواطنين "[1]لأن الديمقراطية في مفهومها هي حكم الشعب.ومن هنا يمكن التحدث عن السلطات الثلاثة(مبدأ فصل السلطات)التي يتكون منها النظام الديمقراطي في العصر الحديث فالنظام الديمقراطي في فرنسا كان مختلف على النظامين في الولايات المتحدة الأمريكية و إنجلترا "فقد جمعت الديمقراطيـة الفرنسيـة بيـن هذين النظاميـن."[2]

ـ نظام الديمقراطي في فرنسا:

ـ السلطة التنفيذية:تحتـوي على رئيـس الجمهوريـة و الـوزارة

1- رئيس الجمهورية:" حدد دستور في فرنسا عام 1958م انتخاب الرئيس الجمهورية بواسطة هيئة ناخبين و من أعضاء البرلمان و مجالس المقطعات و الممثلين المنتخبين من المجالس البلدية، غير أن هذه الطريقة تم تعديلها في 7 نوفمبر 1963 وأصبح رئيس الجمهورية ينتخب من الشعب مباشرة بواسطة اقتراع و مدة مهامه سبع سنوات غير أن ذلك لا يعني أنه ينفرد وحده بالسلطة"[3]ويجوز عزله من طرف الشعب و محاسبته

2- الوزارة :" وهي طرف الثاني للسلطة التنفيذية و تتولى السلطة الفعلية في الدولة"[4]، فلم تكن المحور الأساسي إلا بعد تعديل الدستور في 1963م و جعل من الرئيس الجمهورية الكفة الأرجح، غير أن الوزارة تقوم بمعاونته في إدارة دفة الحكم و هي تتألف من رئيس الوزراء و الوزراء"[5]ومن هنا يمكن أن نشير نشير إلى نقطة هامة وهي أن رئيس الجمهورية هو الـذي يعيـن رئيـس الـوزراء و الـوزراء .

---

[1] جان جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، تر: عادل زعيتر، المصدر السابق ، ص ص 113 ،114.

[2] إمام عبد الفتاح إمام ، المرجع السابق ، ص 356.

[3] إمام عبد الفتاح إمام ، المرجع السابق ، ص 356

[4] أحمد قحطان الحمداني ، المرجع السابق ، ص 251.

[5] إمام عبد الفتاح إمام ، المرجع السابق ،ص 359.

– **السلطة القضائية**:"إذا كانت المؤسسة التشريع تختص بسن القوانين و المؤسسة التنفيذية تتولى تنفيذها، فإن الجهة القضائية تتكفل بتطبيقها على ما يعرض عليها من منازعات"[1]،وهذا ما ميز النظام الديمقراطي على الأنظمة الديكتاتورية المستبدة أو بصيغة أخرى تكمن السلطة القضائية في تفسير القواعد القانونية وتطبيقها على أرض الواقع ويمكننا أن نستخلص نتائج هذا التفسير إلا في النظام لديمقراطي،حيث نجد أن السلطة القضائية الفرنسية تمارس وظيفتها في استقلال تام عن السلطتين التنفيذية و التشريعية،فقد كانت المحاكم جحر الزاوية في السلطة القضائية بالإضافة إلى دورها المعهود في فك النزعات بين المواطنين، وتنقسم المحاكم إلى ثلاثة أقسام "وهي:مدني و جنائي و إداري،كما يعتبر مجلس الدولة أعلى جهة في الأمور الإدارية."[2]

– **مجلس الدولة**: يعد مجلس الدولة ركنا أساسيا في" السلطة القضائية فقد ظل زمنا طويلا يقدم النصيحة والمشورة للحكومة بشأن مشروعية القوانين(فنابليون وهو الذي أسسه لهذا الغرض).ويعتبر مجلس الدولة اليوم محكمة مستقلة تقدم للمواطن الفرنسي حماية كاملة من فساد الجهاز الإداري أو سوء استخدام السلطة، ويتكون هذا المجلس من تسعة أعضاء يعينهم رئيس الجمهوري و رئيس مجلس الشيوخ و رئيس الجمعية الوطنية على أن يختاروا كل واحد منهم ثلاثة و لمدته تسعة سنوات غير قابل للتجديد و يعين رئيس الجمهورية رئيسا لهذا المجلس".[3]

–**السلطة التشريعية**:وهي "السلطة المختارة أو المنتخبة من قبل الشعب والتي تملك حق تشريع القوانين و مناقشتها"[4] و أيضا تقوم بعملية المراقبة، فالسلطة التشريعية تعتبر من الركائز التي تقوم عليها المبادئ الأساسية للديمقراطية أي حكم الشعب بالطريقة النيابية ومن نجد أن السلطة التشريعية في فرنسا قد احتوت على هيئتين وهما: **مجلس الشيوخ** الذي يتكون حاليا 319 عضوا ويتم اختيارهم على

---

[1] سعيد بوشعير، المرجع السابق ،ص 31.

[2] إمام عبد الفتاح إمام ، المرجع السابق، ص 361.

[3] إمام عبد الفتاح إمام ، المرجع السابق، ص ص 361-362.

[4] أحمد قحطان الحمداني ، المرجع السابق ، ص 251.

مرحلتين: الأولى اختيار مجمع انتخابي على مستوى كل محافظة ويختلف عددهم من محافظة إلى أخرى والمرحلة الثانية يقوم المجمع الانتخابي باختيار أعضاء المجلس وتكون مدة العضوية تسعة سنواتأما **الجمعية الوطنية** هي مجلس النيابي الحقيقي وهي الكفة الراجحة عن مجلس الشيوخ، وينتخب أعضاءها مدة خمسة سنوات بالاقتراع عام من قبل المواطنين الذين بلغوا سن 18 و تتألف هذه الجمعية 577عضوا ويمثل 555منهم فرنسا و أما الباقي يمثل المناطق التابعة لها."[1]

– **الأحزاب السياسية في فرنسا**:يأخذ النظام الفرنسي بمبدأ تعددية الأحزاب وهذا دليل على الحرية السياسية ودعم مسيرة الديمقراطية و أهم الأحزاب السياسية يمكن الإشارة إليها بإيجاز:الحزب الإشتراكي ، الحزب الجمهوري، الحزب التجمع من أحل الجمهورية.وقبل أنختم هذا المبحث يمكن الإشارة إلى النظام الديمقراطي في فرنسا على أنه تبنى الديمقراطية بفكره الليبرالي.وفي الأخير يمكن القول أن أفكار الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو الذي دعا إلى فصل السلطات، قد نالت نجاحا كبيرا، فتعتبر هذه الأفكار نقطة تحول هامة في النظام الديمقراطي وقد نالت صدى كبير في الفكر السياسي.

[1] إمام عبد الفتاح إمام ، المرجع السابق، ص 360.

المبحث الثاني: استحالة تطبيق الديمقراطية

تعددت الأقاويل والأطروحات التي مفادها أن الديمقراطية بأنها تجربة ناجحة لممارسة السلطة،فأصبحت الداء و الدواء والترياق الذي يشفي الشعوب من سم الإستبداد والطغيان، لأنها جاءت بأفكار بقيت راسخة في عقول البشرية يتوارثها جيل بعد جيل، ولكن السؤال الذي يمكن أن نطرحه وهو جدير بالمناقشة هل الديمقراطية تستطيع أن تشفي الشعوب من مرضها؟ أم أنها بقت سوى شعار يتغنى به الشعوب؟ أو بصيغة أخرى هل يمكن تطبيق الديمقراطية بحذافيرها على أرض الواقع ؟ وهل الأنظمة الديمقراطية التي تحدثنا عنهـا فـي المبحـث الأول كانـت فعـلا أنظمـة ديمقراطيـة؟

قبل التطرق ودراسة هذا الموضوع و الإحاطة به ، فلابد من إشارة إلى كلمة الاستحالة: "وهي التحول نمن حالة إلى أخرى و هي عند أرسطو تغير في الكيف و الانتقال من حالة إلى حالة شاذة و يقول استحالة الألوان في الرسم"[1] نقصد بها بأن الديمقراطية شكلت ثورة بمفهومها عند انطلاقها بالنسبة للأنظمة السابقة غير أنها لم تحقق طموحات الشعوب و من هنا يمكن الإشارة إلى الديمقراطية الأثينية التي انتقدها سقراط "و رفض نظريتها في المساواة بين المواطنين و أسلوبها في اختيار المتولين للوظائف العامة بالقرعة تحت ذريعة المساواة،فمن غير الممكن مساواة الذين يعملون بالذين لا يعملون أو الذين يعلمون بالذين لا يعلمون، لأن القرعة يمكن أن تتسبب في حرمان المجتمع من خدمات أهل الخبرة و أصحاب المؤهلات فهي تتيح الفرصة دون تميز"[2]فمن خلال التجربة الأثنية تبين لنا أن تطبيق و ممارسـة الديمقراطيـة لـم تكن شاملة، لأن المجتمع الأثيني كان مقسم إلى ثلاثة طبقات وهـي:

- "**طبقة المواطنين الأحرار**:وهي فئة التي تحكم وتسير البلاد و هم من أصل أثيني، حيث يقسمون إدارة شؤون المدينة حسب قدراتهم و مؤهلاتهم العقلية،"[3]فلم يتساو سكان المدينة في الحقوق و الحريات

[1] جميل صليبا، المرجع السابق،ص65 .

[2] عامر حسن الفياض ، المرجع السابق، ص200.

[3] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص 51.

و ممارسة السياسة، فقد سيطرة هذه الطبقة على الحكم مما جعلها تتنـافي مـع قيـم و مبـادئ الديمقراطيــة.

– طبقة الأجانب:

" هم الأجانب الذين يعشون في أثينا بقصد تنشيط التجارة، وميزتهم أنهم أحرار أي لا يخضعون لأي سلطة حاكمة، إلا أن بقاءهم بدولة المدينة يتوقف على حسن تصرفهم وعدم قيامهم بأعمال تتنافى مع المصلحة العامة وللتذكير فإن هذه الفئة و بالرغم من الدور الاقتصادي الذي تلعبه فهي لا تتمتع بأية حقوق سياسية،"[1]فقد كانت هذه الطبقة تعيش علـى هامـش الحيـاة السياسيـة، أي محرومـة مـن المساهمـة فـي الحيـاة السياسيـة للمدينـــة.

– طبقة العبيد:

" فقد شكلوا مجموعة مختلفة تماما، فهم لم يحرموا من حقوق المواطنة بل أيضا من كافة الحقوق القانونية مهما كانت."[2]فقد كان العبيد في تلك الفترة محروما من المشاركة السياسية بل كان أداة لتلبية حاجيات طبقة الأحرار و إطاعتهم، وهذا يتنافى مع قيم ومبادئ الديمقراطية "التي هي تجربة الإنسان بما هو إنسان بغض النظر عن جنسه أو دينه أو عاداته و تقاليـده."[3]

ومن هنا نجد أن الديمقراطية في تلك المرحلة، قد تعرضت إلى هجوم شرس،من طرف المفكرين و فلاسفة ذاك العصر أمثال سقراط الذي دفع حياته ثمنا لنقده الديمقراطية الأثينية وقد اعتبرت الديمقراطية ضعيفة و عاجزة بدليل كثرة العبيد في المجتمع الأثيني الذين جردوا من كـل حقوقهـم وهـذا مـا أدى إلـى محاربتهـا.

---

[1] نور الدين حاروش ، المرجع السابق ، ص52.

[2] روبرت دال ، الديمقراطية ونقادها، تر: سمير عباس مظفر، دار فارس للنشر والتوزيع، ط2، عمان الأردن 1995، ص45.

[3] إمام عبد الفتاح إمام، المرجع السابق ص 25.

فمن خلال دراستنا المجتمع الأثيني و معرفة تركيبة سكانه، يمكن القول بصورة منطقية : لا يمكن لبلد ما أن يكون ديمقراطيا في غياب الحرية و حق المشاركة في السلطة، لأن الديمقراطية يمكن أن تنتشر في كل مكان و لكن لا يمكنها تدعم في أي مكان حينما تفقد قيمتها الحقيقة، ومن هنا نجد أن الديمقراطية الأثينية قد اقتصرت في إطاريها العملي على طبقـة واحـدة وهـي الأحـرار دون مراعـاة الطبقتيـن العبيـد والأجانـب.

– فمفهوم الديمقراطية النظري الذي يقوم على مبدأ الأغلبية، لو تم الاتفاق عليه بالأغلب و سلمنا فالمشكلة تبقى في ممارسة، لأن "الحاجة إلى قاعدة الأغلبية في إطار هذا المفهوم القوي الذي يقع في العديد من المشاكل المحيرة التي لم يتم حتى الآن العثور على حلـول مرضيـة لهـا".[1]

فالديمقراطية تحمل في مفهومها الكثير من الغموض ومن هنا يمكن أن يتساءل أي إنسان عادي كيف يستطيع الشعب أن يصير حاكم و محكوما في نفس الوقت؟ وهل يستطيـع الشعـب أن يحكـم نفسـه؟

وهذا ما أسال جدلا كبير لأن الشعب لا يمكن تطبيق عليه القانون الرياضي لتصل إلى نتيجة ثابت مثل1+1 يساوي 2، فمعظم "الشعوب تكون طبائعها مليئة بالميول و الرغبات تبعا لمصالحها لذلك يسقط القول بأن: الديمقراطية تقوم أساسا على الإيمان بالطبيعـة البشريـة."[2]

–ومن هنا نفترض "شخصية تمتاز بالفراسة و الحكمة مثل سقراط لنتحاور" معها حول استحالة تطبيق الديمقراطية على أرض الواقع، والهدف من هذا الحوار استفادة القارئ و الوصـول إلى هدفنـا و مبتغانـا وهـو فهم الديمقراطيـة و الوصـول إلى الحقيقـة .

فيقول :بعد دراستي للعديد من الكتب ،و أفكار وجدت أن الديمقراطية قد انتصرت في حرب الأفكار، ونالت تأيدا كبير من طرف الشعوب، ولكن يتبادر لي في ذهني الكثير من الأسئلة محيرة جعلتني أشك في

[1] روبرت دال، المرجع السابق، ص227.

[2] محمود الخالدي ، نقض النظام الديمقراطي، دار الجيل، ط1، بيروت 1984،ص 34.

مصدقيه مفهوم الديمقراطية ومن بين هذه الأسئلة كيف ستطيع الشعب أن يحكم نفسه ؟ومن هنا تبن أن الديمقراطية أمر يستحل تجسيده على أرض الواقع.

نرد عليه: نقر بأن الديمقراطية من أعقد القضايا الإنسانية و لكن لابد من الاعتراف بأنها قد انتصرت في حرب الأفكار و دليل على ذلك أن معظم الشعوب تنادي بها و تجسيدها في الواقع يعتمد على ثلاثة الأشكال :

الديمقراطية المباشرة"التي تسمى عادة بالديمقراطية النقية وهي تمثل النظام الذي يصوت فيه الشعب على قرارات الحكومة مثل المصادقة على القوانين أو رفضها ، وتسمى بالديمقراطية المباشرة لأن الناس يمارسون بشكل مباشر السلطة ، و صنع قرارات من دون وسطاء أو نواب يناوبون"[1] عنهم وقد ظهر هذا الشكل في أثينا قديما قبل الميلاد أليس هذا صحيحا.

فرد قائلا: نعم هذا صحيح ولكن التاريخ لا يخطئ في تواريخه و الأحداث ،حيث نجد أن الديمقراطية في تلك الحقبة قد تعرضت إلى هجوم من كبار المفكرين ذاك العصر لأن لم تكن شاملة فقد همش أغلب الشعب الذي كان يعيش تحت حكم أثينا، لأن" المواطنين كانوا يشكلون 10إلى 20 بالمائة من مجموع أهل المدينة (أثينا)"[2]،و أيضا هناك نقطة جد هامة لابد من الإشارة لها وهي أن هذا الشكل يحمل الكثير من العيوب و ثغرات لا يمكن سدها حتى ولو سلمنا بها من الجانب النظري فالمشكلة في الممارسة لأن من المستحيل استشارة الشعب وخروج بنتيجة ثابتة و موحدة وأيضا إذا تزيد عدد الشعب يستحيل جمعهم في ساحة و استشارتهم،وهكذا لا يمكن للشعب أن يحكم نفسه بطريقة مباشرة، فما رأيكم بذلك.

نرد علية:نعم هذا الأمر لا يمكن الهروب منه و لكن "يبقى القسم الأكبر من طبيعة الأفكار و الممارسات الديمقراطية الإغريقية مجهولا من قبلنا و يستعصى إلى الأبد على إدراكه فالمؤرخون "حسب

---

[1] حسام مرسي ، المرجع السابق،ص171 .

[2] محمد سليم الغزوي ، المرجع السابق،ص 18.

رأينا "قد نجحوا في إماطة اللثام عن قدر كبير من الأدلة تسمح بإعادة بناء الآراء التي من المحتمل أن يكون الديمقراطي الأثيني قد قدمها،"[1] أما النقطة الثانية وهي استحالة جمع الشعب وأن الشعب غير كفء بممارسة الحكم هناك صورة أخرى وهي الشكـل الثـاني فـي الديمقراطيـة (النيابيـة) التي ظهـرت فـي العصـر الحديـث .

فقـال : مـاذا تقصـدون بالنيابيـة؟

الرد عليه: الديمقراطية النيابية" هي نظام سياسي يصوت فيه أفراد الشعب على اختيار أعضاء الحكومة الذين بدورهم يتخذون القرارات التي تتفق مع مصالح الناخبين و تسمى بالنيابية لأن الشعب لا يصوت على قرارات الحكومة بل ينتخب نوابا يقررون عنهم"،[2]وهكذا يمكن للشعب أن يمارس الحكم عن طريق هذا الشكل، فما رأيك في ذلك هـل نحـن علـى صـواب.

رد وهو مبتسم وقال: أعرف أن نيتكم طيبة في الدفاع عن الديمقراطية و لكن كل ما هو مرغوب فيه اليوم سيرفض غدا و أقصد من ذلك أن المثلين اليوم يكون مع الشعب و غدا يخونه لأنهم يمارسون فن خداع، ونجد روسو قد صدق في قوله :"بأن الشعب لا يرشى مطلقا غير أنه يخدع غالبا"[3]لأن الديمقراطية تعني حكم الشعب ولكن إذا تمعنا في أفكار النيابية يتبن لنا الحكم في القلة وهكذا يمكن القول بأن طبيعة هذا الحكم أرستقراطي وليس ديمقراطيا، "فالشعب ينتخب قلة تمارس السلطة نيابة عنه، و هكذا تتحول تدري تدريجيا بفعل الممارسة إلى نخبة لها مصالح مميزة عن سائر فئات الشعب"ونجد في هذا السياق "أن الماركسية قد اعتبرت أن التمثيل عملية تضليل اخترعتها الطبقة البورجوازية لإضفاء الشرعية و سيطرتها على الشعب"[4]،فهذا الشكل حسب رأي ليس ديمقراطيا و ليس له علاقة بها بالرغم الشعوب

[1]) روبرت دال ، المرجع السابق، ص29.

[2]) حسام مرسي، المرجع السابق، ص171.

[3]) جان جاك روسو ، العقد الإجتماعي ، تر: عادل زعيتر، المصدر السابق ، ص 64.

[4]) عصام سليمان، المرجع السابق، ص ص 245،246 .

في عالمنا المعاصر تتبنى هذا الشكل وترفع شعار الديمقراطية بأنها حكم الشعب و للشعب أليس هذا أمر عجيبا !!

نرد عليه: نحن لا نعارض حجتك و استنتاجك ولا مفر منه و لكن قبل قبولنا لهذه الاقتراحات، يتعين علينا النظر في الوجه الثالث للديمقراطية والذي "يمتاز بمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار، فهي تتميز عن الديمقراطية المباشرة بوجود هيئات تمثلية منتخبة من الشعب بالاقتراع العام ،و تتميز عن الديمقراطية التمثيلية بالرجوع غالبا إلى الشعب في إتخاذ القرارات المهمة باقتراح مشاريع القوانين من قبل الشعب"[1] و تسمى بالشبه المباشرة لأنها تقوم على مزج بين الشكلين السابقين وهكذا يمكن تفادي الفجوات كلا الشكلين فما رأيك.

فرد بوجه تملأه الثقة وقال:لا تشتروا السمكة في البحر لأن الأفكار الملقمة و القراءة غير دقيقة توهم أي باحث، و أقصد بذلك أن مفهوم الديمقراطية قوي من الجانب النظري ولكن في الواقع تبقى كالغنم التي ترعى بدون راعيها، فالديمقراطية لا تتغير ولكن التغير بالظروف المحيطة بها وهكذا "وقعت فلسفة الديمقراطية في تناقض حين بنت وجهة نظرها على أساس أن السيادة للشعب مطلقة، ثم سلبت جزءا كبيرا من هذا الشعب حقه في العمل السياسي."[2]فالديمقراطية تحمل في أحشائها بذورا فنائها، وهذا واضح من خلال الأشكال التي تناقشنا في ما سبق.

نرد عليه بملامح تملأها الكثير من علامات الاستفهام: تمهل قليلا،فنحن لم نفهم ماذا تقصد بكلامك؟ **فقال** :إن الديمقراطية هي كلمة تتألف في اللغة اليونانية من مقطعين الديموس يعني الشعب و الكراتوس تعني السلطة فبجمع المقطعين نحصل على سلطة الشعب و لكن هذا يستحيل أن يطبق على الواقع،لأن هذا التعليل النظري للديمقراطية لم يعطي أي نتيجة في ماضيها وفي وقتنا الراهن وربما في

[1] عصام الدبس، المرجع السابق، ص ص 185 – 186.

[2] محمود الخالدي، نقض النظام الديمقراطي ، المرجع السابق، ص53.

مستقبلها ، فحسب رأي أن الديمقراطية في يوم ما إذا جسدت بحذافيرها على أرض الواقع ستكون شبح الإستبداد لهذه الشعوب المصابة بمرض الديمقراطيـــة.

نرد عليه بكل ثقة:نحن ندرك بأننا لا ربما نختلف في وجهتي نظرنا حول الديمقراطية ولكننا لم ندرك حتى لآن، أنك قمت "بمحاولة لتحقيق اقتراب معقول من أن الديمقراطية تعتبر أمرا مستحيـلا في عالـم الواقــع !"[1]

فرد قائلا: فلو أمعنتم النظر جيدا في محتوى أفكاري حول موضوع الديمقراطية، ستجدون بأنها "ليست مفتاح سحري يحل جميع المشكلات أو حجاب موصوف يحفظ حامله من العين أو باب مغارة أسطورية يفضي إلى الكنز"[2]، لأن الديمقراطية إذا صح التعبير هي فكر ميتافيزيقـي، لا يمكـن أن نتعامـل معـه فـي أرض الواقـع و تحكـم فيـه

نرد عليه : نكاد لا نستطيع معارضة ما تقول، ولكن الديمقراطية بريئة من التهم التي وجهتها إليهـا .

فرد قائلا: هذا الأمر لا مفر منه، حيث نجد الواقع يرفضها، ومع ذلك أود إثبات من وجهة نظر العديد من المفكرين أمثال أريستوفان حين قال": أن السلطة قد سلمت إلى مخلوق متذبذب كديموس (الشعب)"[3]وكهذا نجد أن الديمقراطية تحمل في طياتها الكثير من الغمـوض ،وهـذا ما جعلهـا مصـدر شـك في مصداقيتهـا.

نرد عليه : نعم إننا ندرك هذا الأمر جيدا ،ولكن الديمقراطية أردت أن ترجع الإنسان إنسانيتـه وكرمتـه الـتي انتهكـت أمـــام عينيـــه.

وفي الأخير نستخلص من هذا الحوار الشيق أن الديمقراطية (ممارسة) بمعنى أنها لم تكن في بداية تطبيقها متكاملة بل وقعت أثناء ممارستها في كثيرة من الأخطاء ،وهكذا تبين لنقادها و معارضيها على أنها

---

[1] روبرت دال ، المرجع السابق، ص254.

[2] عادل مصطفى ، المرجع السابق ،ص10.

[3] جون توشار، المرجع السابق، ص 25.

تحمل في أحشائها بذورا فنائها ، و هذا لا يعني أن استحالتها أمر ممكن ،فنجد أفلاطون نفسه كان يعرف بأن مدينته مثالية يستحيل تحقيقها في الواقع ،لكنه دافع عليها في نفس الوقت، حتى يرسم في أذهاننا بأن قيمة الإنسان تكمن في قدراته على صنع عالم أفضل،وفي نهاية المطاف كانت "الديمقراطية ثمرة كفاح طويل خاضتـه الشعـوب ضـد الطغـاة، ومـن ثـم هـي تجـربة الإنسـان بـما هـو إنســان."[1]

[1] إمام عبد الفتح إمام، المرجع السابق، ص404.

المبحث الثالث: الديمقراطية من منظور إسلامي بين التنظير و الواقع

إن الديمقراطية من أهم المطالب الشعبية اليوم و أكثرها روجا، فمعظم الكتابات متحيزة لهذا الفكر داعية إلى العمل بها و الكشف عن أسباب الاستبداد، إلا أن هناك اختلاف حول مفهومها و تصور كيفية تطبيقها، الذي يختلف باختلاف وجهات نظر المطالبين بها، الذين اعتبروها إرث للإنسانية، وهناك رافضين لها حيث اتهموها بأنها مجرد فكـر لا يغـني و لا يسمـن مـن جـوع .

ومن هنا سوف نحاول دراسة الديمقراطية من منظور إسلامي بين الفكر و الممارسة من خلال اتجاهين الفقهي و الفلسفي، حتى يمكن أن نعطي صورة و جيزة حول موفق الإسلام و المسلمين من الديمقراطية، فالإسلام هو رسالة دينية سماوية تتضمن مبادئ تنظيم حياة الناس في أخلاقهم و معاملاتهم، أما الديمقراطية هي نظام للحكم عنوانها السيادة للشعب وعليـه يمكـن أن نطـرح بعـض التسـاؤلات لعـل وعـسى تفيـدنا في الوصول إلى هدفنـا :

ما موفق الإسلام من الديمقراطية؟. و هل قيم الإسلام تتعارض مع مبادئ الديمقراطية؟. أو بصيغة أخرى هل يمكن ممارسة الديمقراطية مع الحفاظ على الثوابت الإسلامية؟

قبل الإجابة على هذه الأسئلة لابد من الإشارة إلى الفكر السياسي الإسلامي "الذي قام على عدة مرتكزات و دعائم يستند عليها، وينفرد بها عن باقي التيارات التي اجتاحت العالم منذ القدم "[1] وإن اختلال بأي مرتكز منها يؤدي إلى تفكك تام في مسيرة الأمة الإسلاميـة، ومـن الدعائـم المرتكـزات نذكـر منها:**–الشورى:**"تعتبر مبدأ من أهم المبادئ الأساسية التي أرستها الشريعة الإسلامية،وحرصت على تأكيدها والدعوة إليها وإلزام المسلمين بها، وذلك لما فيها من معاني التعاون والترابط بين أفراد الأمة الإسلامية"،[2] وفي هذا السياق نجد أن الشورى مبدأ جوهري في الإسلام.

---

[1] محمد عوض الهزايمة ، الفكر السياسي العربي الإسلامي، دار حامد للنشر والتوزيع ، ط7،عمان2007، ص 131.

[2] أحمد نعمان الخطيب، المرجع السابق، ص 145.

وهناك أدلة على مشروعية الشورى في الإسلام، لقوله تعالى: { وشاورهم في الأمر}[1] وأيضا لقوله تعالى :{وأمرهم شورى}.[2]

فالشورى والإسلام كالروح في الجسد التي تبقيه حيا و قائما على أسس متينة،ولم تكن الشورى وليد ظروف مرت بها البشرية ولم تكن نابعة من فلسفة الإنسان ، بل كانت من الأحكام الشرعية وهذا دليل على أهمية الشورى في الإسلام حيث نجد سورة بأكملها في القرآن الكريم جاءت لتجمع الناس علة قدم المساواة و استشارتهم في أحوالهم الدينية والدنيوية .

فتعني كلمة الشورى في" اللغة: المشورة، المشاورة: استخراج الرأي. ويقال شاورته في الأمر،استشرته و طلبت منه المشورة.و الخلاصة : فالشورى هي الإظهار و الاستخراج.أما في الاصطلاح: قال الأصفهاني (رحمه الله) : هي استخراج الرأي".[3]

قبل الدخول في صلب الموضوع لابد من إشارة صغيرة ولكنها هامة بالنسبة لنا و هي "أن الجزيرة العربية عرفت قبل الإسلام ضربا من الطغيان و الإستبداد لا يقل عن ضروبه المشهورة التي عرفت في الشعوب الأخرى. و أن من القبائل العرب قد سادها ملوك يعتزون بالأمر والنهي بين رعاياهم و يقيسون عزتهم بمبلغ اقتدارهم على إذلال غيرهم و استطالتهم على من يدعي العزة."[4]فقد منح الإسلام هذا الإنسان قيمة تفوق كل قيمة سياسية واجتماعية وكرمه على جميع المخلوقات و ميزه عنهم بملكة العقل التي يستطيع أن يميز بين الحق و الباطل.

"فالإسلام هو الذي وضع في نفسية المسلم هذا التوجيه العام، فقد وضع على طريقه يمينا وشمالا حاجزين لكي لا يقع في هاوية العبودية و هاوية الاستعباد."[5]

---

[1] سورة آل عمران، الآية 159.

[2] سورة الشورى ، الآية 38.

[3] فاروق أبو سراج الذهب طيفور، المرجع السابق، ص13.

[4] محمود عباس العقاد ، الديمقراطية في الإسلام، دار المعارف ، ط3، القاهرة مصر،(د،ت)،ص 28.

[5] مالك ابن نبي ، المرجع السابق، ص 147.

من هذه الأفكار القيمة نعود إلى الشورى التي تعد من أهم ركائز الفكر السياسي الإسلامي كما ذكرنا سابقا،فالشورى هي "اهتمام أفراد المجتمع و تعاونهم بالتشاور الحر قبل اتخاذ القرارات، فهي تضمن لهم جميعا بما فيهم الطوائف أو الأقليات حق الحوار الحر و مناقشة الحجج و المبررات التي يقدمها جميع المشاركين في الحوار، لأنه حوار يدور حول القيمة الموضوعية لكل رأي و حجته و مدى تحقيقه لمبادئ الحق و العدل .بمعنى ذلك أن الشورى هي منهج واضح و صريح لضمان سيادة القيم الأساسية و المثل السامية في الشريعة و أهمها في نظرنا مبدآن أساسيان هما الحرية: التي لا توجد شورى بدونها ، والعدالة التي تتخذ أساسا لترجيح رأي على رأي أخر، فهذان المبدآن في نظرنا هما أساس القرار الصادر عن الشورى ، وهما كذلك أكبر ضمانات التي تحمي الحريات من الطغيان و الإستبداد حتى ولو كانـت هـذه السلطـات تمثـل الأغلبيـة تمثيـلا صحيحـا."[1]

حيث نجد أبو الحسن الماوردي في هذا السياق يقرر أن الخلافة* الصحيحة هي تلك المنتقاة من كتاب الله و سنة رسول الله و القائمة على الشورى و البيعة[2]ولكن هذه السمات والمزايا تكون في أطر منطقية ومعقولة، أما الميزة الجوهرية التي تخدم موضوعنا هي خلق الرابط الوثيق بين الحاكم والمحكومين اللذان تجمعهما عقيدة واحدة ومصلحة واحدة ،

" أن تسير أمورهم بتشاور فيما بينهم. و تطبيق هذا القول الإلهي الذي لا يتم بأخذ الرأي فقط بل لابد لتنفيذه و تطبيقه من أن تجري الأمور وفق ما يقرره بالإجماع أو الأغلبية ، وهكذا فالحاكم المسلم يصبح مقيدا أولا بمشاورة المواطنين ثم مقيدا ثانيا بما يقرره المواطنين، و طريقة انتخاب هذا الحاكم و توصليه إلى

---

[1] محمود عباس العقاد، المرجع السابق، ص 31.

* الخلافة: قد عرفها بعض المؤرخين باعتماد على بعض المصادر الإسلامية بأنها تعني البديل، الخلف، وهو الشخص الذي يتولى الأمر بدل شخص أو نيابة عنه. أما في المعاني الاصطلاحية فهي كثيرة و فيها أقوال و تعاريف للعلماء و الفقهاء و لكل أسبابه في اعتماد التعريف الذي يراه مناسب و نقول بأن الخلافة تعني الرياسة على عامة المسلمين و رعاية شؤون و الدنيوية و الدنية بما يحقق مصلحة الأمة الإسلامية. انظر هايل عبد المولى طشطوش، المرجع السابق، ص 45.

[2] محمد عوض الهزايمة، المرجع السابق، ص 235.

مركز القيادة لا يتم إلا عبر عملية الانتخاب حقيقي الـذي يسمـى فـي المصطلـح الإسلامـي بعقـد البيعـة."[1]

ـ مزايا نظام الحكم في الإسلام:

"إن كلمة الحكم قد وردت في آيات من القرآن الكريم و تعد بالعشرات ، ودلت في موقعها المتعدد على أن مسألة الحكم المنصف مسألة جوهرية في العقيدة الإسلامية، و ليست بالمسألة العرضية التي يشار إليها مرة هنا ومرة هناك مضافة إلى غيرها من الدواعي والمناسبات. و قد وردت هذه الكلمة بمعنى الحكمة في مواقع عدة لبيان أصالة الحكم في العقيـدة الإسلاميـة".[2]

نجد أن نظام الحكم في الإسلام جاء لنبذ الإستبداد و نستشهد من "قول النبي عليه الصلاة والسلام في حجة الوادع فقال{ ليس لعربي على عجمي و لا لعجمي على عربي و لأحمر على أبيض و لا لأبيض على أحمر} وقال أيضا { من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضويها عضـوا مـن أعضائـه مـن النـار}."[3]

فمن خلال هذين الحدثين الشريفين، نفهم مدى قيمة وكرامة الإنسان و من ميزات هذا الحكم إرساء العدالة و الحرية و تبادل الرأي وجمع الناس على قدم المساواة و نستشهد بما ورد في القـرآن الكريـم {وإذا حكمتـم بيـن النـاس أن تحكمـوا بالعـدل}[4].

وقد بينا فيما سبق من خلال النصوص القرآنية أن الشورى إحدى أساسيات وميزة هذا الحكم ولكن هذه الصفات كانت في حدود المعقول و مشروعة ،ولم تكن مطلقة، في هذا السياق يمكن القول بكل حيادية أن نظام الحكم في الإسلام لا يمكن أن يكون مستبدا ولا يقبـل الاستبداد مطلقـا.

---

[1] محمد وقيع الله أحمد ، مدخل إلى فلسفة السياسة ، دار الفكر، ط1، دمشق، 2010، ص ص226 – 227.

[2] محمود عباس العقاد، المرجع السابق، ص ص 54،55.

[3] مالك ابن نبي، المرجع السابق، ص ص151،152.

[4] سورة النساء، الآية 58.

حيث يرى في هذا الصدد بعض المفكرين الإسلاميين "أن الشريعة شاملة كاملة لجميع نواحي الحياة فلا نقصان و لا زيادة من البشر عليها"[1]أي أنها هي دستور الحياة صالحة لكل زمان و مكان.ونجد النموذج الأمثل في ممارسة الحكم في لإسلام هو عصر النبي محمد عليه الصلاة والسلام و كذلك الخلفاء من بعده، لأنهم اعتمدوا على الأصول التي لا مجال فيها للاستبداد و هذا يعتبر من التجارب الناجحة في الفكر السياسي.

ونستخلص من هذه التجارب أن" هدف الإسلام في هذه الناحية، إنما هو إنشاء المجتمع العالمي الذي تهدر فيه الفوارق القومية و تتحطم فيه الأغلال العصبيات و يشيد في محلها نظام التمدن و التحضر ليضمن البشر جميعا فرصا مساوية للرقي و التقدم، وهكذا يقوم التعاون و التكاتف و تقوم العواطف الأخوية بين الناس لمواجهة العداء و التفاخر العرقي"[2] .

-موقف الإسلام من الديمقراطية:قبل أن نشير إلى موفق الإسلام من الديمقراطية لابد من إشارة إلى نقطة هامة وهي أن الديمقراطية في العام الإسلامي كانت بين كفتي التأيد و الرفض. فمن خلال عرضنا لهذين الموفقين سيتبن لنا ظهور هلال الديمقراطية في سماء العالم الإسلامي أو بطلانه و يستحال رؤيته.

فالديمقراطية اليوم من أهم المطالب الشعبية اليوم و أكثرها روجا، إذ تلقى إجماعا على ضرورتها لتحقيق المطالب السياسية بالدرجة الأولى وهي ممارسة السلطة، وهذا ما جعل أنصارها في العالم الإسلامي يطالبون بها.حيث يرى أحد" توجها ت بأننا لسنا بحاجة تلك الفكرة لأننا نملك فكرة بديلة وهي الشورى إلا أن قد يتعامل مع الفكرة شعارا لا فكرة تستأهل التفصيل و التأسيس و هناك توجها أخرا أيضا يرفض هذه الفكرة لارتباطها بفكرة العلمانية سيئة السمعة ".[3]

---

[1] محمود الخالدي، نقض النظام الديمقراطي، المرجع السابق، ص 159.

[2] محمد وقيع الله أحمد، المرجع السابق، ص 234.

[3] مجد حماد و آخرون، الحركات الإسلامية و الديمقراطية (دراسة في الفكر والممارسة)، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت1999 ،ص 91.

فمن خلال عرضنا لهذه التوجهات تبادر لنا أهم قد اعتمدوا على حجج نظرية و حكموا على الديمقراطية بأنها لا تلائم طبيعة البشرية الإسلامية ،و هي مجرد بضاعة مسمومة تم ترويج لها عن طريق أفكار تغري الشعوب، و تحقق لهم السعادة الدائمة في حياتهم.

أما النقطة الثانية أنهم نظروا إلى الديمقراطية من خلال تطبيقها في المدن الإغريقية و الدول الغربية و مدى وقعها في فخ المثالية و سوء التطبيق ،و لهذا رفضوها رفضا قاطعا و قد وانتقدوها انتقادا شديدا على أنها مجرد تزيف الذي أصبح أداة الاستبداد و الطغيان.

و لكن هنا توجهات رفضت الديمقراطية من الناحية الفقهية(نقد و تفنيدها الديمقراطية من الناحية الشرعية) حيث اتهموها أنها أعطت الحكم للشعب دون حدود معقولة وهذا ما ترفضه الشريعة الإسلامية لا تقبل الاستبداد مهما كانت أشكاله.

فحسب رأيهم أن استحالة تطبيق الديمقراطية في العالم الإسلامي فهو راجع "لسبب ارتباطها بالنظريات الفلسفية المستمدة من الفلسفات الوثنية، وهذه الأصول الفلسفية أو الوثنية تفتح للحكم باب التأله عن طريق ممارسة السلطة المطلقة ،وهذا واضح من خلال الحكم الشمولي الذي لا يتقيد بعقيدة التوحيد و لا يلتزم بحدود الشريعة بدعوى أنه يمارس السيادة التي يملكها الشعب الذي يُدعى أنه يمثلها."[1]

فالديمقراطية بالنسبة لهم سوى كذبة كبيرة لا يتقبلها العقل السليم لأن الإنسان غير ثابت فهو متغير حسب الزمان و المكان و هكذا حكموا على الديمقراطية لأنها من صنع البشر ،فالإنسان لا يستطيع أن يصنع النظم بل يستطيع أن يصنع و يبدع في الظلم والطغيان.

"فإن الدين معزول في النظام الديمقراطي ،فالغرب اعتنق هذه الفكرة بعد صراع رهيب و أصبحت فكرة فصل الدين عن الحياة قاعدة فكرية ، على هذا الأساس و جدت الديمقراطية في أوربا و أصبحت

[1] توفيق محمد الشناوي ، الشورى أعلى مراتب الديمقراطية، الزهراء للإعلام العربي،ط1، القاهرة1994،ص ص 23-24.

منهجا للحكم تكون فيه السلطة للشعب جميعا،فلا تُغير القوانين و لا تُبدل إلا برأي الجمهور و لا تسن إلا حسب ما توحي إليهم عقولهم" ،[1]وهذا ما جعل سخط التيارات الإسلامية و خاصة التيارات المتشددة على هذا النظام و خاصة في فكرة فصل الدين عن الدولة، فحسب رأيهم أن الديمقراطية نظام كافر و يقولون ما أنزل الله به من سلطان .

أما بالنسبة إلى توجهات التي نادت بالديمقراطية حيث رأت بأنها تجربة الإنسان في الحياة لا يمكن الاستغناء عنها فهي لا تتعارض مع الإسلام بل جاءت بمبادئ حث عليها هذا الدين الحنيف بالرغم من أنها سبقته في الزمن، قد اعتمدوا على حجج لإثبات مدى صحة رأيهم حيث ألبسوا الديمقراطية ثوب الإسلام و صارت تدعي الشورقراطية أو الديمقراطية الإسلامية و أيضا قد وصفوا الإسلام بأنه الطبيب و العلاج للديمقراطية بعدما كانت تعاني من مرض التنظير و المثالية و انفصام في شخصيتها و نقصد بانفصام أي جانب النظر والعملي .

"فالإسلام جاء السابع ميلادي وكان رائدا من رواد فكرة الديمقراطية فقد نادى الإسلام بالحرية و المساواة و العدل، كما نادت الديمقراطية بهذه المبادئ، و إذا كان روسو قال في القرن الثامن عشر أن الأفراد يولدون و يعيشون أحرار فقد قال قلبه بكثير متى استعبتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرار، و إذا كانت الثورة الفرنسية نادت بالمساواة في الحياة فقد جاء الإسلام يساوي فيما بينهم و دعا إلى التسامح و أباح حرية الحوار كما نادت الديمقراطية، وإذا وضع روسو نظريته القائلة بالحكم أن ستمد سلطته من الأمة ، فقد أدرك فقهاء الإسلام قبل روسو أن مبايعة الخليفة هي عقد حقيقي يربط الأمة بالحاكم ربطا متينـــا".[2]

حيث نجدهم يشرون إلى نقطة جد هامة وهي :بأن الإسلام له دور في تدعيم الديمقراطية فهذا لا يعني أن الدولة الإسلامية طبقت مبادئ الديمقراطية الحديثة المعروفة في الدول الغربية بالليبرالية[3]، والأخير

---

[1] محمود الخالدي ، نُقض النظام الديمقراطي ، المرجع السابق، ص ص 109-110.

[2] حسام مرسي ، المرجع السابق، ص 183.

[3] سعيد بوشعير ، المرجع السابق ، ص 51.

نستخلص أن الديمقراطية من منظور إسلامي لم يتم الحسم في حكم عليها لأن من أعقد القضايا و سبب ذلك علاقتها هذا الموضوع بالدين ومن هذا الصدد يمكن أن نحكم على الموقفين و نقول بعد أن وصلت هذه التيارات إلى قناعة راسخة نترك الأمر إلى الواقع و الزمن الذي سيحكم بينهما.

خاتمة الفصل:

بعد استعرضنا لأفكار الديمقراطية من كل جوانبها و معرفة أساس الذي تقوم عليه والأرضية التي نشأت منها عليها ، كان لابد من محاكمتها على أساس فرضيات التي جعلنا منها أساس تقرير الصواب و معرفة الحق تماما كما حكمناها على أساس العقل، ثم على أساس مطابقة الواقع ،ثم على أنها فكر خيالي لا ينطبق على الواقع ثم أقحمناها في مجال الدين حتى نبين حقيقتها .أما لآن في معرض محاكمتها يمكن أن نصدر الحكم على أنها بريئة ولكنها ضاعت بين الميتافيزيقا و الواقع و سوء تطبيقها ويقول ماكيافللي:" لن تزدهر الدولة ما لم يندفع مواطنوها لمجدها بدافع غير الخوف من عقاب الحاكم .....و لا يمكن المحافظة على الدول عن طرق الكلمات... ".[1]

[1] إمام عبد الفتاح إمام ، المرجع السابق ،247.

الخـــــاتمة

خـــــــــاتمة:

في الأخير تبين لنا من خلال عرضنا للفصول الثلاثة أن الديمقراطية تعني أن يكون بوسع عدد أكبر من المواطنين أن يعيشوا بحرية و أن يبنوا حياتهم الفردية بأن يجمعوا ما هم عليه و ما هم ساعون إليه و أن يقاوموا باسم الحرية و العدالة المنشودة ،فقد غزت هذه اللفظة العتيقة على عقول الشعوب في ماضيها وحاضرها بمفهومها القوي ولكن تاريخ الديمقراطية عرف تحولات من النظري إلى الممارسة

من هنا يمكن القول إذا صح التعبير أنها فقدت كثير من بريقها بل وحتى مضمونها السلطة والشعب لم تعد تعني أن يعتلي الشعب عرض الأمير .لأن الديمقراطية من الناحية العملية و الواقعية ذات مفهوم نسبي و لا يمكن التكلم عليه في المطلق و نقصد بذلك لا يمكن أن يحكم الشعب بصفة مطلقة ففكرة الديمقراطية تبقى في إطار نسبي أي بين الإستحالة و الإمكان أو بصيغة أخرى فهذا لا يعني أن الشعوب في الأنظمة الديمقراطية تمارس السلطة بنفس الطريقة أو أنها تتمتع بنفس الحقوق.

ومن هنا نستخلص بأن غياب النموذج الأفضل في الحكم الديمقراطي الذي يمنح للمجتمع إمكانية المحافظة على مقوماته الأساسية من عادات وتقاليد وأعراف وتاريخ وفي الوقت تمنح لأكبر عدد ممكن من المواطنين حق تسير الشؤون العامة و تحديد الإختيارات الكبرى مع ضمان حقوق الأقليات و عدم تهميشها.

فالديمقراطية يمكن أن تنتشر في كل مكان وزمان ولا يمكن أن تدعم أي مكان إذا فقدت قيمتها التي تنبع من صلب الشعب لأن الشعب لا يقتصر دوره في المشاركة السياسية، إنما يتعداه إلى ممارسة رقابة مستمرة بهدف ضبط السلطة ويضمن تحقيق العدالة و المساواة و توفير الحرية لكافة الشعب.

ومن هنا يمكننا بكل شفافية أن الديمقراطية بعيدة كثيرا عن الذي يمارس الآن تحت لواء مفهومها ومع ذلك حتى مقاربة مفهوم الديمقراطية من الواقع قد نال من الزمن، فلم يعد الشعب هو الشعب و لا ممارسو الحكم هم ممارسو الحكم بل حتى مفهومي السلطة والحكم في وقتنا الراهن أكثر تعقيدا فكيف للديمقراطية أن تتلامس مع الواقع وتحضنه ،فحسب رأينا أن الشعب هو النقطة الحاسمة لإزدهارها و

تعبيد الطريق لها لتسير نحو المستقل و لكن بشرط أن يكون المجتمع ناضجا و كاملا و متكامل حتى يكتب للديمقراطية النجاح .و إذا لم يوفي هذا الشعب بوعده لها فإن الديمقراطية تبقى مجرد شعار تحمله شعوبا لا تفقه معنى الديمقراطية التي كافح من أجلها سقراط و مات الملايين ولا ربما الألوف من الناس من أجلها

ويمكن أن قول قبل أن نطوي صفحة هذا البحث أن الديمقراطية شكلت عند إنطلاقها ثورة إصلاحية في عقول الشعوب المستبدة بمفهومها ولكنها وقعت كما تقع الفريسة في الكمين فالديمقراطية ضاعت بين المثالية وسوء التطبيق.

فالديمقراطية لا تقبل في عملية بنائها الإندافع المفرط بل هي عملية بناء متواصلة تقوم على أساس الحلول الوسطى فقد كانت دائما حركة إصلاحية

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر والمراجع :

- **القرآن الكريم :**
- سورة أل عمران الآية 159 ، ص 71 .
- سورة الشورى الأية 35 ، ص 487 .
- **قائمة المصادر**

1- ابن خلدون عبد الرحمان ، المقدمة ، دار القلم ، (د.ط) ، بيروت لبنان 1978

2- روسو جان جاك ،العقد الاجتماعي (المبادئ الحقوق السياسية) ، تر: عادل زعيتر مؤسسة الأبحاث العربية ، ط2 ، بيروت لبنان ، 1990 .

3- روسو جان جاك ،العقد الاجتماعي (المبادئ الحقوق السياسية) ، تر: دوقان قرقوط مؤسسة الأبحاث العربية ، ط2 ، بيروت لبنان ، 1990 .

4- فولغين. ف: فلسفة الانوار، تر: هنرييت عبودي ، دار الطليعة للطباعة والنشر ط1 بيروت ، 1981 .

المصادر بالفرنسية :

1-TOMMAS HOBBES ; LéVIATHAN ; TARD ORIGINAL DE PHILPPE FOLLIOT DIPPENORMANDIE 2002 AAPR DUIT EN VERSION NUMERIQUE PAR PHILLPPE FOLLIOT CHAPITRE XX PP 11-12

- **قائمة المراجع** :

1- أرجيل عارف أحمد ، مقدمة في العلوم السياسية ،دار قنديل للنشر ، ط1 ،القاهرة 2010 .

2-أحمد وقيع الله محمد ، مدخل إلى فلسفة السياسة ، دار الفكر ، ط1 ، دمشق 2010 .

3-أ.دال روبرت ، عن الديمقراطية ، تر: أحمد أمين الجمل ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة العالمية ،ط1 ، القاهرة 2000 .

4- الخيري مدحت غسان ، الفكر السياسي (مفاهيم ونظريات) ط1 ، دار الرية عمان الأردن ، 2013 .

5- الخزرجي محمد كامل ثامر، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامّة (دراسة معاصرة في الاستراتجية إدارة السلطة) ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، ط1،عمان الأردن ، 2013 .

6- الخالدي محمود ، قواعد الحكم في الإسلام ، مؤسسة الإسراء ، ط1 ، قسنطينة الجزائر ، 1991 .

7-الفياض حسين عامر ، مدخل إلى الفكر السياسي والوسيط، المنشورات الجامعية قارنوش ، ط1 ، بنغازي ليبيا ،2004 .

8-ابن نبي مالك ،القضايا الكبرى ، دار الفكر ، ط1 ، الجزائر ، 1991 .

9-الخطيب محمد ، دار علاء للنشر والتوزيع ، ط1 ، دمشق سوريا ، 2010 .

10- البرهان سليم أحمد ، علم السياسة (مفاهيم وأسس الدولة ، السلوك السياسي السياسة الدولية) ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2014 .

11- العقاد عباس محمد ، الديمقراطية في الإسلام ، دار المعارف ، ط3 ، القاهرة

12- الدبس عصام ، النظم السياسية (أسس التنظيم السياسي الدول والحكومات) ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط1، عمان الأردن ، 2013 .

13- الهزايمية عوض محمد ، الفكر السياسي العربي الإسلامي ، دار حامد للنشر والتوزيع ط7 ، عمان 2007 .

14- الشناوي محمد توفيق ، الشورى أعلى مراتب الديمقراطية ، الزهراء للإعلام العربي ،ط1 ، القاهرة 1994 .

15- الشمري سعدون عبد الصمد ، النظرية السياسية الحديثة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2012 .

16- القمودي سالم ، العدل والحرية ، دار الجماهير للنشر والتوزيع والإعلان ، ط1 مصراتة ليبيا 1996 .

17- إمام عبد الفتاح إمام ، الأخلاق و السياسة ، دار النشر المجلس الأعلى للثقافة (د.ط) ، القاهرة ، مصر ،2001 .

18- بشارة عزمي ، المجتمع المدني ،(دراسة نقدية) ، مركز دراسات الوحدة العربية ط2 ، القاهرة 2000 .

19– بليمان عبد القادر ، الأسس العقلية للسياسة ديوان المطبوعات الجامعية ، (د . ط) بن عكنون الجزائر . دار العربية للعلوم ، ط1 ، بيروت 2008 .

20– بوشعير سعيد ، القانون الدستوري والنظم السياسية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، بن عكنون الجزائر ، (ب .ت).

21– باربي زولتان ، روبرت موزر هل الديمقراطية قابلة للتصدير ؟ تر: جمال عبد الرحيم ، جداول للنشر والتوزيع ،ط1 ، لبنان 2012

22– برنارغرتويزن ، فلسفة الثورة الفرنسية ، تر: عيسى عصفور ، منشورات عويدات ،ط1 بيروت ، 1982 .

23– بوبر كارل ، في الحرية والديمقراطية ، تر: الزواوي بغورة و لخضر مذبوح ، الدار العربية للعلوم ، ط1 ، بيروت 2008 .

24– توشار جان ، تاريخ الأفكار السياسية ، دار التكوين للتأليف والنشر ، ط1 ، دمشق سوريا ، 2010 .

25– تشالز تسيلي ، الديمقراطية ، تر: محمد فاضل طباخ ، دار النشر المنظمة العربية للترجمة والنشر ، ط1 ، بيروت لبنان 2010 . التربية السياسية (السلام ، الديمقراطية حقوق الإنسان) دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان 2008 .

26– جورج كتورة ، السياسة عند أرسطو ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ط1 ، بيروت لبنان ، 1987 .

27– جزار غازي أماني ، التربية السياسية (السلام ، الديمقراطية ، حقوق الإنسان) دار وائل للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان 2008 .

28– حاروش نور الدين ، تاريخ الفكر السياسي ، دار الأمّة للنشر والتوزيع ، (د . ط) الجزائر 2010 .

29– حماد مجد وأخرون ، الحركات الإسلامية والديمقراطية (دراسة في الفكر والممارسة)مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، بيروت 1999.

30– خير الدين غسان دلال ، النظام السياسي في الإسلام ، دار الراية للنشر والتوزيع ط1 ، عمان الأردن 2013 .

31– ديفرجيه موريس ، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري تر: جورج سعد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ط1 ، لبنان 1992

32– دال روبرت ، الديمقراطية ونقادها ، تر: سمير عباس مظفر ، دار فارس للنشر والتوزيع ، ط2 ، عمان الأردن 1995 .

33– رجب عبد الحميد ، مبادئ العلوم السياسية دار الكتاب الحديث ، ط1 ، القاهرة 2012 .

34– روس جاكلين مغامرة الفكر الأوروبي ، تر: أمل ديبو ، هينة أبو ظبي للثقافة والتراث ، ط1 ، أبو ظبي الإمارات المتحدة 2011 .

35– زكي نجيب أحمد أمين ، قصة الفلسفة اليونانية ، ط2، دار الكتب المصرية القاهرة 1935 .

36– زروخي اسماعيل ، دراسات في الفلسفة السياسية ، دار الفجر للنشر والتوزيع ، ط1 القاهرة ، 2001 .

37– سباين جورج ، تطوّر الفكر السياسي ، الكتاب 1 تر: حسن خلال العروسي ، دار المعارف ،ط4 ، القاهرة مصر 1971 .

38– سباين جورج ، تطوّر الفكر السياسي ، الكتاب 3 تر: راشد البرادي ، دار المعارف(د . ط) القاهرة مصر 1971 .

39– سباين جورج ، تطوّر الفكر السياسي ، الكتاب 4 تر: علي ابراهيم السبري ، دار المعارف)(د . ط) ،القاهرة 1971 .

40– سعد علي اسماعيل ، المذاهب والنظم السياسية ونشأة الدولة ، دار المعارف الجامعية ، (د . ط) الإسكندرية ، 2013 .

41– سليمان عصام ، مدخل في النظم السياسية ، ط6 ، دار المنشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان ، 2015 .

42– سعد الله اسماعيل عمر ، تقرير المصير للشعوب (في القانون الدولي العام المعاصر) المؤسسة الوطنية للكتاب ، (د.ط) الجزائر 1986 .

43- شيي عبد العزيز ابراهيم ، مبادئ الأنظمة السياسية (الدول- الحكومات) الدار الجامعية للطباعة والنشر (ب.ط) بيروت 1982 .

44- شومبيتر جوزيف الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية ، تر: حيد الحاج اسماعيل المنظمة العربية للترجمة ، ط1 ، بيروت 2011 .

45- طشطوش عبد المولى هايل ، الاتجاهات المعاصرة في العلوم السياسية ، دار البداية للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الأردن 2014 .

46- طيفور الذهب أبو سراج فاروق ، الشوراقراطية ، دار الخلدونية للنشر ، ط1 ، القبة الجزائر .

47- عادل مصطفى ، فقه الديمقراطية ، رؤية للنشر والتوزيع ، ط1 ، القاهرة 2012 .

48- عبد الوهاب رفعت محمد ، الأنظمة السياسية ، منشورات الحلبي الحقوقية ، (د.ط) بيروت لبنان 2007 .

49- غازي فيصل حسين ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، دار الرّية للنشر والتوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2014 .

50- غزوي محمد سليم محمد ، نظرات حول الديمقراطية ، دار وائل للطباعة والنشر ،ط1 ،عمان 2000.

51- قحطان الحمداني أحمد ، مدخل إلى العلوم السياسية ، ط1 ، دار الثقافة ، عمان الأردن ، 2012 .

52- ليبهارت أرنيت ، الديمقراطية التوافقية في المجتمع المتعدد ، تر: حسني زينة الفرات للنشر والتوزيع ، ط1 ، بغداد العراق ، 2006 .

53- مولود الطيب زيد علم الاجتماع السياسي ، دار الكتاب الوطنية ط1 ، بنغازي ليبيا 2007 .

54- متولي الباب أبو عبد الفتاح ربيع ،النظم السياسية (السلطة ، الدولة ، الحكومة وصورها وأساليبها) دار النهشة العربية للطباعة والنشر ، ط1 ، بيروت لبنان 2013

55- م.ماكيفر روبرت ، تكوين الدولة ، تر : حسن صعب ، دار الملايين للنشر ، ط1 ،بيروت 1966 .

56- مرسي حسام ، مدخل العلوم السياسية دار الفكر الجامعي ، ط1، الإسكندرية،2012

57- نعمان الخطيب أحمد ، الوسيط في النظم السياسية ، ط7 ، دار الثقافة عمان الأردن 2013 .

58- وهبة مراد ، رباعية الديمقراطية ، دار الكتب المصرية ، ط1 ، القاهرة 2011 .

- الموسوعات :

1- بن داهية علي القاموس الجديد ، المكتبة الوطنية للكتاب ، ط7 ، الجزائر 1991 .

2- عبد الرحمان بدوي ، الموسوعة الفلسفية ،الجزء الثاني ، دار النشر المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1، بيروت ، 1984 .

3 -الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة الساسية ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط3 ، بيروت ، 1995.

4- لالاند أندري ، الموسوعة الفلسفية ، تر: أحمد خليل ، منشورات عويدات ط2 ، بيروت ، باريس ، 2001 .

5 – جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب ، (د . ط) ،بيروت 1982 .

الدوريات والرسائل :

1- حنفي ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، العدد 10 جوان 2013 .

2- جديدي محمد ، الحداثة وما بعد الحداثة ، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه **الدولة** في الفلسفة " كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم الفلسفة قسنطينة ، 2006

3 -عمر فرحاني ، إشكالية الديمقراطية في الجزائر " مذكرة لنيل شهادة الماجستير " معهد العلوم السياسية قسم التنظيمات السياسية 1992

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....(01-04)

الفصل الأول: طرق و كيفية ممارسة السلطة.....(05-35)

تمهيد:.....06

المبحث الأول: المجتمع (من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية).....07-15

المبحث الثاني: قيام الدولة و نشأتها.....16-25

المبحث الثالث: الحكومة و أشكالها.....26-35

الفصل الثاني:ماهية الديمقراطية.....(36-61)

تمهيد:.....37

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية و تطورها التاريخي.....38-43

المبحث الثاني: الديمقراطية بين الليبرالية و الإشتراكية.....44-55

المبحث الثالث: خصائص الديمقراطية.....56-61

الفصل الثالث:الديمقراطية بين الإمكان الإستحالة.....(62-90)

تمهيد:.....63

المبحث الأول:. إمكان تطبيق الديمقراطية.....64-74

المبحث الثاني :استحالة تطبيق الديمقراطية..... 75-82

المبحث الثالث: الديمقراطية من منظور إسلامي بين التنظير و الواقع.....83-90

خاتمة:.....(91-93)

قائمة المصادر و المراجع

الفهرس